مركز الدراسات والوثائق
الاقتصادية والقانونية والاجتماعية

مصر والعالم العربي

رقم ٤

قانون اقتصاد مجتمع

يونيو ١٩٩٥
مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية

مصر والعالم العربى

رقم ٤

يونيو ١٩٩٥

مصر والعالم العربى

رقم ٤

يونيو ١٩٩٥

مصر والعالم العربى

تصدر عن مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية

CEDEJ – القاهرة

الاشتراكات والمراسلات

مصر والعالم العربى

مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية CEDEJ

١٤ شارع جمعية النسر – صندوق بريد ٤٩٤ – الدقى – جمهورية مصر العربية

تليفون : ٣٦١١٩٣٢ – ٣٦١٣١٤٧ فاكس ٣٤٩٣٥١٨

Hors d'Egypte

2 numéros par an : 150 FF–hors Europe: 200 FF (ou équivalent US$)

au numéro : 100 FF (ou 125 FF hors Europe)

CEDEJ – Egypte/Monde Arabe

Ambassade de France en R.A.E. – Service de la valise diplomatique

128 bis rue de l'Université - 75351 PARIS 07 SP

فهرس

افتتاحية

فى العدد الرابع من مصر و العالم العربى، يتواصل البحث حول الإصلاح الاجتماعى، بوصفه الشكل المركزى لطرح و معالجة القضية الاجتماعية و قضية التحديث على السواء، على امتداد العهد الليبرالى. و تكتسب بعض المجالات التى يتعرض لها هذا العدد – المسكن و الصحة، و صحة القرية تحديداً – أهمية مزدوجة.

فهى تمثل من جانب أول معايير معتمدة من جانب أنصار الإصلاح، لقياس مدى اقتراب المجتمع مما ينبغى أن يكون عليه، سواء كانت «المدينة الفاضلة» مستوحاة من الماضى أو من حاضر مجتمعات أخرى. و لم يكن من المصادفة أن يتواكب الاهتمام المكثف بهذه القضايا مع صياغة إشكالية «اللحاق بركب التقدم»، و مع انتزاع مصر لأشكال استقلالها السياسى، و سعيها لتثبيت مكانتها بين أمم العالم ذات السيادة. و لم يكن من المصادفة أيضاً أن ترتبط الخيارات الفنية و السياسية التى حكمت أساليب بناء و إعداد نخبة الفنيين الضرورية لإنجاز هذه المهام، بالتصورات العديدة حول أولويات التحديث، و أن يكون تمصير هذه النخبة وتمصير المؤسسات المحدثة التى تتولى إعادة انتاجها، هو موضع صراع مع المستعمر أو مع ما خلفه من إرث. فضلاً عن ذلك، و كما

توضح الدراستان، فان الاهتمام بالصحة و المسكن قد ارتبط فى كثير من الأحيان بالمنحنى الأبوى لأرباب الأعمال، فى سعيهم نحو توفير ظروف معيشية أفضل، تضمن تحقيق قوة العمل لانتاجية أعلى. إلا أن حدود هذا المنحنى ما تلبث أن تتضح، إذ أن الإصلاح الاجتماعى ينتهى عادة حيث تبدأ المصالح الآنية للطبقات المالكة، و حيث يشترط تعميم الخدمات، البدء فى طرح قضية إعادة توزيع الثروة.

إن قضايا الصحة و المسكن، مثلها مثل التعليم، تحيل من جانب ثان إلى تعريف حقوق المواطن و دور الدولة، أى مسؤولياتها الاجتماعية، بل و الأخلاقية. و هو ما ينقلنا دون تعسف من مبحث الليبرالية البائدة إلى مبحث الليبرالية الجديدة.

فهل تكتفى الدولة بدور الحكم المحايد فى نزاعات العمل التى تدور بين أطراف تتفاوت فى قوتها أم أنها تعيد تعريف انحيازاتها بشكل واضح؟ و هل تركن الدولة إلى معايير «الرشادة الاقتصادية» و التخصيص الأمثل للموارد، كما تطرحها صيغة الإصلاح الهيكلى، بما يعنى تخليها عن بعض ما كانت تضطلع به من مسؤوليات، أم أن هذه الصيغة تنطوى على وظائف جديدة لدولة «الحد الأدنى من التدخل»، خاصة فيما يتعلق بالتفاوض مع الخارج؟ و هل تمثل صحوة العمل الخيرى بديلاً عن سياسات العدالة التوزيعية؟ و هل يكون فى تراجع الدولة فى بعض الميادين، تأكيد على حضورها القوى – و لو سلبًا – فى ميادين أخرى، ذات تأثير مباشر على حياة الأفراد و الجماعات مثل السياسات المتعلقة بالأسرة؟

هذه الأسئلة تطرحها بعض الدراسات الواردة فى هذا العدد، و التى و إن لم تتعلق جميعها بمصر، إلا أنها تصلح لاستكشاف مسارات التحول الليبرالى فى مصر، بقدر ما تبرهن على أن ذات الأسئلة يتم طرحها فى مجتمعات مختلفة، بما فيها تلك التى كان لها سبق اختبار الليبرالية.

وعلى محور آخر، تتناول احدى دراسات هذا العدد، أشكال الاستقبال المبكر للداروينية فى العالم العربى والإسلامى، و هو ما يطرح قضية الظروف الموضوعية التى تحيط باستقبال المعارف الوافدة من مجتمعات أخرى، و شروط اندراجها ضمن عملية التراكم المعرفى.

رئاسة التحرير

يصدر العدد الخامس من مصر والعالم العربى مع بداية ١٩٩٦.

الإصلاح الاجتماعى والإسكان الاقتصادى، الفاعلين والأنماط [١٨٤٨ - ١٩٦٤] (*)

مرسيدس فوليه
CNRS/URBAMA

شهد أهل الريف والحضر على السواء العديد من التجارب فيما يتعلق بالإسكان الاقتصادى (١) فى مصر، وذلك منذ أن تأسس فى الإقليم الجنوبى للإمبراطورية العثمانية ما اتفق على تسميته بالدولة المصرية الحديثة. غير أن معرفتنا بهذه التجارب لا تزال حتى يومنا هذا محدودة للغاية، فقوائم الكتب العديدة التى تنشر فى مصر الحديثة لا تفسح لموضوع الإسكان الاقتصادى إلا مكانًا هامشيًا للغاية، ولا يكاد عدد المؤلفات التى تعرضت لهذا الموضوع يتجاوز ستة عناوين (٢) و يصدق الأمر على المرجعين الأساسيين عن مدينة القاهرة وهما

(*) نشرت هذه الدراسة فى المؤلف الجماعى
Alain Roussillon (dir.), *Entre réforme sociale et mouvement national : identité et modernisation en Egypte (1882-1962)*, CEDEJ, le Caire, 1995.
(بين الإصلاح الاجتماعى و الحركة الوطنية: الهوية والتحديث فى مصر ١٨٨٢-١٩٦٢).

الدراسات التى قام بها كل من مارسيل كلرجيه Marcel Clerget و جانيت أبو لغد Janette Abu Lughod (٣).

فرغم وجوده فى القاهرة عند بدء تشييد مجمع سكنى عمالى تحدثت عنه الصحف كثيراً آنذاك، لا يذكر M. Clerget، ولو فى سطر واحد، شيئًا عن هذا النوع من الإسكان. أما J. Abu Lughod فهى لا تذكر سوى ما تم إنجازه بعد عام ١٩٥٢ على اعتبار أنه حتى هذا التاريخ لم تكن هناك سياسة فى هذا الشأن(٤).

وبذلك ترسخت مقولة واسعة الانتشار وهى أن نشأة الإسكان الاقتصادى فى مصر قد تزامنت مع بداية الحكم الناصرى ؛ مما يفسر فكرة أخرى شائعة، بموجبها تعد أهم أعمال حسن فتحى المعمارية (قرية القرنة النموذجية) عمل لاحق لثورة ١٩٥٢، فى حين أن هذا المشروع يرجع إلى عام ١٩٤٧، ضمن سلسلة من الأبحاث الفنية التى قام بها حسن فتحى لحساب بعض المؤسسات منذ عام ١٩٤١(٥). ذلك وقد أوضح روبير إلبير R. Ilbert أن مثل هذه الموضوعات لم تكن جديدة وأن مسألة المبانى قليلة التكاليف كانت موضع العديد من المناقشات منذ بداية القرن العشرين، على الأقل فى مجلس بلدية الاسكندرية، بل وأدى الأمر إلى بعض الإنجازات فى هذا المجال (٦). كما يعرض R. Ilbert كذلك لمشروع «الحى البلدى» الذى وضعته شركة مصر الجديدة فى عام ١٩٠٧(٧). و من جهة أخرى يشير T. Mitchell فى كتابه Colonising Egypt إلى مشروعات أخرى تعود إلى عام ١٨٤٧ وتدخل فى إطار برنامج طموح «لإعادة بناء القرى المصرية» نتطرق إليه فيما بعد (٨). أخيراً، وإذا ما نظرنا إلى محتوى أول مجلة معمارية تصدر باللغة العربية (عام ١٩٣٩) وهى مجلة «العمارة» لتأكدنا من أهمية الإسكان الاقتصادى و المكانة المرموقة التى احتلتها هذه المسألة من قبل جيل بأكمله من المعماريين المصريين و ما قاموا به من أعمال (٩).

إن هذه المراجع الأولى، وإن كانت متناثرة و وجيزة، قد دفعتنا إلى مواصلة البحث بطريقة منهجية، خاصة بتفحص بعض المراجع مثل المجلات المهنية (١٠) والتقارير السنوية الصادرة عن الأقسام الفنية التابعة للحكومة (١١) و كذلك الصحف (١٢) و الدراسات الجامعية التى قام بها المعماريون المصريون(١٣). و نتيجة لهذا العمل أمكن تحديد أكثر من ثلاثين مشروع إسكان اقتصادى بالنسبة للفترة من ١٨٤٨ إلى ١٩٦٤ (أكثر من ثلثيها فى القاهرة وضواحيها). و قد تبع ذلك إجراء المسوح الميدانية بهدف تحديد مكان المشروعات التى تم رصدها فى المراجع، و كذلك تحديد خصائص موقع هذه المشروعات حيث أن الخرائط المتوفرة (و هى ناقصة بالنسبة لبعض الفترات) و البيانات التى أمكن جمعها لم تسمح بذلك على نحو وافى. و عليه فقد أعدت رسوم بأنواع المساكن التى تعذر إيجاد وثائقها كما أجريت الحوارات المفتوحة مع السكان الحاليين(١٤). إلا أن هذه البيانات لم يتم بعد دراستها بالكامل، و من جهة أخرى و بما أن هذه البيانات مستمدة من مصادر «ثانوية» (لصعوبة تحديد مكان المحفوظات الخاصة بالجهات القائمة بمشروعات الإسكان الاقتصادى)، فما تثيره من قضايا يفوق ما توفره من اجابات. و فى المرحلة الحالية لهذا البحث، يمكننا على الأقل طرح بعض العناصر والعمل على تحديد الفترات الزمنية التى شيدت فيها المساكن الاقتصادية فى مصر، وتحديد أهم الفئات المستفيدة من هذه المشروعات، و كذلك إلقاء الضوء على المفاهيم العمرانية المطبقة.

المعالم الزمنية

ترجع أقدم الإنجازات فى هذا المجال إلى عام ١٨٤٧ وهو التاريخ الذى طرح فيه محمد على برنامج إعادة بناء قرى الدلتا و الذى استدعى من أجله عدداً من الخبراء الفرنسيين، فبداية من العزب النموذجية التى أنشأها فى أواخر القرن التاسع عشر كبار ملاك الأراضى وخاصة أعضاء الأسرة المالكة، و حتى أشهر

أعمال حسن فتحى، مروراً ببرنامج «إصلاح الريف المصرى» الذى وافق عليه البرلمان فى عام ١٩٣٦، يعتبر بناء مساكن الفلاحين أقدم مشروعات الإسكان الاقتصادى وأكثرها عدداً. و أن تكون مسألة استقرار وتثبيت الأيدى العاملة الزراعية من أهم ما يشغل الأذهان ويثير الاهتمام فى بلد زراعى يعتمد أساساً على ما تجنيه الأرض، فهذا أمر لا يثير الدهشة. أما فى الحضر (حيث انتشر وباء الكوليرا) فجاء النظر فى الحلول من الزاوية الصحية متأخراً، و كانت هذه الحلول – على الأقل فى بادئ الأمر – أكثر محدودية رغم أن مشكلة الطبقات الفقيرة فى المدن كانت مطروحة منذ عام ١٨٦٧ إذا ما صحت دلالة الإعلان فى ذلك العام عن إنشاء مدينة عمالية كبيرة بالاسكندرية بتمويل من الخديوى اسماعيل. وفى عام ١٨٨٣ صدر قانون «المساكن العمالية». إلا أن كل ذلك كان – أو كاد أن يكون – حبراً على ورق ولم يدخل حيز التطبيق إلا فى العشرينيات من هذا القرن، حيث بدرت بعض الإجابات العملية الملموسة لمسألة الإسكان ذو التكاليف المحدودة بمبادرة من حكومة محمد محمود (١٩٢٨ – ١٩٢٩)، ثم غداة الحرب العالمية الثانية عندما صدر قانون ملزم للدولة بطريقة حاسمة. و شهدت السنوات التالية بناء المساكن المنفصلة (detached houses) ثم إنشاء مجمعات سكنية صغيرة حتى بدأ فى عام ١٩٦٢ و فى اطار اللا مركزية، تطبيق نموذج المجمعات السكنية الكبيرة (وهو النموذج السائد حالياً). و سوف نتناول هنا الانجازات السابقة على هذا التاريخ الذى يعتبر حجر الزاوية بالنسبة للإسكان الاقتصادى.

الحكم الخديوى والتحديث

أول التجارب فى هذا المجال قام بها إثنان من الحكام بهدف بناء مصر الحديثة بعد التخلص من ولاء البلاد للدولة العثمانية. فكانت التغيرات المكانية (على مستوى البلاد و كذلك على مستوى المدن) من أهم أساليب التحديث. وحيث

أن معظم الأراضى كانت ملك للدولة، أى للحاكم [١٥]، فقد ارتبطت «المصالح الخاصة» «بالمصلحة العامة» (إذا صح القول)، وظل الوضع على هذا النمو دون تفريق بين ممتلكات الخديوى الخاصة وممتلكات الدولة، حتى عام ١٨٧٩ عندما اضطر الخديوى اسماعيل إلى التنازل عن كافة ممتلكاته تقريبًا ضمانًا لسداد ديون مصر.

لا تزال الأسباب التى دعت محمد على إلى طرح برنامج إعادة بناء القرى المصرية فى السنوات الأخيرة من حكمه (١٨٠٥ – ١٨٤٨) غامضة. فبينما يرى T. Mitchell أن هذا البرنامج كان يشكل جزءًا أساسيًا من سياسة «تأطير» السكان التى اتبعها محمد على – وإن كانت هذه الرؤية لا تأخذ فى الاعتبار نظام الإجبار والقهر الإدارى (إن لم يكن البوليسى) المفروض على القرية المصرية – فهناك وجهة نظر معاصرة تنتقد بشدة أعمال محمد على، و ترى أن لمشروعه عدة أبعاد منها «المضارية» و «السياسة» و «الأبعاد الإنسانية» [١٦] على السواء.

و هذا تحليل على قدر كبير من الوعى و البصيرة. فوجود الطبيب انطوان كلوت بك فى اللجنة المكلفة بوضع تصميم للمسكن النموذجى يدل على أن هذا المشروع كان له أيضًا جوانب صحية. فمنذ عام ١٨٢٠ لم يكف كلوت بك عن العمل على تحسين الظروف الصحية فى مصر، كما أن Joseph Pons d'Armaud، المهندس المسئول عن تخطيط القرى الجديدة و متابعة عملية التنفيذ، كان مهتمًا بالأفكار و الطموحات السان – سيمونية [١٧]، و من هنا قد يكون هذا المشروع واحدًا من الآثار العديدة للتيار السان سيمونى فى مصر.

فى بادئ الأمر، كلفت اللجنة بوضع مشروع غاية الطموح، إذ كان يرمى إلى إعادة بناء كافة التجمعات الريفية فى أنحاء البلاد تدريجيًا و على «نفقة الدولة» (غالبًا عن طريق نظام السخرة)، و خصصت لذلك مبالغ لا بأس بها. ويبدو أن وفاة محمد على قد و ضعت حدًا لهذا المشروع الذى لم ينفذ إلا فى ثلاث من القرى [١٨] حيث لقى شيئًا من التحفظ من قبل السكان المعنيين [١٩].

أما المشروعات التى تخص الفئات الحضرية الفقيرة فأولها يرجع إلى عهد اسماعيل (١٨٦٣ – ١٨٧٩) الذى جعل تحديث مدينتى القاهرة والاسكندرية من بين الأعمال الضرورية. و جدير بالذكر أن الظروف الصحية السائدة فى الحضر فى ذلك الوقت كانت سيئة و أن وباء الكوليرا كان يفتك بحياة السكان. ففى عام ١٨٦٥ تسبب هذا المرض فى وفاة أكثر من ٦٠.٠٠٠ نسمة (٢٠)، وأثارت محدودية، بل و انعدام، الزيادة السكانية فى مصر بعض القلق. وأثر زيارة الخديوى اسماعيل للمعرض الدولى عام ١٨٦٧، والذى خصص قسم منه للإنجازات النموذجية فى مجال الإسكان العمالى، أمر الخديوى بإعداد مشروع مدينة عمالية تقام بالقرب من مدينة الإسكندرية (٢١). و تدل كل الشواهد على أن هذا المشروع لم يدخل حيز التنفيذ. و فى عام ١٨٦٨ قام أحد مهندسى الخديوى، R. de Curel، و هو من مدينة مرسيليا الفرنسية، بوضع نموذج «للمنزل العمالى» و ذلك بعد دراسة مطولة لنماذج الإسكان المحلية، و اقترح الاحتفاظ بالتركيبات الأساسية مع إدخال بعض التعديلات (٢٢). و فى عام ١٨٧٠، قام الخديوى بتكليف طبيبه الخاص، الألمانى W. Reil، بتصميم مدينة علاجية بضاحية حلوان حيث اكتشفت قبلها ببضع سنوات عيون مياه كبريتية. و بناء عليه تم تخطيط المدينة على شكل مربعات متساوية منتظمة تماماً، و خصصت منطقة للمساكن العمالية بنى بعضها وفقًا للنموذج الذى وضعه de Curel.

بعد هذه التجربة، وبينما أودى وباء جديد بحياة نحو ٥٦.٠٠٠ مواطن عام ١٨٨٣، و ضع لأول مرة تشريع ينص على مقاييس البناء التى يجب أن تخضع لها كل «المساكن العمالية» التى يتم انشاءها. إلا أن المؤشرات المختلفة تدل على عدم دخول هذا القانون حيز التطبيق (٢٣).

عمل المجالس البلدية

فى عام ١٨٩٧، بعد البحث الذى أجرته بلدية الاسكندرية حول موضوع العشش، أعيد النظر فى مسألة مساكن الطبقات الفقيرة. و جدير بالذكر أن هذا البحث الواسع النطاق كان الأول من نوعه فى مصر.

إن إجراء مثل هذا البحث فى الاسكندرية أمر يرجع جزئياً إلى الوضع الخاص الذى كان يتمتع به المجلس البلدى فى هذه المدينة. ففى عام ١٨٩٠ تم تشكيل لجنة بلدية، بعض أعضائها منتخبين، و لها ميزانيتها الخاصة. و لم يحدث مثل هذا فى القاهرة إلا بعد عام ١٩٤٩.

و نتيجة لهذا البحث صدر تقرير ضخم وزع على أعضاء اللجنة. و قد نص هذا التقرير على هدم العشش تدريجياً وإحلالها بمساكن صحية تنشئها البلدية. إلا أن عملية الاقتراع على هذا المشروع تأجلت من جلسة إلى جلسة، حتى أنه فى عام ١٩٠١ لم تكن الإنشاءات قد استكملت إلا فى المجموعة الأولى من المساكن (و كانت أيضاً الأخيرة). ثم جاءت الموافقة على المشروع الثانى عام ١٩٠٧ و كان أيضاً مشروعاً محدوداً (٢٤).

أما فى القاهرة فلا يوجد نظير لهذه التجارب الناشئة و لا يعنى ذلك أن السلطات لم تكن مدركة أن المساكن غير الصحية تمثل بؤراً للعدوى – فأكثر من ثلث مساكن العاصمة كان يندرج فى هذه الفئة – فى حالة انتشار الأوبئة. إلا أن أقسام الأجهزة البلدية كانت متناثرة و موزعة بين مختلف الإدارات المركزية ومنها وزارة الأشغال العامة المسئولة عن شبكة المياه و تطوير الطرق الزراعية وكذلك عن تنفيذ المشروعات الخاصة بالموارد المائية من أجل زيادة الموارد الزراعية للبلاد. و فى ظل الاحتلال البريطانى لمصر أعطيت الأولوية فى إدارة شئون البلاد للرى. و لذا يبدو أن تشييد المساكن الاقتصادية وتطوير الحضر لم يشغل كثيراً السلطات الجديدة، فظلت الميزانية المخصصة للخدمات بمدينة القاهرة محدودة للغاية و تكفى بالكاد صيانة و إضاءة الشوارع الرئيسية. و عند انتشار وباء

الكوليرا كما حدث عام ١٨٩١، اقتصرت الخدمات الصحية على دهان الأماكن التى اعتبرت أكثر تعرضاً للوباء بالجير (أو حتى الكلور)، وأهملت السلطات البريطانية الصحة العامة و التعليم ساعية قبل كل شئ إلى تحقيق الرخاء المادى للبلاد أو بالأصح إصلاح أوضاعها المالية فى أقصر وقت ممكن (٢٥).

العمل الخيرى حدود وآفاق

إن المبادرات الوحيدة التى أمكن حصرها بالنسبة لفترة بداية هذا القرن صدرت عن المطبعة الأميرية و شركة واحات مصر الجديدة للتعمير. و فى كلتا الحالتين كان الهدف هو توفير المسكن اللائق للعاملين بهاتين الهيئتين و ذلك بأسعار فى متناول اليد. إذ قامت المطبعة الأميرية فيما بين ١٩٠٣ و ١٩٠٧، وهى هيئة عامة تابعة لوزارة المالية، ببناء نحو خمسين مسكن لموظفيها (غالباً بمبادرة من مديرها المهندس و الجغرافى Alfred Chélu)(٢٦). و فى عام ١٩١١، انتهت شركة مصر الجديدة، إحدى شركات مجموعة Empain التى تأسست عام ١٩٠٥، من بناء نحو مائتى مسكن أعطيت الأولوية فيها لصغار العاملين بالشركة، وكانت الشركة قد حصلت من الدولة على مساحة كبيرة من الأرض شمال القاهرة بشروط مالية مجزية للغاية. بعض هذه المساكن كانت عبارة عن شقق مكونة من غرفة واحدة أو غرفتين و مرفقاتها فى أبنية من طابقين ممتدة طولاً وبها ممرات مكشوفة توصل إلى مختلف الشقق.

أما النوع الثانى من المساكن فكان عبارة عن بيوت ريفية صغيرة مكوّنة من حجرتين يسبقهما فناء تقع فيه المراحيض و حنفية المياه. و كانت هذه المساكن مجمعة فى صفوف بحيث يكون كل مسكن متلاصقاً من الخلف لمسكن آخر، داخل «حى بلدى» تحيط به الأسوار العالية و لا يمكن الدخول إليه إلا من مدخل واحد ذو بوابة ضخمة تغلق ليلاً (٢٧).

إن التخطيط العام لهذه المساكن و تنظيم هذه المدينة التى أطلق عليها قاطنوها «عزبة البستان» يذكرنا بالتنظيم المكانى لمشروعات إسكان العمال الزراعيين التى شيدها كبار الملاك (٢٨).

ذلك و يرى J. Vallet، مؤلف دراسة عن وضع العمال فى مصر فى بداية القرن العشرين، أنه لا يصح إعتبار أن هذه المدينة «عمل انسانى» فحسب. فهو يرى أن شركة الواحات عندما بنت و عمرّت مصر الجديدة كانت ترمى أولاً إلى استغلال الأرض التى حصلت عليها بسهولة وبأزهد الأسعار. (...) إلا أنها عملية مفيدة فى حد ذاتها. إذ أنها وفرت لعمال الشركة مسكنًا قريبًا من الورش، كما وفرت للعمال المقيمين فى القاهرة و سيلة انتقال قليلة التكلفة (خط مترو مصر الجديدة الذى يربط هذه الضاحية بمدينة القاهرة) كما وفرت لهم مساكن أصح وأجمل من مساكن القاهرة (٢٩). إلا أن مثل هذه الانجازات لم تتكرر قبل مضى وقت طويل.

والواقع أن مساكن الطبقات الفقيرة فى الحضر لم تلق اهتمام السلطات البريطانية إلا بعد الحرب العالمية مباشرة، حيث أن سنوات الحرب قد شهدت توقفًا تامًا للاستيراد و ارتفاعًا كبيرًا فى الأسعار. و قد أدى توقف وصول مواد البناء إلى مصر و تعذر تصنيعها محليًا نظرًا لقلة الوقود إلى تباطؤ عمليات البناء – إن لم يكن توقفها نهائيًا. و نظرًا للأزمة الحادة فى مجال المساكن التى حدثت نتيجة لذلك – قدر العجز بـ ٨٠٠٠ مسكن فى القاهرة وحدها – و كذلك رغبة الحكومة فى إظهار اهتمامها بالشعب بعد اضطرابات عام ١٩١٩، تدخلت الدولة أولاً على المستوى التشريعى ؛ فصدر قانون ١٩٢٠ الخاص بتحديد زيادة الإيجارات. و ظل هذا القانون ساريًا حتى عام ١٩٢٥. غير أن هذا الإجراء لم يكن كافيًا بالنسبة لمحدودى الدخل الذين عانوا الكثير من التضخم الذى بلغ خلال فترة ١٩١٤ – ١٩٢٠ ٣٠٠٪، علمًا بأن الشعب المصرى لم يعرف هذه الظاهرة من قبل (٣٠).

و عليه جاء وضع موظفى الدولة على قمة اهتمامات السلطة، فتقررت علاوة عامة بنسبة ٢٠٪ من المرتب بالإضافة إلى تعويض مؤقت يسمح لهم بمواجهة غلاء المعيشة الذى بلغ مستوى غير مسبوق. أما بالنسبة لمشكلة الإسكان قليل التكلفة، فقد تم طرح حلين: الأول أن تتدخل الدولة بصورة مباشرة بأن تنشئ من المال العام و على أراض مملوكة للدولة، مساكن ذات إيجار معتدل، ووقع الاختيار على منطقة العباسية كموقع لمشروع يشمل ١٨٠ مسكنًا، وكلفت مصلحة التنظيم بدراسته وإعداده [٣١]. إلا أن هذا المشروع لم ينفذ لما كان يتطلبه من تجميد جزء كبير من رأس المال العام مقابل عائد محدود بطبيعة الحال[٣٢]. الحل الثانى كان مبنيًا على أساس سياسة تشجيع الاستثمار الخاص عن طريق عدد من الإجراءات التحفيزية مثل تقديم الضمانات على الإيجارات و على معدلات الفائدة على رؤوس الأموال المقترضة. و قد تبين أن هذا الحل الأخير هو الأنسب، إذ أن المشاورات التى أجريت مع كبرى شركات العقارات والمقاولات بالقاهرة انتهت بتعاقد الدولة مع كبرى هذه الشركات وهى شركة واحات مصر الجديدة، وذلك فى الشهور الأولى من عام ١٩٢٠. و بموجب هذا التعاقد التزمت شركة مصر الجديدة ببناء ما لا يقل عن ٦٠٠ وحدة سكنية بإيجار معتدل و محدد مسبقًا وفقًا لدفتر المواصفات الذى أعدته وزارة الأشغال العامة مع احتفاظ الوزارة بحق الرقابة على أنواع المساكن التى يتم بناءها. ومقابل ذلك تضمن الدولة للشركة الحصول على قرض من البنك العقارى تغطى قيمته ثلثى رأس المال اللازم، كما تتكفل الدولة بعد انتهاء عمليات البناء، بإدخال كافة المرافق العامة (توصيل المياه والكهرباء والصرف الصحى وصيانة الشوارع والحدائق) التى تولت الشركة ادارتها حتى ذلك التاريخ. بدأ التنفيذ فى أغسطس عام ١٩٢٠. وعلى مدى ٤ سنوات تم بناء ٦١٥ وحدة سكنية بمعدل تكلفة (مرتفع نسبيًا) ٧٦٥ جنيهًا مصريًا للوحدة، و قد تم تخصيص ٢٠٪ من هذه الوحدات (أى ١٢٤ وحدة) «للعمال المحليين» و ٢٠٪ (أى ١١٢ وحدة) لصغار الموظفين، وذلك وفق عدة نماذج

معمارية (شقق فى المجمعات ذات الطابقين و يكون الوصول إليها عن طريق سلم خارجى وفق نظام مبتكر، أو مساكن منفصلة صغيرة للأسرة الواحدة مكونة من طابقين ومجمعة فى صفوف.....). أما الفئات الأخرى من المساكن فكانت قيمة إيجارها أقل من سعر السوق و يتمتع موظفو الحكومة بأولوية استئجارها (٢٣).

وبينما كانت القاهرة تعنى بمصير موظفى الحكومة، اهتمت ثانى المدن المصرية بفقرائها. فمنذ نهاية الحرب ركزت بلدية الاسكندرية اهتمامها على مشكلة العشش وتضمنت خطة تعمير و توسيع المدينة، التى كلف بتصميمها فى أكتوبر عام ١٩١٨ المهندس البريطانى W.H. Maclean، عدة اقتراحات فى هذا الشأن. و وافق مجلس بلدية الاسكندرية بتاريخ يونيو عام ١٩٢١ على الحل الذى تضمنته الخطة وهو – كمرحلة أولى – تخصيص إحدى الوحدات العقارية الخاصة بالمدينة لبناء «مستعمرة بلدية نموذجية» تشمل ١٠٠ وحدة سكنية فردية لإسكان أهالى العشش، و ذلك وفقًا لمواصفات يتم تحديدها. و كانت هذه الوحدات مكونة من حجرة واحدة وفناء ومتلاصقة من الخلف ومجمعة حول مغسل وحمام ومراحيض مشتركة، وتطل على شارع عرضه ٦ أمتار (٢٤)، و يعد ذلك تشكيلاً جديداً لنموذج العزبة. إلا أن هذا المشروع لم ينفذ تماماً مثل ما حدث بالنسبة للمشروع الذى وضعته مصلحة التنظيم لمدينة القاهرة.

الإصلاح من موقع السلطة [١٩٢٨ - ١٩٢٩]

فى اطار برنامج الصحة العامة و تعمير الحضر أثارت حكومة محمد محمود موضوع الإسكان المنخفض الإيجار مرة أخرى. ففى عام ١٩٢٢ أعلنت بريطانيا «استقلال» من جانب واحد، بعد ثمان سنوات من الحماية البريطانية، وكان ذلك استقلالاً نسبياً بطبيعة الحال، نظراً «للتحفظات الأربع» الشهيرة التى تضمنها. واستطاعت مصر آنذاك إدخال النظام البرلمانى و استعادة استقلالها المالى. ثم أدت انتخابات عامى ١٩٢٤ و ١٩٢٦ إلى تقلد الوطنيون من حزب الوفد

مناصب قيادية فى الحكومة، وذلك بفضل شعبيتهم المتزايدة منذ أحداث ثورة ١٩١٩. إلا أن صلابة هذا التيار فى كل ما يتعلق بالعلاقات المصرية - البريطانية، و كذلك وفاة زعيمه سعد زغلول عام ١٩٢٧ قد أدى إلى استبعاد الوفد فى العام التالى، وفى يونيو ١٩٢٨ طلبت السراى تشكيل وزارة جديدة بموجب المادة الدستورية التى تتيح لها ذلك، وكلف محمد محمود، وزير مالية الوزارتين السابقتين، بمهمة تشكيل الوزارة (٣٥). وبعد انفصاله عن حزب الوفد تولى محمد محمود قيادة حزب الأحرار الدستوريين المعادى لحزب الوفد و كان من أنصار ما أسماه «بسياسة التجديد والإصلاح» (٣٦). و على خلاف الوفديين الذين انشغلوا قبل كل شئ بالتخلص من التدخل البريطانى، رغم ادراكهم لضرورة الإصلاح السريع للبلاد، اهتم محمد محمود بالشئون الداخلية وإن استدعى ذلك استخدام سلطته إذ أن حزبه لم يحصل سوى على عدد محدود من المقاعد فى البرلمان (٣٧).

وبالفعل كان أول الإجراءات التى اتخذها محمد محمود هو تعطيل الدستور والبرلمان لمدة ثلاث سنوات حتى يتمكن من إبطال تأثير خصومه والعمل على تنفيذ برنامجه الإصلاحى دون قيود. و قد عرضت الخطوط العريضة لهذا البرنامج فى خطاب ألقاه محمد محمود فى سبتمبر ١٩٢٨ بمناسبة زيارته الرسمية لمدينة طنطا، واختص عدد كبير من مقترحاته بالمسائل الصحية فى الريف (تجفيف البرك تدريجيًا وبناء المستشفيات فى أهم المراكز والقرى على مستوى القطر وتزويد كافة القرى بمياه الشرب) (٣٨). أما فى الحضر، وفى العاصمة على وجه الخصوص، فكان محمد محمود ينوى بناء «منازل صحية»، ليس فى الضواحى البعيدة كما فى المشروعات السابقة، بل فى بعض أحياء القاهرة المعروفة بكثافتها السكانية العالية مثل السيدة زينب و بولاق و باب الشعرية، حيث وجدت العديد من الأراضى الفضاء، وذلك على أن تتكفل الدولة بالتمويل الكامل لهذا المشروع. و كان محمد محمود يرى أن السياسات التشجيعية، رغم نتائجها الحسنة، لا تكفى بأى حال من الأحوال وأن تدخل الدولة

بصورة مباشرة أصبح أمراً ضرورياً. هذا لا يعنى أنه استبعد اتخاذ الإجراءات اللازمة لدفع الشركات العقارية على بناء مساكن من هذا النوع، ولكن ذلك يأتى فى مرحلة تالية [٣٩]. أما فى المرحلة الأولى فكان يتعين أن تتدخل الدولة بصورة عاجلة لحل هذه المسألة، و قد تم اعتماد مبلغ ٦٠,٠٠٠ جنيهاً مصرياً كدفعة أولى لهذا المشروع فى يناير ١٩٢٨ حينما كان محمد محمود وزيراً المالية، و لم يكن هذا المبلغ قد استخدم بعد. و قد أمكن تخصيصه لبناء ١٥٠ مسكناً مكوناً من وحدتين سكنيتين على أراضى الدائرة السنية الواقعة فى حى السيدة زينب. و فى ٧ مايو عام ١٩٢٩ قام محمد محمود بنفسه بوضع حجر أساس هذا المشروع وسط الاحتفال بهذه المناسبة [٤٠].

وفى نفس الوقت قامت إدارة السكك الحديدية بنقل جزء من ورش الصيانة الخاصة بها والموجودة فى بولاق وسط القاهرة وشرعت فى بناء مدينة كبيرة لسائقى السكك الحديدية بالقرب من الورش الجديدة. ووقع الاختيار على موقع وسط الصحراء شمال شرق القاهرة بين قريتى أبى زعبل والمناير حيث خصصت مساحة ١٣٠٠ فدان ملك الدائرة السنية للاستخدامات الصناعية [٤١]. وفى عام ١٩٢٨ حصلت إدارة السكك الحديدية على نحو ٤٥٠ فداناً لتبنى عليها المرحلة الأولى وتشمل ٢٠٠ مسكناً.

فى يوليو ١٩٢٨ تقدمت بلدية الاسكندرية بطلب إعانة من الحكومة لتنفيذ مشروع كبير يشمل بناء «عمارات عمالية»، و ذلك بناءاً على مسح اجتماعى قامت به مصلحة الصحة بالمدينة بين سبتمبر ١٩٢٧ و أبريل ١٩٢٨ فى مناطق عشش الاسكندرية و هى عبارة عن ١٥ موقعاً بعضها فى أطراف المدينة والبعض الآخر فى وسطها، و كانت كل مجموعة من هذه العشش المصنوعة من التبن أو الخشب حسب المنطقة تضم ما بين ٥٠ و ٥٠٠ عشة – تطل على شوارع ضيقة لا يزيد اتساعها عن متر واحد. و فى ظل هذا المسح تم حصر ٤٩٠٥ مسكناً تضم نحو ١٤,٠٠٠ أسرة تعيش فى ظروف صحية سيئة، و لا يتوفر فى أى من هذه

المساكن، و لا فى التجمعات التى تقع فيها هذه المساكن، أى مصدر للمياه، و كان الأهالى يقطعون مسافات طويلة للوصول إلى الحنفيات العامة التابعة لشركة المياه والحصول على احتياجاتهم من المياه مجانًا. كما أن معدلات وفيات الأطفال فى هذه الأحياء كانت مرتفعة و وصلت إلى نحو ٤٦.٢ فى الألف [٤٢]. وعندما فقدت إدارة الخدمات الطبية بالبلدية الأمل فى أن تتولى الجمعيات الخيرية أو أهل الخير بناء المساكن الشعبية» [٤٣]. شرعت هى فى إزالة العشش وإعادة إسكان أهاليها فى عمارات قليلة التكلفة، ورغم المزايا التى كانت تراها البلدية فى المنازل الفردية، إلا أنها اضطرت إلى قبول فكرة المساكن الجماعية، وذلك لارتفاع أسعار الأراضى المناسبة وندرتها».

و كان النموذج المقترح عبارة عن بلوك طوله ٨٠ مترًا وعرضه ١٠ أمتار وبه ٨ شقق فى كل طابق. و بينما كانت شقق الطابق الأرضى لها باب على الشارع مباشرة، كانت أبواب شقق الطابقين العلويين تفتح كلها على ممر خارجى مشترك يتوسطه السلم. وهو نموذج يشبه إلى حد كبير العمارات التى أنشئت فى مصر الجديدة فى بداية القرن. و كانت كل وحدة سكنية مكوّنة من حجرتين ومنافعهما (حمام و مطبخ) بالإضافة إلى «مكان يتسع بما فيه الكفاية حتى يتمكن السكان من تربية الدواجن». و حتى يمكن إزالة التجمعات السكانية الخمسة عشر كان لابد، حسب تقدير البلدية، من إنشاء ٢١١ عمارة من هذا الطراز بتكلفة ٢ مليون جنيهًا مصريا، فاقترح بناءها على ٢٠ عامًا على أن تقوم البلدية بتمويل نصف المبلغ و يصرف دعم مالى من الحكومة لتغطية النصف الآخر على مثال ما كان يحدث فى أوروبا. و فى هذا الشأن كتب صلاح حمدى مدير الخدمات الصحية «إن الحكومة المصرية، كمثيلاتها فى الخارج اللاتى يساهمن بمبالغ كبيرة فى تنفيذ مشروعات بلدية شبيهة، سوف تتكرم بمساندة البلدية فى تنفيذ هذا المشروع» [٤٤].

غير أنه، بخلاف مدينة أبى زعبل، لم تر هذه البرامج وهذه المشروعات النور، و ذلك لأسباب سياسية واقتصادية على السواء. و فى أكتوبر عام ١٩٢٩، نحيت حكومة محمد محمود بسبب عدم شعبيتها ولم تتمكن السياسة «الاجتماعية» السلطوية التى حاولت فرضها من تخفيف عدم الشعبية هذه، علماً بأن الوزارات المختلفة فى ذلك الوقت لم تكن تحتفظ بالحكم أكثر من عشرة أشهر. و بعد النجاح الساحق لحزب الوفد فى انتخابات ديسمبر ١٩٢٩ عاد هذا الحزب إلى السلطة وظل بها لمدة لا تتجاوز الستة أشهر، ثم أطاح به إسماعيل صدقى، وهو الرجل القوى فى السراى، فكان أول ما بادر به حل البرلمان وإلغاء دستور ١٩٢٣ ليحل محله تشريع جديد يخوله سلطات أكبر، وإصدار قانون انتخابى جديد يحد من وصول المعارضة الوفدية إلى البرلمان [٤٥]. و بعد ذلك وضع اسماعيل صدقى حداً لكل ما قامت به أو شرعت فى القيام به وزارة محمد محمود من برامج ومشروعات وذلك بحجة الصعوبات الاقتصادية الناتجة عن أزمة ١٩٢٩ التى أنهت فترة الرخاء التى عاشتها مصر منذ عام ١٩٢١.

و بذلك توقف برنامج الإسكان الاقتصادى دون أن تكتمل عملية السيدة زينب التى كانت لا تمثل سوى المرحلة الأولى لهذا المشروع، و لم تشيد سوى ٦٠ وحدة سكنية من الـ ٣٠٠ التى كان قد تقرر إنشائها (حيث أن كل منزل كان سيشمل وحدتين) وذلك بمواصفات تختلف تماماً عن المشروع الأصلى. كما ارتفعت التكلفة ارتفاعاً هائلاً (فبلغت ٥٧٠ جنيهاً مصرياً بدلا من ١٦٥ جنيهاً طبقاً للتقديرات الأولى). وتحددت قيمة الإيجار بناءاً على ذلك، فكانت هى الأخرى أعلى بكثير مما كان مخططاً فى بادئ الأمر، مما أدى إلى عدم وجود مستأجرين رغم التخفيض بنسبة ٤٠٪ الذى عرضته الدولة، فظلت المساكن شاغرة حتى عام ١٩٣٦ أى لمدة ٦ سنوات، إذ أن الـ ٦٠ وحدة الأولى كانت جاهزة منذ ١٩٣٠[٤٦].

و لقد حدث نفس الشئ بالنسبة للمشروعات الأخرى من بناء المستشفيات فى

الأقاليم أو إمداد القرى بشبكات المياه و يبدو أن بلدية الاسكندرية لم تتمكن من الحصول على الدعم المطلوب.

إصلاح الريف المصرى

بصفة عامة يبدو أن حكومة صدقى لم تؤيد الأفكار الإصلاحية والاقتراحات الخاصة بتدخل الدولة، مما أدى إلى عدم ذكر مسألة المساكن الصحية حتى عام ١٩٣٦. و يعتبر هذا التاريخ منعطفًا هامًا حيث أعلنت عودة العمل بدستور ١٩٢٣ قبل ذلك بفترة وجيزة، و أن المفاوضات مع انجلترا، التى فشلت تحت كافة الوزارات الأخرى انتهت فى هذا العام (١٩٣٦) بتوقيع معاهدة مصرية بريطانية، وذلك لدى جلوس الملك فاروق على العرش، و تشكيل وزارة وفدية جديدة برئاسة مصطفى النحاس. وفى عام ١٩٣٧ الغيت الامتيازات الأجنبية وبدت الظروف السياسية أكثر ملاءمة للإصلاحات داخل البلاد. إلا أنه اتضح أيضًا فى ذلك الوقت ضرورة تعديل أهداف هذه الإصلاحات، إذ أن الانشغال بالظروف السكنية لأهالى المدن – مهما كانوا معوذين – لم يكن من الأمور التى تستدعى حلاً عاجلاً كالذى يستدعيه النهوض بالفلاح و هو منذ الأزل مصدر الثروات الوطنية و فى نفس الوقت أكثر من تأثر بما أطلق عليه آنذاك مواضع الداء الثلاث فى مصر وهى «الفقر و المرض و الجهل». و لذا احتلت مسألة «إصلاح الريف المصرى» المرتبة الأولى فى أول خطاب يوجهه الملك فاروق فى مايو ١٩٣٦ لدى توليه العرش (٤٧).

و كان برنامج الحكومة من أجل تغيير وضع المساكن والبيئة فى الريف يشمل كل الإجراءات و التدخل من قبل الدولة التى طالما نادى بها عدد كبير من المهتمين بالصحة العامة، و التى كثيرًا ما نشرت فى الصحف وعرضت أمام البرلمان (٤٨) بل و تم تنفيذ بعضها على سبيل التجربة فيما يتعلق بالإسكان. وقد نبعت أغلب هذه الاقتراحات من أفراد الأسرة الحاكمة (وهم من كبار ملاك

الأراضى الزراعية) و بعض كبار الملاك الآخرين الذين عملوا على تعميم بناء العزب النموذجية لإسكان العمال الزراعيين التابعين لهم.

و جدير بالذكر أن الجمعية الزراعية، و هى مؤسسة ذات أهداف غير ربحية، والتى تأسست عام ١٨٩٨ و كانت تدعمها الدولة تحت رعاية أحد أفراد الأسرة الحاكمة (ومنهم الأمير طوسون وكمال الدين حسين)، قد شجعت منذ عام ١٩٢٠ حركة بناء القرى النموذجية.

كما نشرت الجمعية فى عام ١٩٢١ كتاباً عن بناء العزب تضمن العديد من الأمثلة التى توضح للملاك أنسب أساليب البناء التى يمكن تطبيقها دون تكبد مبالغ طائلة [٤٩]. و عندما صدر قانون سنة ١٩٣٣ الذى ينص على عدم منح تصاريح بناء العزب إلا إذا كانت مطابقة للمقاييس الصحية، واصلت الجمعية الزراعية جهودها التربوية بانشاء «عزبة نموذجية يسترشد بها ملاك الأراضى» على أرض تملكها فى بهتيم (شمال القاهرة) [٥٠]، و ذلك بمبادرة من عمر طوسون الذى كان قد انتهى لتوه من إعادة بناء كفر فى إحدى ملكياته آخذاً بأحدث الأساليب. و فى نوفمبر ١٩٣٤ تم افتتاح أول قرية نموذجية، إلا أن ارتفاع التكاليف نسبياً بسبب استخدام الطوب الأحمر والحديد المسلح دعا الجمعية إلى البحث عن مواد أخرى أقل تكلفة. و عاد رئيس الجمعية من رحلة قام بها إلى الولايات المتحدة مقتنعاً بفوائد الطوب النى الواسع الإنتشار فى ولايتى أريزونا و كاليفورنيا «حيث المناخ يشبه كثيراً مناخ مصر» [٥١]. وأخيراً كلفت الجمعية الزراعية عام ١٩٤١ أستاذاً شاباً من أساتذة المدرسة العليا للفنون الجميلة بالقاهرة، وهو حسن فتحى، بدراسة التحسينات التى يمكن إدخالها على النظام الداخلى للمنازل النموذجية حتى تكون «أكثر ملاءمة لاحتياجات الفلاح ومتطلبات الحياة الريفية و ذلك مع مراعاة شروط الصحة والأمان»، دون إغفال العنصر الاقتصادى بطبيعة الحال. و من بين ما نادى به حسن فتحى عندئذ أن تبنى أسطح المنازل على شكل قباب بدلاً من الأسطح الخشبية المسطحة و ذلك

لأسباب جمالية وأمنية [٥٢]. و طبقت هذه الفكرة لأول مرة فى بهتيم غير أنها لم تأتِ بالنتائج المرجوة، إذ انهارت القباب بعد فترة قصيرة. إلا أن فشل هذه التجربة – و كانت أول عملية يكلف بها حسن فتحى – حثت المهندس الشاب على مواصلة البحث والسفر عدة مرات إلى النوبة حث أسطح المنازل كانت لا تزال تبنى بالطين على هيئة قباب. هكذا اشتهر حسن فتحى فيما بعد على المستوى العالمى كخبير فى المساكن المبنية من الطين والأسطح المقبية. و بذلك يكون الإدعاء بأن أعماله نابعة من نقد «للطراز الدولى الحديث» مقولة مختلقة، بل يرجع منشأ هذه الأعمال إلى حركة «إصلاح الريف المصرى».

هناك عدة عناصر تساعد على تقييم برنامج إعادة بناء الريف تقييمًا دقيقًا. يدور هذا البرنامج الذى تم عرضه فى يناير ١٩٣٧ حول عدة محاور رئيسية، أهمها مد شبكات المياه والصرف الصحى إلى جميع القرى المصرية وردم مستنقعات المياه الراكدة والبرك و إعادة بناء وتعمير القرى. و كان هذا البرنامج طويل المدى يفترض تنفيذه على فترة تتراوح بين ١٢ و ٥٥ عامًا و قدرت تكلفته بـ ٧١ مليون جنيهًا مصريًا، بمعدل واحد أو اثنين مليون سنويًا خلال المرحلة الأولى (١٩٣٧ – ١٩٤١) ثم بعد ذلك يرصد له ٢.٥ مليون جنيها سنويًا[٥٣]. ومن جهة أخرى أنشئت فى ذلك الوقت فى وزارة الداخلية إدارة فنية (إدارة شئون الريف) مهمتها تنفيذ هذا البرنامج.

أما فيما يتعلق بتعمير القرى فكان من المخطط أن يتم تدخل الدولة على ثلاثة مستويات وفقًا لحالة الأبنية الموجودة بالقرية. فإن كانت فى حالة لا بأس بها يكتفى بوضع مخطط تنظيمى يوضح الاشتراطات البنائية و الأماكن المخصصة لامتداد القرية مستقبلاً. و إذا كانت الأبنية متدهورة إلى حد ما، بسبب القدم أو الحرائق على حد سواء، فكان على التخطيط أن يشمل شق الطرق و نزع ملكية بعض الأراضى وتوسيع القرية. أما فى حالة القرى الأكثر تدهورًا (بسبب هجوم النمل الأبيض على سبيل المثال والذى كان يهاجم المساكن المبنية من الطين

ومخازن الحبوب على حد سواء) فكان الأمر يتطلب إعادة بناء القرية بأكملها وذلك على مقربة من مكانها الأصلى، مثل ما حدث فى قرية البرسيق (محافظة البحيرة) على سبيل المثال فى عام ١٩٣٩ (٥٤).

وأخيراً كُلفت إدارة الشئون الريفية بتصميم قرية نموذجية و قد تم تنفيذ هذا النموذج لأول مرة فى عام ١٩٤١ على أطراف مدينة القاهرة بالقرب من قرية المرج.

و فى هذه المناسبة تم تطبيق المفاهيم والنظم المعمارية الجديدة والتى تجمع بين الجوانب الصحية و الاقتصادية. لقد تم ذلك بمبادرة من توفيق عبد الجواد و هو مهندس معمارى درس فى ليفربول وألحق منذ عودته من انجلترا عام ١٩٣٩ بإدارة الشئون الريفية. و يعتبر المخطط الأفقى التجميعى (lay-out) للقرية الجديدة الذى وضعه مبتكر و جديد، حيث اتخذ شكلاً حلزونياً ذو شبكة طرق مزدوجة بحيث يكون الطريق الذى تسلكه الماشية عند عودتها من الحقول منفصلاً تماماً عن ذلك الذى يسلكه الأهالى، ويكون الوصول إلى الزرائب عن طريق ممرات خلفية تقع بين صفوف المنازل فى حين يصل الأهالى إلى منازلهم عن طريق ممرات أوسع تحدها الأشجار على الجانبين. و تقرر أن يتم بناء الـ ١٢١ منزلاً بالطوب النى المغطى بمادة خاصة تمت تجربتها عدة مرات قبل أن يتقرر استخدامها، و هى «أقرب فى مظهرها إلى المحارة الأسمنتى». و كانت القرية الجديدة تضم أيضاً خزاناً للمياه ومسجداً ومدرسة ومستوصفاً ومحلات تجارية ومغسل عام و مكاتب إدارية، و قدرت تكلفة هذا المشروع بـ ١١.٠٠٠ جنيهاً مصرياً. و قد تم تنفيذ هذا المشروع فى ظروف خاصة للغاية إذ أنه أنشئ على أرض مساحتها ٦ هكتارات منحها للدولة أحد أفراد الأسرة المالكة و كان يملك أرضاً شاسعة فى المنطقة و من جهة أخرى كان الهدف الأول من بناء القرية هو إيجاد سكن مؤقت للمهجرين المضارين من السواحل المصرية بعد ما أصابها من قصف خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٤١، و ذلك قبل أن توضع تحت تصرف

العمال الزراعيين العاملين فى الأراضى المجاورة. و فى نهاية الحرب تحولت القرية إلى مركز لتقاهة مرضى الدرن حيث كان هناك عجز فى المستشفيات (٥٥). و إن كانت الدولة منذ ذلك الحين قد غلّبت الصحة على الإصلاح فى مجال الإسكان، إلا أن تجربة قرية المرج لم تكن دون أثر إيجابى إذ أنها شجعت أفراداً على الاقتداء بالسلطات، و على سبيل المثال ففى عام ١٩٤٢ كلف يحيى العلايلى - وكان يمتلك أرضاً فى محافظة الغربية تبلغ مساحتها ٣٠٠ فداناً - المهندس المعمارى سيد كريم (الذى تعلم المعمار فى Polytechnicum بزيورخ) بتصميم قرية نموذجية لعُماله (٥٦).

و إذا كان برنامج النهوض بالقرية المصرية قد تمخض عن عدد من الأعمال، إلا أن هذه الأعمال لم تتوافق و الطموحات الأولى. الواقع أن المبالغ التى خصصت بالفعل لهذا المشروع كانت أقل بكثير من التقديرات الأولى، حيث بلغت ٥٠٠,٠٠٠ جنيهاً بدلاً من المبالغ المطلوبة و كانت تتراوح بين مليون و ٢ مليون جنيهاً مصرياً. و نظراً لحجم العمل والبطء الذى لا مفر منه طالما وقع عبء النواحى الفنية والمالية على الإدارة المركزية وحدها، اتجه التفكير إلى حلول وأساليب أخرى لتنفيذ المشروع. و فى هذا الصدد أصدر الدكتور عبد الواحد الوكيل الذى كان يناضل منذ أمد بعيد من أجل تحسين الظروف المعيشية للفلاح، قانون «إصلاح الخدمات الصحية فى الريف». و كان هذا القانون ينص على تكليف السلطات المحلية بالقيام بهذه الأعمال وتكبد جزء من التكاليف من أجل «النهوض بالصحة العامة فى القرى». و بموجب هذا القانون تشكلت فى كل مجلس محافظة «إدارة خدمات صحية» و «مصلحة هندسية» تتوليا، بدلاً من السلطة المركزية، تنفيذ مشروعات تطوير البيئة الريفية. وهذه اللامركزية فى إدارة العمل واكبتها لا مركزية فى اتخاذ القرارات. و منذ ذلك الحين أصبحت هذه الجهات الجديدة هى المختصة بتحديد الإصلاحات اللازمة للقرية على أساس النقص الذى تعانى منه فى مجال الخدمات الصحية. إذ أن القانون كان ينص

أيضاً على أن مجالس المحافظات عليها أن «تقوم أولاً بدراسة شاملة لحالة القرى بهدف تحديد العيوب واقتراح الإصلاحات التى يجب القيام بها»، و قد حدد هذا القانون نوع المشروعات التى تستحق دعماً اضافياً كما أوصى بإنشاء وحدات صحية لكل مجموعة من القرى يتراوح تعدادها بين ١٥.٠٠٠ و ٣٠.٠٠٠ نسمة(٥٧).

هذا ولم يكن ذلك الاتجاه الجديد فى سياسة إصلاح الريف المصرى منقطع الصلة ببرنامج إنشاء المراكز الاجتماعية الريفية الذى بدأته قبل ذلك بعام وزارة الشئون الاجتماعية (التى أنشئت فى عام ١٩٣٩)، و قد أنشأت الوزارة إدارة خاصة بالفلاح وهى «مصلحة الفلاح». و كان الهدف من انشاء هذه المراكز هو خدمة نحو ١٠.٠٠٠ ريفى و «إحياء القرى اقتصادياً وصحياً ومعنوياً». ويضم كل مركز عدداً من الموظفين المقيمين منهم مهندس زراعى وطبيب و «زائرة صحية» بالإضافة إلى زيارات منتظمة من الطبيب البيطرى و الصيدلى و كذلك عدد من المدربين لتعليم الأهالى الحرف اليدوية، و يعمل هؤلاء المدربون فى مجموعة من المراكز. و بذلك كانت هذه المراكز تقدم خدمات شديدة التنوع و تضم أيضاً قاعة مشتركة مزوّدة بمكتبة و معمل ومستوصف وبقاعات تدريس وجهاز لتكرير المياه، وحمامات عامة وأخيراً قطعة أرض تبلغ مساحتها فداناً واحداً لإجراء التجارب الزراعية.

أكثر الأبعاد تجديداً فى برنامج وزارة الشئون الاجتماعية كان دعوة الأهالى إلى المشاركة فى هذا العمل بمعنى أن عملية إنشاء المركز الاجتماعى كان لابد أن تنبع من السكان المحليين المعنيين بهذا المشروع وليس من السلطة المركزية، ولذا كان عليهم أن يتكفلوا بجزء من تكاليف الإنشاءات وذلك بمساهمة عينية (المواد والأيدى العاملة) و بتوفير الأرض (فدانين) و المال (١٥٠٠ جنيهاً مصرياً)، كما يتكفلوا أيضاً بنصف التكاليف التى يتطلبها تشغيل المركز. أما الحكومة فتساهم بدعم أولى قيمته ٦.٠٠٠ جنيهاً مصرياً ثم بمنحة سنوية قيمتها

٢.٥٠٠ جنيهاً مصرياً. و فى عام ١٩٤١ تم افتتاح خمسة مراكز ثم ستة آخرين فى عام ١٩٤٣ وبذلك بلغ عدد هذه المراكز فى عام ١٩٥٠ ١١ مركزاً (٥٨). وقد رحب الفلاحون بهذا البرنامج الذى اتفق الجميع على أنه أفضل الحلول لرفع مستوى معيشة أهل الريف وهم يمثلون ٧٥٪ من مجموع السكان فى مصر، حتى أن الأمم المتحدة رأت - فى عام ١٩٥٠ - أن تلجأ إلى خبراء مصلحة الفلاح لتطبيق برامج مماثلة فى دول أخرى أعضاء فى المنظمة الدولية بها نسبة عالية من الريفيين (٥٩).

ثم جاءت خطة الوحدات الصحية التى بدأها عبد الواحد الوكيل طبقاً لقانون «إصلاح الصحة العامة فى الريف» مكملة لبرنامج المراكز الاجتماعية حيث نادت هذه الخطة أيضاً بالتبرعات المحلية و ووضعت الوحدات الصحية تحت إشراف ورعاية مجالس المحافظات، كما أنها أقيمت إما فى وسط الحقول الواقعة بين ٤ أو ٥ قرى، أو فى أكبر قرية تابعة للمركز. و كانت الوحدة الصحية تشمل مستشفى صغير و مستوصف وصيدلية و محطة لتكرير المياه، تمد الحمامات العامة و المغسل بالمياه النظيفة، و كذلك مساكن للعاملين بالخدمات الصحية (ما بين ١٥ و ٢٠ شخصاً). و فيما بين عامى ١٩٤٣ و ١٩٥٠ ساهمت وزارة الصحة العامة فى بناء ١٧٨ وحدة صحية بتكلفة سنوية بلغت ٤٦٠.٠٠٠ جنيهاً مصرياً وبمعدل ١٨.٠٠٠ جنيهاً مصرياً للوحدة (تغطى المساهمات المحلية جزءاً من هذا المبلغ)(٦٠). و رغم الجهود المالية التى بذلتها الدولة فى هذا المجال، فإن تشغيل الوحدات الصحية واجهته صعوبات عديدة و ظل عدد من الوحدات مغلقاً لعدم توفر العاملين بها، كما أن خدمات المياه الجارية قد فشلت فشلاً ذريعاً (٦١).

و يتضح لنا من خلال السياسات التى طبقت لإصلاح الريف المصرى أنه قد حدث تطور فى اتجاه اللا مركزية فى اتخاذ القرارات و تنفيذها وأن الأولويات قد تحولت من الصحة إلى الإسكان. كما اتضحت أيضاً فى هذه الفترة فكرة أن المساعدات الحكومية لا تكون فعالة إلا إذا كانت مبنية على طلب حقيقى من

المجتمع المحلى، وأن يكون هذا المجتمع على استعداد للمشاركة المالية والاستثمار فى هذه المشروعات، و قد نشأت فى نفس الوقت ضرورة معرفة أوضاع القرى معرفة أعمق حتى يمكن تقييم مدى ملاءمة التغيرات اللازمة وفعاليتها. و حتى يتحقق ذلك قررت مصلحة الشئون الريفية فى عام ١٩٤٢ إجراء مسح إحصائى شامل، و سرعان ما أدركت أن هذا النوع من المسح محدود النتائج فاتجه التفكير إلى مسح ميدانى أكثر عمقًا واستعانت المصلحة بخبراء أمريكيين، من مؤسسة روكفلر من أجل استخدام أحدث وسائل جمع البيانات وتقييم النتائج (٦٢). و مع ذلك لم تستبعد فكرة إنشاء القرى النموذجية و الدليل على ذلك المشروعات التى قدمت عام ١٩٥٠ فى المؤتمر الدولى الذى شاركت الأمم المتحدة و وزارة الشئون الاجتماعية فى تنظيمه بالقاهرة حول موضوع «الرخاء فى الريف» (٦٣)، و كذلك ما قامت به إدارة الدائرة السنية من أعمال مثل بناء ٨ قرى فيما بين ١٩٤٦ و١٩٥٠، وذلك فى إطار توزيع الأراضى المستصلحة على الفلاحين الذين لا يملكون أرضًا – وهو تصرف تم على سبيل البر أكثر منه عدالة اجتماعية مما يدل على أن أهم الاصلاحات التى كان يجب أن تتم بصورة عاجلة هى تلك المتعلقة بتوزيع الملكية (٦٤).

من الإسكان العمالى إلى المساكن الشعبية

إذا كانت فترة ما بعد ١٩٣٦ قد تميزت ببرامج الإصلاح الريفى، فهى أيضًا فترة إعادة طرح مسألة الإسكان العمالى. ففى عام ١٩٣٨ وافق مجلس الوزراء على برنامج بناء مساكن عمالية على مدى خمس سنوات و رصد لذلك ٨٠٠٠٠ جنيهًا مصريًا كدفعة أولى (٦٥). و قد سار العمل على ما يرام و تم إنشاء أولى هذه المدن فى العام التالى فى حى امبابه، و كان قد تم اختيار هذه المنطقة من قبل فى إطار مشروع إعادة بناء حى بولاق و هو مشروع يرجع إلى عام ١٩٢٠. و تضم هذه المدينة ٢٤٤ وحدة سكنية من ذات الطابق الواحد، مكونة

من حجرتين وملحقاتها الصحية، بالإضافة إلى فناء واسع خلفى، و قد بنيت هذه الوحدات فى بلوكات يشمل كل منها ٤ أو ٦ أو ٨ أو ١٢ وحدة وهو تصميم يشبه إلى حد كبير ما تم انشائه فى الاسكندرية قبل ذلك ببضع سنوات [٦٦]. ويتوسط هذه البلوكات ميدان يقام فيه سوقًا، كما يوجد أيضًا بالمدينة بعض المرافق والخدمات العامة، كالمستوصف والجامع ومدرستين. و لقد خصصت هذه الوحدات (بلغت تكلفة الوحدة ١٩٢ جنيهًا مصريًا) أولاً للعمال المقيمين فى حى بولاق بإيجار شهرى قدره خمسون قرشًا [٦٧].

و كان مصير هذا المشروع مماثلاً تمامًا لما حدث فى قرية المرج النموذجية، حيث تم الاستيلاء على هذه المساكن فى يونيو ١٩٤١ لإيواء المهجرين الوافدين من الاسكندرية، و ذلك قبل أن يتم تخصيصها للأفراد و عندما أخلاها المهجرون بعد فترة تحولت هذه المساكن إلى مستشفى الحميات [٦٨].

و كذلك أدت الحاجة إلى إيواء اللاجئين إلى بناء مدينة عمالية كبيرة فى المحلة الكبرى، مركز صناعات النسيج بوسط الدلتا و التى عرفت معظم أراضيها منذ أمد بعيد بزراعة القطن، و تم اختيارها عام ١٩٢٧ لإقامة مصانع شركة مصر للغزل والنسيج كبرى شركات مجموعة بنك مصر. و رغم أن هذا الموقع الجغرافى تم اختياره على أساس أن تكلفة العقارات منخفضة نسبيًا فى هذه المنطقة، إلا أنه أثار مشكلة من حيث توفر الأيدى العاملة، خاصة بعد التوسع الهائل للشركة. الواقع أن هذا التوسع قد حدث بسرعة فائقة و بما أن صناعة الغزل والنسيج من أكثر الصناعات اعتمادًا على الأيدى العاملة، فقد تضاعف احتياج الشركة من العاملين ثلاثة أضعاف بين عامى ١٩٣٣ و ١٩٣٨، و لم تكف هذه الحاجة عن التزايد طوال فترة الحرب لما شكله وجود قوات الحلفاء الرابضة فى مصر من سوق جديدة [٧٠]. إلا أن حجم العمالة المتوفرة فى المنطقة لم يكن كافيًا لتلبية مثل هذا الطلب، مما اضطر مصنع المحلة الكبرى إلى توظيف عمال من مناطق بعيدة، لا يتوفر لديهم المسكن فى المحلة الكبرى، وأن توفر فبصورة

مؤقتة (كان يتقاسم عدد من العمال حجرة واحدة دوريًا يستغلها كل منهم لمدة ٨ ساعات). و بذلك أصبح توفير السكن القريب من المصنع أمرًا ضروريًا للغاية، إلا أن الشركة اعتبرت – عشية اندلاع الحرب – أن الأرباح التى تحققها لا تسمح لها باستقطاع الأموال اللازمة لبناء مدينة سكنية لموظفيها (٧١).

إن الاجراءات التى اتخذتها الحكومة منذ بداية قصف السواحل المصرية من أجل إيواء المهجرين أتاحت للشركة الفرصة لطلب اغاثة من الدولة. و الواقع أن مجلس الوزراء كان قد وافق فى جلسته بتاريخ ١٥ يوليو ١٩٤١ على الاستيلاء على المساكن الشاغرة فى مدينة القاهرة والبدء فى برنامج بناء مساكن الإيواء المؤقت و ذلك فى كل من المحلة الكبرى و دمنهور و كفر الدوار و كان من شأن هذا القرار أن دفع الشركة إلى التقدم بمشروع بناء مدينة عمالية وطلب إعانة من الحكومة تبلغ نصف تكاليف بناء المساكن، على أن توضع هذه المساكن تحت تصرف المهجرين حتى نهاية الحرب ثم تستخدم بعد ذلك لإسكان العاملين بالشركة. و قُبل هذا العرض عام ١٩٤١ و كلفت الإدارات الفنية الحكومية بالتعاون مع مهندس الشركة، بوضع مخطط للمدينة و أسلوب تجميع وحداتها السكنية، فتم وضع نمطين : النمط الأول عبارة عن بلوكات من طابقين يشمل كل منها ثلاثة عنابر سعة ٥٠ سريرًا لغير المتزوجين ومنازل من طابق واحد للعائلات و يلحق بها، كالمعتاد، فناء. و كان من المخطط أن تشمل المدينة ١٤ بلوكًا من العنابر و ٥٥٦ منزلاً كل منها لأسرة واحدة، و بدأ تنفيذ ٨٠ ٪ من المشروع فورًا و تم صرف جزء أول من الإعانة الحكومية وقدره ١١٠,٠٠٠ جنيهًا مصريًا. و عقب انتهاء هذا الجزء من العمل فى عام ١٩٤٣، رأت الدولة عدم الاستمرار فى دعم المشروع ماليًا إذ أن عمليات القصف كانت قد توقفت وبالتالى توقف نزوح اللاجئين. و عندما أصبحت العملية بأكملها تحت مسئوليتها قررت الشركة الاستمرار فى المشروع و التكفل بكافة التكاليف مع إدخال بعض التعديلات، فأضيف طابقًا آخر للبلوكات و تم بناء الجزء المتبقى من المشروع أى ثلاثة

بلوكات و ١٢٠ منزلاً، كما تم إنشاء الشبكات (المياه والصرف الصحى والكهرباء) و المرافق العامة (المسجد والمحلات التجارية والمدارس والمستوصف والمخبز و كذلك مطعم يتسع لعدد ٨٠٠ فرد ومغسل عام مزود بغسالات أتوماتيكية و بعض المقاهى ودار سينما مفتوحة). و قد قام على لبيب جبر، وهو مهندس تعلم وتخرج فى ليفربول فى انجلترا، بتصميم كل المنشآت الجديدة فى تناسق رائع مع ما تم إنشائه فى المرحلة الأولى(٧٢). و فى ١٩٤٧ تم تكليف على لبيب جبر والمخطط العمرانى على المليجى مسعود، الذى تعلم أيضاً فى انجلترا، ببناء مدينة ثانية فى موقع آخر لإسكان كوادر المصنع أى نحو ١٠٠٠ مهندساً وإدارياً(٧٣). و فى نفس العام أنشأت شركة أخرى فى كفر الدوار مدينة عمالية أصغر حجماً وطلبت من المهندس محمود رياض (وهو أيضاً قد تعلم فى انجلترا) إيجاد حلول أقل تكلفة (٧٤). وقد حذت شركات أخرى مثل شركة شل حذو هاتين الشركتين، و فى عام ١٩٥٠ كانت هناك ٢٣ منشأة صناعية لها مساكن خاصة بكافة العاملين بها (٧٥).

و مع ذلك فقد كانت هذه التجمعات العمالية حالات استثنائية فى البنية الصناعية المصرية، ففى عام ١٩٤٨ بلغت نسبة المنشآت الصناعية التى لديها أقل من خمسة عاملين ٩٢٪ من إجمالى المنشآت الصناعية رغم أنها فى مجموعها توفر عملاً لأكثر من ثلث العدد الكلى للعمال (٧٦). إن ضآلة متوسط حجم هذه المنشآت لم يشجع أصحاب العمل على توفير السكن للعاملين، وفى أغلب الأحيان كانت هذه المنشآت الصناعية تقام فى وسط المدن أو فى أطراف المدن بالنسبة للمصانع الأكبر حجماً و بالتالى كانت الأيدى العاملة متوفرة محلياً. غير أن مسألة إسكان العاملين طرحت نفسها مرة أخرى ابان الحرب خاصة وأن قطاع المبانى ظل فى حالة شلل مرة أخرى طوال فترة الصراع. و حيث أن أصحاب العمل لم يقوموا بأية مبادرات، فكان يتحتم على الحكومة اتخاذ اجراءات جذرية فى هذا الشأن.

فى عام ١٩٤٧ وافق البرلمان على قانونين مرتبطين بالإسكان : الأول (قانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧) ينص على مد العمل بإجراءات الرقابة على الإيجارات التى كانت تطبق أثناء الحرب، والثانى (قانون ١١٦ لسنة ١٩٤٧) يقضى بتخصيص ميزانية إضافية لخطة الأشغال العامة الخمسية التى تم اعتمادها عام ١٩٤٦، على أن يخصص مبلغ ٤،٦٢٠،٠٠٠ جنيهاً مصرياً لبناء مدينة عمالية تضم ٦،٠٠٠ مسكن فى امبابه [٧٧]. و كان من المخطط أن تعطى أولوية الحصول على مسكن فى هذه المدينة للعمال وصغار موظفى الحكومة العاملين فى الورش الحكومية ببولاق على الضفة الأخرى من نهر النيل، وأن تبنى المدينة على مساحة ١٤٠ هكتاراً، و أن يتم الوصول إليها عن طريق المعديات وخط الترام. كما كان من المخطط أن تتوفر فى المدينة الجديدة كافة المرافق من مستشفيات ومدارس وسوق ومغاسل وحمامات عامة وداراً للسينما وملاعب للأطفال والحدائق العامة. وفى مقدمة الطرق التى صممها مهندس المشروع على المليجى مسعود، كان هناك ممرات للمشاة يسلكها الأهالى إلى مساكنهم فتنخفض بذلك تكاليف إنشاء الطرق. و كان من المفترض أن تمثل المنازل الفردية ذات الطابقين والفناء الخلفى ٧٥٪ من إجمالى المساكن و تبنى فى صفوف. أما بقية المساكن فهى مساكن جماعية صغيرة، مكونة من طابقين وبكل طابق شقتين.

وكان من المخطط أن تعرض كل هذه المساكن للإيجار وحددت قيمتها الإيجارية على أساس قيمة المبانى وحدها وأن تكون الأرض منحة مجانية من الدولة، التى تتكفل أيضاً بانشاء الطرق والمرافق العامة. وقدرت مدة استهلاك رأس المال المستثمر بـ ٤٠ عاماً، و تقرر ألا تزيد المصروفات الإدارية و نفقات الحفاظ على المدينة و كذلك معدل عائد رأس المال المستثمر عن ٥٪ من قيمة المساكن. غير أنه اتضح من البحث الذى أجرى أن السكان المستهدفين ليس بوسعهم إنفاق أكثر من ١٥٪ من دخلهم الشهرى للسكن، و أن امكانياتهم المحدودة لن تسمح بتحصيل الحد الأدنى من المبالغ المقدرة. و الحل الذى اقترحه

المسئولون عن المشروع هو أن تتكفل الدولة بالفرق بين ما تستطيع الأسر دفعه وما يتطلبه التوازن المالى للمشروع، و ذلك فى صورة دعم شهرى تدفعه الحكومة للجهة القائمة على المشروع (البلديات واللجان المحلية)، وذلك حتى يغطى المشروع كامل تكاليفه. و قد أمكن إتمام المرحلة الأولى (١١٠٦ وحدة سكنية من إجمالى ٦٠٠٠ وحدة) على هذا الأساس فى عام ١٩٥٠ (٧٨).

وإذا كانت المدينة السكنية بإمبابة على قدر كبير من الأهمية مقارنة بما سبقها من عمليات إنشائية، إلا أنها لم تكن كافية وحدها لسد الحاجة، و لذا طلبت الحكومة من وزارة الشئون الاجتماعية دراسة الإمكانيات اللازمة على المدى الطويل لتوفير مساكن للطبقات المحدودة الدخل. و قد قام بهذه الدراسة شخصان على قدر كبير من الكفاءة هما أحمد حسين و محمود رياض. الأول من كبار موظفى الوزارة و قد شغل لعدة سنوات منصب مدير مصلحة الفلاح، والثانى كان كبير مهندسى وزارة الأوقاف و يعد خبيراً فى الإسكان الاقتصادى لما قام به من انشاءات فى كفر الدوار (٧٩). وكانت مهمتهما الأولى هى وضع تقييم دقيق للإحتياجات فى مجال الإسكان خلال العقد القادم على المستوى القومى بعد دراسة وتحليل التعدادات السكانية أخذًا فى الاعتبار الركود الذى ساد قطاع البناء فى سنوات الحرب. فقدر عدد الوحدات التى يلزم بنائها سنويًا بـ ١٤٠.٠٠٠ وحدة بمعدل ٤٠.٠٠٠ وحدة فى المدن و ١٠٠.٠٠٠ وحدة فى الريف. و وفقًا للخبيرين فالدولة هى الجهة الوحيدة القادرة على تنفيذ مثل هذا المشروع.

وكان تحليلهما قائمًا على أساس مجموعة من المعطيات و الحسابات الاقتصادية. حيث أوضحت الاحصائيات أن الأغلبية العظمى من الأسر فى مصر لم يكن فى مقدورها دفع أكثر من جنيهًا واحدًا كإيجار شهرى (٨٠). إلا أن التجربة أثبتت أن أدنى تكلفة عقارية للفدان (٤.٢٠٠ م٢) تبلغ نحو ١٠٠ جنيهًا مصريًا يضاف إليها نفقات شق الطرق (٩٠٠ جنيهًا على الأقل للفدان) ومصروفات البناء ذاته (ما لا يقل عن ١٥٠ جنيهًا للمسكن الواحد) (٨١). أى أن

التكلفة الإجمالية تبلغ ٤٠٠٠ جنيهًا مصريًا على أساس متوسط ٢٠ منزلاً فى الفدان، أى ٢٠٠ جنيهًا مصريًا للمسكن بما فى ذلك البنية الأساسية. و عليه، إذا ما حدد الإيجار الشهرى بجنيه مصرى واحد، فذلك يعنى أن عائد رأس المال المستثمر سيكون فى أفضل الأحوال ٦٪ سنويًا، وهو مبلغ غير كافى لتغطية فوائد رأس المال المجمد و مصروفات الصيانة والإدارة وضريبة المبانى، بينما النسبة المطلوب التوصل إليها لا تقل عن ٨٪. فما هى الجهة القادرة على تحمل الخسارة؟ لم يكن هناك بدا إذًا من أن تقوم الدولة بتمويل و دعم عملية بناء المساكن ذات الإيجار المعتدل.

وبناءًا عليه، رؤى أن أبسط صور الدعم تتمثل فى أن تتنازل الدولة دون مقابل، أو بسعر رمزى، عن أراضى الدائرة السنية لصالح عمليات الإسكان الشعبى، علمًا بأن مساحة الأراضى الفضاء التابعة للإدارات المحلية قدرت فى عملية الجرد التى أجريت فى عام ١٩٤٣ بـ ١٨٠٠٠ فدان (٧٦٠٠ هكتارًا)، وأن هذه الأراضى هى التى يجب استغلالها أولاً [٨٢]. وقد تضمن التقرير أيضًا فكرة دعم الإيجارات التى سبق اقتراحها بخصوص امبابة، وكذلك عرضًا للوسائل التى يمكن بها تخفيض تكاليف البناء مثل توحيد مقاييس الأجزاء الخشبية (الأبواب والنوافذ..) والحديدية، و نوعية المواد الأولية المستخدمة، وتحديد كمية المواد حسب نوع السكن. كما أوصى التقرير أيضًا باحلال المواد المستوردة بالمواد المنتجة محليًا قدر المستطاع، وخفض استخدام الخشب فى المبانى إلى أدنى حد ممكن، و استخدام المازوت بدل الفحم فى تصنيع الطوب. وأخيرًا اقترح التقرير أن تعفى مستلزمات البناء من مواد ومعدات من الضرائب والرسوم الجمركية، وأن تتمتع بأسعار مخفضة على النقل بالسكك الحديدية. رأى أحمد حسين ومحمود رياض أنه بتطبيق كل هذه التوصيات يمكن تخفيض سعر المسكن المكون من ثلاث حجرات من ٦٠٠ جنيهًا مصريًا – وهو متوسط تكلفة الوحدة

السكنية الذى أمكن التوصل إليه فى كل من المحلة الكبرى وامبابه – الى ٣٥٠ جنيهًا [٨٣].

بعد تقديم هذا التقرير أنشأت وزارة الشئون الاجتماعية إدارة جديدة وهى مصلحة المساكن الشعبية (مارس ١٩٥٠) وعين محمود رياض مديراً لها. وكان أول ما بادر به هو وضع قانون خاص ببناء المساكن الشعبية بدعم من الدولة، وذلك بعد استشارة عدد من الخبراء «العالميين» من أمريكا والمانيا بدعوة من الحكومة المصرية. و فى أكتوبر ١٩٥١ وافق البرلمان على هذا القانون (قانون رقم ٢٠٦) [٨٤]. ومن أهم مواده، تلك المتعلقة بالتزام الدولة بدعم الإسكان الشعبى. و عليه استهل قانون بناء المساكن الشعبية بتحديد المستفيدين من هذا الدعم و هم العاملين بالإدارات المحلية (مجلس المحافظة والبلدية واللجان المحلية ومجلس القرية) وأصحاب العمل الذين يقومون بتشييد مساكن لموظفيهم والشركات التعاونية وفروعها وأخيراً المتعهدين ببناء المساكن الشعبية بناءًا على مناقصة عامة تطرحها الدولة. ومن بين ما نص عليه القانون بشأن كيفية دعم الحكومة لهذه المساكن، نص القانون على منح الأراضى السنية وطرح قرض عام للإكتتاب وضمان القروض التى تمنحها المصارف التجارية، على أن تتكفل الدولة بالفرق بين معدل الفائدة فى السوق والحد الأقصى الذى يتحمله الدائن وهو ٢٪، و حصول تلك المساكن على إعفاء جزئى من الضرائب (الإعفاء من ضريبة الملكية العقارية لمدة خمس سنوات) وإعفاء كلى بالنسبة لرؤوس الأموال المستثمرة، وأخيراً حصول الساكن على بدل سكن يسمح بتغطية الفرق بين الإيجار المحدد على أساس دخله الفعلى وقيمة الإيجار المحسوب على أساس «ريع طبيعى اقتصادياً». و لكن هذا القانون لم يتضمن أية قيود تتعلق بشروط الحصول على هذه المساكن، فيما عدا عدم جواز تخصيص أكثر من وحدة من المساكن الشعبية لشخص واحد. ومن جهة أخرى سنّ هذا القانون وجود وضع مخطط استعمالات

الأراضى لكل المدن والقرى المصرية تحدد فيه المناطق السكنية والتجارية والصناعية وكذلك المساحات الخضراء.

لقد صدر هذا القانون بفكرة أن يبدأ العمل فوراً فى المرحلة الأولى من المشروع وتشمل بناء ٣.٥٠٠ مسكن بتكلفة قدرها ٢ مليون جنيهاً مصرياً تتحملها الدولة. إلا أن هذا الإجراء لم يكن كافياً نظراً لحجم الاحتياجات، مما دعا وزارة الشئون الاجتماعية إلى طلب قرض قيمته ١٠ مليون جنيهاً من وزارة المالية لتوسيع نطاق تطبيق القانون ٢٠٦. وفى ذات الوقت قامت إدارة المساكن الشعبية، بالتعاون مع مهندس المانى، بدراسة مواد البناء حتى يكون سعر التكلفة فى حدود ٢٥٠ جنيهاً مصرياً للوحدة السكنية. ومن بين الحلول التى توصلوا إليها أن تستخدم الأخشاب الصناعية المصنعة من بواقى قصب السكر فى الأبواب والنوافذ وهى أخشاب يمكن تصنيعها محلياً (٨٦).

ومن أهم آثار هذا القانون إنشاء الشركة المصرية للمساكن الاقتصادية (هابيكو) بمبادرة من مجموعة من رجال الصناعة والمقاولين المصريين بهدف تسويق أجزاء سابقة التصنيع من الخرسانة المهزوزة، وهو أسلوب ابتكره Mopin عام ١٩٢٨ و حصلت الشركة على توكيل لتسويقه فى الشرق الأوسط (٨٧). بيد أن الأحكام التنفيذية لهذا القانون لم تصدر إلا بعد تغيير نظام الحكم فى يوليو ١٩٥٢، ومع ذلك فإن الاجراءات التى أوصى بها أحمد حسين ومحمود رياض، وكذلك أحكام قانون سنة ١٩٥١ كانت أساس برنامج بناء المساكن الاقتصادية الذى أعلنته السلطة الجديدة فى سبتمبر ١٩٥٣ (٨٨)، وبدأ تنفيذه فى مارس عام ١٩٥٤ ببناء ٤.٠٠٠ مسكن شعبى موزعة على ثلاث مواقع فى القاهرة، كانت قد خصصت لذلك ابان الحرب (٨٩). و بينما كان من المقرر تأجير هذه المساكن لما رؤى من مزايا فى نظام الإيجار إلا أنها طرحت كلها للتمليك وذلك دون أن يكون لصغار موظفى الدولة الأولوية بل كان لكل من يتراوح دخله الشهرى بين ١٠ و ٢٥ جنيهاً مصرياً أن يحصل على وحدة. وأخيراً قامت بتصميم وتنفيذ هذه المساكن

شركة أنشئت خصيصاً لذلك وهى شركة التعمير والمساكن الشعبية. و تملك الدولة ٢٠٪ من رأسمالها الإسمى، أما بقية رأس المال فتملكه عدة مؤسسات مالية، كما صرح للشركة باصدار سندات بفائدة ٤٪ كحد أدنى [٩٠]. و من الناحية المعمارية والعمرانية كانت هذه العملية ثلاثية الجوانب مبنية على أساس النماذج (منازل فردية على مستويين) والتخطيط اللذين وضعهما على المليجى مسعود ومحمود رياض.

وفى عام ١٩٥٥ كلفت هذه الشركة بإنشاء مجموعة كبيرة من المساكن أى ١٠٠٠ مسكن على ٤٦ بلوكًا وهو أول مشروع من هذا النوع فى القاهرة، ثم طلبت منها بلديات أخرى بعد ذلك (مثل الاسكندرية وبورسعيد وقنا...) إقامة مشروعات مماثلة، كما كلفت الشركة من قبل بعض الجهات العامة بإنشاء مساكن لعمالها ومنها هيئة السكك الحديدية وشركة الحديد والصلب وشركة كيما للمواد الكيماوية. وفى ٣١ ديسمبر ١٩٥٦ بلغ إجمالى المشروعات المطلوب من الشركة بتنفيذها ٧ مليون جنيهًا مصريًا، يدخل فى تمويلها رأس المال المكتتب و سلفة من البنك المركزى قيمتها ٢.٥ مليون جنيهًا مصريًا وموارد ذاتية، وهى قيمة ما دفعه ملاك المساكن التى تم بنائها (٨٥٠.٠٠٠ جنيهًا مصريًا) وكذلك المبالغ التى اقترضتها الشركة من صندوق توفير البريد وصندوق التأمين والتعاون، بمعدل فائدة مدعم من ٣ إلى ٤٪ سنوياً. بيد أن مجموع هذه المبالغ وصل بالكاد إلى خمسة ملايين جنيهًا، فبعد أربع سنوات من تأسيسها وجدت الشركة نفسها أمام حل من إثنين: إما أن تحدد نشاطها فى مجال البناء فى حدود أموالها الخاصة وإما أن تستمر فى الاستدانة رغم علمها بأن ايراداتها سوف تغطى بالكاد التزاماتها[٩١].

والواقع أن طبيعة العمليات التى قامت بها الشركة اعتباراً من عام ١٩٦٠ تدعو إلى الظن بأنه قد تم التوصل إلى حل وسط حيث استمرت الشركة فى البناء من أموالها الخاصة ولكن لفئات اجتماعية أخرى وهى الطبقات المتوسطة وليس

الطبقات الفقيرة. والمثال على هذا الاتجاه الجديد هو مشروع «الألف مسكن» الذى تم تنفيذه عام ١٩٦٤ فى شمال شرق القاهرة مع الاحتفاظ جزئياً بالمقايسات المساحية المتبعة حتى الآن (منازل فردية مصفوفة) ولكن معايير التنفيذ كانت أرقى ومقدم التمليك أكثر ارتفاعاً. ومن ناحية أخرى وجهت الشركة نشاطها إلى قطاعات أخرى أكثر ربحية مثل بناء الفنادق. ففى عام ١٩٦٢ طلبت الهيئة العامة للسياحة بناء خمسة فنادق فاخرة. وعليه تم تعديل لوائح الشركة التى لم تعد مضطرة إلى حصر نشاطها فى بناء المساكن الشعبية والعمالية[٩٢].

وفى ذات الوقت انتقلت مسئولية بناء المساكن لمحدودى الدخل إلى المحافظات تحت إشراف المؤسسة العامة للإسكان والتعمير، التى أنشئت عام ١٩٦١. و منذ ذلك التاريخ أخذت المساكن الشعبية شكل مجموعات كبيرة من البلوكات وأصبح مستوى تشطيب المساكن متواضعاً للغاية. أولى هذه العمليات كانت عملية عين الصيرة بالقاهرة، وتضم ١٤٦ بلوكاً ثم تلتها مساكن حى العامرية وغيرها، أما نموذج المساكن الفردية فقد اختفى نهائياً.

وإذا كان الفضل فى الإسراع فى تنفيذ الإسكان الاقتصادى فى السنوات الأولى من الثورة يرجع للحكم الناصرى، إلا أن تلك السياسة لم تكن جديدة على الإطلاق بل وضعت ضمن سلسلة طويلة من المشروعات والدراسات والخبرات التى تعتبر معالم حاسمة فى تاريخ مصر رغم أن تنفيذها قد تأخر كثيراً. وإذا كان النظام الجديد قد عمل على تنفيذ مشروعات تم وضعها منذ أمد طويل، إلا أنه أدخل عليها بعض التعديلات المتعلقة بنظام الإنتفاع بهذه المساكن (التمليك بدلاً من التأجير) أو بالفئات المستفيدة (الطبقات الدنيا بدلاً من صغار موظفى الحكومة). إن تحديد الأسباب التى قدمت لتبرير هذه التعديلات يشكل فى ذاته موضوعاً يستحق الدراسة.

أما من الناحية المعمارية والتخطيطية، فجدير بالذكر أن النماذج التى حظت بنوع من الاستمرارية هى تلك التى تم تصميمها فى بداية القرن ثم قامت

شركة مصر الجديدة للتعمير بتطبيقها فى العشرينيات. و ما تم بناءه بعد ذلك التاريخ يعتبر إلى حد ما تنويعًا على نموذج مبانى مصر الجديدة، سواء كان الأمر يتعلق بالطراز الجديد المطبق فى العزب أو النموذج ذو الممرات الذى كان يبنى فى ١٩١٠ و ١٩٢١ أو نموذج المساكن الفردية ذات الطابقين. و حيث أن طراز مبانى مصر الجديدة (إذا ما استبعدنا الحى البلدى) مستمد من الطراز البريطانى (بممراته balcony acces وشرفاته terraced housing) فالسؤال هنا هو هل يمكن تفسير هذا التشابه على أنه نقل مباشر ونمطى للتراث الإنجليزى، أم أن «مصر الجديدة» قد لعبت دورًا رائدًا فى إدخال هذه الطرازات إلى مصر؟

وأخيرًا يمكن القول بأن دراسة أهم أنصار ومصممى ومنفذى تلك السياسات العامة فى مجال الإسكان الاقتصادى فى مصر، قد تفتح الطريق لبحث شيق وهام حول تحديد خصائص التجربة المصرية فى هذا المجال. ويلاحظ – بصفة مبدئية – أن معظم هؤلاء كانوا خلال القرن التاسع عشر من الخبراء الأوروبيين ولاسيما الفرنسيين، وذلك من الناحية الفنية. واعتبارًا من العشرينيات، أصبح هناك خبراء فنيون مصريون من المهندسين والمعماريين والأطباء، وفى هذا الشأن يعتبر تصدير الخبرة المصرية إلى دول المنطقة من خلال المنظمات الدولية (راجع ما ذكر عاليه عن طلب الأمم المتحدة الاستعانة بهم لبناء مراكز اجتماعية ريفية) مؤشرًا على مستوى هذه الخبرة الرفيع. ومن المعروف أن المعماريين والمهندسين كانوا عادة يتلقون تعليمًا على النظام البريطانى، بل وأن كثير منهم تخرج فى Liverpool بانجلترا قسم مدنى الذى أنشئ عام ١٩٠٩. فإلى أى مدى تأثرت أعمال هؤلاء المهندسين بطبيعة التعليم الذى تلقوه؟ إن تعليم ومسار بعض هؤلاء مثل عبد الواحد الوكيل وأحمد حسين موضوعات تستحق الدراسة، كما أن التعرف بدقة على المستشارين الأجانب من أمريكيين وألمان والذين استعانت بهم الحكومة المصرية لم يتم حتى الآن.

الهوامش

١ – يقصد بالإسكان الاقتصادى هنا، ما يسمى بالفرنسية Logement social (إسكان اجتماعى) وفقًا لتعريف J.P. Flamand هو، «المسكن الذى تم تنفيذه بدعم قانونى ومالى من الدولة والمخصص لإسكان الطبقات غير القادرة فى ظروف طبيعية»، راجع
J.P. Flamand , *Loger le peuple: essai sur l'histoire du logement social, Paris, 1989, p. 11.*

(إسكان الشعب : دراسة تاريخ الإسكان الاجتماعى)

٢– يبلغ عدد هذه المؤلفات حسب الحصر الذى أجراه مؤخرًا
J. W. King, *Historical dictionary of Egypt*, Londres, 1984, p. 713-716 نحو ٤٠ مؤلفًا (٨ منها باللغة العربية).

٣– M. Clerget, *Le Caire, étude de géographie urbaine et d'histoire économique*, 2 vol., Le Caire, 1934 (القاهرة: دراسة فى الجغرافية والتاريخ الاقتصادى)
et J. Abu-Lughed, Cairo, *The 1001 years of the city victorious*, Princeton, 1971.

٤ – J. Abu Lughod مرجع سبق ذكره، ص. ٢٣١.

٥ – انظر James Steele, *Hassan Fathy* .London 1988.

٦ – R.Ilbert, "Egypte 1900: Habitat populaire, société coloniale", *Etat, villes et mouvements sociaux au Maghreb et au Moyen - Orient*, K. Brown (éd.), Paris, 1989.

(«مصر ١٩٠٠: الإسكان الشعبى و المجتمع الكولونيالى»، *الدولة والمدن والحركات الاجتماعية فى المغرب و الشرق الأوسط*)

٧– R.Ilbert, *Héliopolis, genèse d'une ville (1905-1922)*, Marseille 1982, p. 266-282.

(مصر الجديدة : نشأة المدينة). حول هذا المشروع أنظر أيضًا J. Vallet *Contribution à l'étude des ouvriers de la grande industrie au Caire*, Valence, 1911 p. 72-74.

(مساهمة فى دراسة الطبقة العمالية فى الصناعات الكبرى فى القاهرة).

٨ – T. Mitchell, *Colonising Egypt*, Cambridge, 1988.(مترجم إلى العربية)

٩ – انظر :

M. Volait, *L'architecture moderne en Egypte et la revue Al - 'imara (1939 - 1959)*, Le Caire, 1988.

(المعمار الحديث فى مصر ومجلة العمارة «١٩٣٩ – ١٩٥٩»).

١٠– وخاصة مجلة الهندسة (١٩٢٠ – ١٩٣٥) ومجلة المهندسين (١٩٤٥ – ١٩٦٠) وكذلك وثائق «المؤتمرات العربية الفنية» (١٩٤٥ – ١٩٦٢).

١١– ومنها التقرير السنوى لوزارة الأشغال العامة (١٩١١ – ١٩٣٤) و مجلة الشئون الاجتماعية (١٩٣٩ – ١٩٤٢) و مجلة السكك الحديدية (١٩٣٢ – ١٩٤٩).

١٢– وخاصة مجلة المصور (١٩٢٥ – ١٩٤٩).

١٣– انظر على وجه الخصوص :

H. M. Maged, *The development and economics of low cost housing for middle class people in Egypt*, M. A. Thesis, Bartlett School of Architecture, London, 1953.

١٤– حصل برنامج البحث هذا وعنوانه :

"De l'habitation salubre au logement de masse: l'expérimentation égyptienne en matière d'habitat économique et social"

(من السكن الصحى إلى الإسكان الجماهيرى: التجربة المصرية فى مجال الإسكان الاقتصادى والاجتماعى) على دعم مادى من BRA (MELT) و من الـ CEDEJ (برنامج «القاهرة المعاصرة») و الـ IREMAM و لولا العون الذى قدمه لى كل من L. Kohler و R. Sinoquet لما أمكن انجاز هذا العمل.

١٥– فى عام ١٨٥٤ كانت الأسرة المالكة تمتلك نحو ٢٨٠,٠٠٠ هكتارًا من الأراضى معظمها أراضى زراعية. وفى عام ١٨٧٨ بلغت ابعاديات اسماعيل – الذى عمل على توسيع ممتلكاته حتى فاقت بكثير حجم ممتلكات أسلافه بل و خلفائه – ٢٧٠,٠٠٠ هكتارًا، انظر:

G. Baer, *A History of landownership in modern Egypt*, 1800-1950, Oxford, 1962, p. 39-41.

١٦– «عندما يقوم رئيس الدولة بمشروعات صناعية فلابد أن تنجح أيًا كان الثمن – بالنسبة للأمة!» هذا ما كتبه عام ١٨٤٧ أحد الكتَّاب لم يذكر اسمه فى

Le Magasin pittoresque, vol. 15, 1847, p. 83.

١٧- ذكرت ميوله السان سيمونية فى عدة مصادر، انظر خاصة :

R. Hill, A *biographical dictionary of the Sudan*, Londres, 1867.

وذلك رغم عدم ذكر هذا المهندس فى كتاب :

Ph. Reginier, *Les Saint - simoniens en Egypte (1833 - 1851)*, Le Caire, 1989

(السان سيمونيون فى مصر (١٨٣٣ - ١٨٥١)

١٨- حول هذه الأعمال، انظر :

J. - Ph. Arnaud, "Reconstruction des villages d'Egypte" *Bulletin de la Société de Geographie*, 1848, p. 278 - 281

(إعادة بناء القرى المصرية) و

E. Jomard, "Note sur la reconstruction des villages d'Egypte", *Bulletin de la société d'encouragement pour l'industrie nationale*, vol. 48, Février 1849, p. 70-72.

(مذكرة عن إعادة بناء القرى المصرية).

١٩- وفقًا لما ذكره رحالة بريطانى فقد أثارت عملية إعادة بناء القرى وجهات نظر مختلفة حيث تخوف بعض الأهالى من أن تكون هذه العملية مجرد وسيلة ملتوية لفرض مزيد من الضرائب، انظر :

B. Saint - John, *Village Life in Egypt*, Londres, 1853, vol. 1, p. 76.

٢٠- S. Jagailloux, *La Médicalisation de l'Egypte, 1798-1914*, Paris, 1986, p.234

(نشر الخدمات الصحية فى مصر ١٧٩٨ - ١٩١٤)

٢١- L. Odescalchi, Egitto antico & Moderno, Milan, 1968, p. 16-17.

٢٢- R. de Curel, "Maisons ouvrières d'Egypte"*Annales du génie civil*, 1968, p. 475-476.

(حوليات الهندسة المدنية)

٢٣- هذا ما يقوله المهندس مصطفى فهمى فى «الاسكندرية عام ١٨٩٧»، الاسكندرية، ١٩٤٧، ص. ٢٠.

٢٤- انظر :

R. Ilbert, *Alexandrie, espace et société (1880-1930)*, vol. 1, p. 586-590

(الاسكندرية : المكان والمجتمع (١٨٨٠ - ١٩٣٠).

٢٥- R. Tignor, *Modernization and British Colonial rule in Egypt, 1882 - 1914*, p.317. Princeton, 1966.

٢٦- أبو الفتوح رضوان، *تاريخ مطبعة بولاق*، القاهرة، ١٩٥٢، ص ٢٢١.

٢٧- بعض أجزاء هذه المدينة باقية حتى اليوم رغم أن جزءًا منها تم هدمه فى الستينيات.

٢٨- فى هذا الصدد انظر :

J. Lozach et G. Hug, *L'Habitat rural en Egypte*, Le Caire, 1930,

(الإسكان الريفى فى مصر)

لا تزال نشأة هذه العزب مجهولة إلى حد كبير : هل تعود إلى نهاية القرن التاسع عشر أم إلى فترة لاحقة؟ وفى هذه الحالة يمكن اعتبار عملية إنشاء الحى البلدى بمصر الجديدة على درجة كبيرة من التجديد.

٢٩- انظر J. Vallet, p. 74. مرجع سبق ذكره.

٣٠- انظر «مذكرة من المستشار المالى عن ميزانية عام ١٩٢٠/ ١٩٢١»، *الجريدة الرسمية للحكومة المصرية*، العدد ٢٩ بتاريخ ١ أبريل ١٩٢٠، ص ٨٠٢.

٣١- انظر : التقرير السنوى لوزارة الأشغال العامة، ١٩٢١ / ١٩٢٢، ص ١٩٧.

٣٢- المرجع السابق، ١٩٢٢/١٩٢٣، ص ١٩ - ٢١.

٣٣- المرجع السابق، فى عقود الإيجار أدخلت الشركة بندًا خاصًا بحالة بيع هذه المساكن ينص على أنه «بناءًا على طلب الشركة يجب على المستأجر السماح للمتقدم للشراء بمعاينة العين المؤجرة كما اتفقت الأطراف على أنه فى حالة قيام الشركة فى أى وقت ببيع العين المؤجرة، يفسخ هذا العقد إذا رأت الشركة ذلك وعلى المستأجر تسليم العين المؤجرة بعد اخطاره بشهرين»، «عقد إيجار ٤ شارع بلبيس» الذى تم الرجوع إليه أثناء العمل الميدانى فى يناير ١٩٩١.

٣٤- W.H. McLean, *City of Alexandria town planning scheme*, Le Caire, 1921 , p. 8-9.

٣٥- حول انشاء هذا المكتب، انظر :

A. Marsot, *Egypt's liberal experiment, 1922-1936*, Berkeley, 1977, p. 111-117.

٣٦- هذا هو عنوان أحد التصريحات التى أدلى بها إلى الصحافة و نشرت مع الخطب التى ألقاها تحت عنوان «اليد القوية»، الاسكندرية، ١٩٢٩ (ص ١٩٧ لما يخص هذا الاستشهاد). نشر هذا الكتاب فى نفس الوقت باللغة الانجليزية تحت عنوان: *The iron grip* وباللغة الفرنسية تحت عنوان أكثر إثارة *La dictature libératrice* (الدكتاتورية المؤدية للتحرر).

٣٧- ٧ مقاعد فى انتخابات يناير ١٩٢٤ و ٢٨ مقعداً فى انتخابات مايو ١٩٢٦، مقابل ١٥١ و ١٤٤ مقعداً على التوالى فاز بها حزب الوفد ؛ انظر : A. Marsot مرجع سبق ذكره ص ٦٩ و ٨٩.

٣٨- نشر هذا الخطاب فى كتاب «اليد القوية»، مرجع سبق ذكره، ص ٨٩- ٩٨. حول برنامج الإصلاح الذى عرضه محمد محمود. انظر ايضاً : يونان لبيب رزق، *تاريخ الوزارات المصرية*، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٣٢٩.

٣٩- *اليد القوية*، مرجع سبق ذكره، ص ٩٤.

٤٠- المرجع السابق، ص ٢١٤ - ٢٣١، فيما يتعلق بخطاب محمد محمود حول الإصلاحات التى يجب القيام بها.

٤١- انظر :

"Construction, development and organisation of the Egyptian State Railways", *L'Egypte contemporaine*, 1933, p. 87-138. (مصر المعاصرة)

وعن مسألة تحديد المناطق الصناعية التى أثيرت منذ عام ١٩٢٥،

Egypte industrielle, Janvier 1926, p. 81 *(مصر الصناعية)*.

٤٢- بلدية الاسكندرية، «تقرير حول مسألة العشش الموجودة فى مدينة الاسكندرية، الاسكندرية»، ١٩٢٨.

٤٣- المرجع السابق. من المعلوم مثلاً أن الجمعية الخيرية الاسلامية، وهى من أهم الجمعيات الخيرية، لم يكن لها نشاطًا فى هذا المجال، وإن كانت قد فكرت فى العمل فيه فى وقت ما ؛ انظر : حلمى أحمد شلبى، «*فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعى فى مصر*»، القاهرة، ١٩٨٨.

٤٤- بلدية الاسكندرية، تقرير *حول مسألة*، مرجع سبق ذكره.

٤٥- A. Marsot، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٣.

٤٦- حول هذه العملية، انظر : *المصور* العدد ٣٠٠ بتاريخ ١١ يوليو ١٩٣٠ ؛ عزيز المراغى، *La Législation du travail en Egypte*, Paris 1937 (قوانين العمل فى مصر)، و هـ . م. ماجد، مرجع سبق ذكره، لوحة ٨١.

٤٧- انظر : عزيز المراغى، *قوانين العمل* .. مرجع سبق ذكره، ويشمل أجزاءًا من هذا الخطاب و كذلك دراسة تقدم بها المهندس سامى حسين حول إصلاح الريف للحصول على درجة الماجستير عام ١٩٤٢ من مدرسة المهندسخانة ويكون بهذا من أوائل الحاصلين على هذه الدرجة، و قد نشرت *مجلة المهندسين* فى عدد نوفمبر ١٩٤٥ ص ١٥- ٣٠ ملخصاً لهذه الدراسة تحت عنوان «مشكلة المساكن الريفية فى مصر».

٤٨- وخاصة فى مجلة *المقطم*، انظر : زكريا سليمان بيومى، *قضايا الفلاح فى البرلمان المصرى* (١٩٢٤ - ١٩٣٦)، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٢٥- ١٣٣. و من جهة أخرى، نظمت جريدة السياسة - وهى جريدة الأحرار الدستوريين - مسابقة معمارية موضوعها المسكن النموذجى للفلاح، وفى نفس العام قدم المشروع الفائز كنموذج فى أول معرض زراعى وصناعى يقام بالقاهرة، انظر : *المصور*، عدد ٧٤ بتاريخ ١٢ مارس ١٩٢٦. و قد ناقش البرلمان المصرى مسألة إصلاح الريف المصرى خاصة فى دورة نوفمبر - ديسمبر ١٩٢٧ ؛ انظر : J. Lozach et G. Hug. مصدر سابق ص ٤٧. وقد استند المؤلفان على البيانات التى قامت بتجميعها الجمعية الجغرافية المصرية فى إطار مسح واسع النطاق أجرته فى عامى ١٩٢٧ و ١٩٢٨ عن المساكن الريفية.

٤٩- انظر : Audebeau et V. Mosseri, *Les Constructions* rurales en Egypte, Le Caire, 1921

(المبانى الريفية فى مصر).

٥٠- E. Nassif, " L'Egypte est-elle surpeuplée?",*L' Egypte Contemporaine*, 1943, p. 614-773.

(هل مصر مكتظة بالسكان) و قانون ٦٩ لسنة ١٩٣٣ الخاص بالعزب، *الجريدة الرسمية* عدد ٦٢ بتاريخ ١٠ يوليو ١٩٣٣. حول ما قام به عمر طوسون فى هذا المجال، انظر: محمد حسين سليمان، *هندسة المبانى والعزب*، القاهرة ١٩٤٧، ص ٢٢٦ - ٢٣٢.

٥١- E. Nassif، مرجع سبق ذكره، ص ٧٠٨ - ٧١١. حول هذا الإنجاز، انظر أيضًا : *المصور* عدد ٥٢٦ بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٣٤، وكذلك :

A. Little, *Preliminary report on Egyptian village housing, building materials and methods of reconstruction to the Administrator of the Technical cooperation administration*, Cambridge (USA), Avril 1952, p. 28-29.

و لويس عطا الله فيليب، «إصلاح القرية بتنظيم الامتداد العمرانى لمساكنها»، مجلة *العمارة*، عدد ٥، ١٩٤٧، ص ٧٤ - ٨٦.

٥٢- E. Nassif مرجع سبق ذكره، ص ٧١٥. و Fayed Sabit،

" La brique crue et la toiture en voûte vont - elles révolutionné l'architecture paysanne en Egypte? " *L'Annuaire du bâtiment*, Alexandrie, 1943, p. 20-21.

(هل يؤدى استخدام الطوب النى و الأسطح المقببة إلى ثورة معمارية فى بناء مساكن الفلاحين فى مصر؟).الواقع أنه كان يعتقد آنذاك أن بناء السطح على هيئة قبة لن يسمح «بتخزين الحطب والقش فوق الأسطح كالعادة المتبعة» والتى كانت سببًا فى كثرة

الحرائق. وفى عام ١٩٤٦ أنشأ حسن فتحى و نصيف جمعية سميت : «اللجنة الفنية للنمو بظروف الفلاح» ومن بين أعضائها المهندس رمسيس ويصا واصف ؛ انظر : فايد ثابت، مرجع سبق ذكره . ومما يثير الدهشة هو أن نبحث ما وراء الأطلنطى عن فكرة استخدام الطوب النى فى البناء علمًا بأنه من المواد المستخدمة فى مصر على مر الزمان.

٥٣- نشر هذا البرنامج سامى حسين، «مشكلة المساكن الريفية»، مرجع سبق ذكره، ص ١٨.

٥٤- حول إعادة بناء قرية البرسيق، انظر : نصيف، مرجع سبق ذكره، ص ٧٠٤ - ٧٠٨ و *المصور* عدد ٨٢٤ بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٤٠ و عدد ٨٣٢ بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٤٠.

٥٥- انظر : نبذة عن قرية المرج الجديدة فى : توفيق عبد الجواد، «المسكن الصحى للفلاح وهندسة القرية الجديدة»، *العمارة*، عدد ٥ - ٦، ١٩٤٧، ص ٤٤- ٥٧. تم تنفيذ هذا المشروع وفقًا للتصميم فيما عدا بعض التعديلات البسيطة فى خطة الموصلات وعدد المساكن (١٠٦ مسكن بنيت بالفعل وفقًا للحصر الميدانى الذى أجرى).

٥٦- نفذ هذا المشروع خلال عام ١٩٤٣؛ انظر : *العمارة*، عدد ١، ١٩٤٥، ص ١١ - ٢٠ حيث أن يحيى العلايلى كان أيضًا رئيسًا لشركة وادى كوم امبو التى قامت باستصلاح نحو ٣٠٠٠٠ هكتارًا من الأراضى البور فى الصعيد، و كلف سيد كريم بعد ذلك بتصميم مدينة سكنية لكافة العاملين ؛ انظر : سيد كريم، «مدينة فاروق الأول فى وادى كوم امبو»، *العمارة*، عدد ٦ - ٧ - ٨، ١٩٤٩، ص ٢٣ - ٢٦.

٥٧- لتنفيذ هذا القانون خصصت الحكومة ٦٠٠٠٠٠ جنيهًا مصريًا سنويًا، انظر: قانون ٤٦ الصادر فى ١٠ أغسطس ١٩٤٢ والخاص بالإصلاحات الصحية فى الريف، نشرة القرارات والقوانين، ١٩٤٢. وتعد هذه الخطوة الأولى نحو استقلال الإدارات المحلية، تلتها خطوة ثانية عام ١٩٤٤ بإصدار لائحة تنظيمية (قانون رقم ١٤٥) تم بموجبها توحيد أنظمة السلطة المحلية (فالغيت التفرقة بين اللجان البلدية والمحليات ومجالس القرى)، و تحديد مسئوليات كل جهة ومواردها المالية و نظام الانتخابات بها وعلاقتها بالحكومة المركزية، كما منحت هذه الجهات مزيدًا من السلطات، انظر :

H. F. Alderfer & Al., *Local Government in the U.A.R.*, Le Caire, 1964, passim.

٥٨- حول هذه المراكز الاجتماعية الريفية، انظر :

(الفلاحون المصريون) H. Ayrut, *Fellahs d'Egypte*, Le Caire, éd. de 1952, p. 185.

و أحمد حسين، "Rural social centers in Egypt"

The bulletin of the Egyptian Education Bureau, n°. 45, Mai-Juin 1950, p. 6 -10,

"Social reform in Egypt", *Asian Review*, n°. 177, vol. 49, janvier, 1953, p. 50-57.

٥٩- انظر : أحمد حسين "Social welfare in Egypt with special reference to rural areas, *The Muslim World*, Janvier, 1954, p. 12-19.

٦٠- فى محافظة القليوبية وحدها، أدى قانون الإصلاح الصحى إلى جمـــع ٩٢,٠٠٠ جنيهًا مصريًا و منح ٤٠ فدانًا من الأراضى الخاصة لبناء وحدات صحية، انظر :

محمد أمين حلمى، "Practical essentials for Health and Hygiene in village planning", Second social welfare seminar for arab states of the Middle East, Ministry of Social affairs, éd., Le Caire, 1950, p. 341-350.

٦١- عن هذه الوحدات الصحية يقول H. Ayrut فى مرجع سابق الذكـر، ص ١٠٥، بشئ من الفكاهة : «لم يكن من عادة الفلاحة أن تقطع كيلو مترين لتغسل ملابسها فى مياه نقية أو لتستخدم الدش فى الاستحمام ...»

٦٢- اعتمدت الدراسات الأولى على البيانات الاحصائية والخرائط المتوفرة لدى مصلحة المساحة، انظر :

سامى حسين، مرجع سبق ذكره. حول الأساليب الجديدة فى المجال الصحى التى أدخلها مهندسو مؤسسة Rockfeller ؛ انظر :

M. Agamieh, "The rehabilitation of the sanitary conditions in an egyptian village through sanitary survey and appraisal of housing conditions," Second social welfare seminar for arab states of the Middle East,

إعداد وزارة الشئون الاجتماعية، القاهرة، ١٩٥٠، ص ٣٣٢ - ٣٤٠.

٦٣- Second Social welfane seminar، وقد ذكرت أوراق هذه الحلقة الدراسية عاليه، وتناولت أهم جلساتها موضوع تخطيط القرى.

٦٤- حول برنامج توزيع الأراضى وتخصيص مسكن فى القرى النموذجية التى أنشئت فى إطار هذا البرنامج، انظر :

Commercial relations and exports Department, *Economic and Commercial conditions in Egypt*, A. N. Cumberbatch, London, October 1951, p. 71-72.

ومصطفى عبود، «تطوير منزل الفلاح»، *العمارة*، عدد ١-٢، ١٩٤٨، ص ١٣- ١٧، وكذلك: إبراهيم نجيب، «مبانى القرية وبيت الفلاح»، *العمارة*، عدد ١-٢، ١٩٥٢، ص ٤٠-٤٨.

٦٥- انظر : *الأهرام* بتاريخ ١٢ مايو ١٩٣٨.

٦٦- تاريخ تنفيذ هذا المشروع غير معروف بالتحديد ولكن من المؤكد أنه نفذ قبل عام ١٩٣٧ إذ أنه على خرائط مصلحة المساحة الصادرة فى هذا التاريخ بمقياس ١/٥٠٠٠.

٦٧- انظر : *المصور*، عدد ٧٨١ بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٢٩ وحسين محمد ماجد، مرجع سبق ذكره، لوحة ٨٣.

٦٨- انظر : *المصور* عدد ٨٧١ بتاريخ ٢٠ يونيو ١٩٤١ و خريطة القاهرة بمقياس ١/٢٥٠٠٠ الصادرة فى ١٩٤٥.

٦٩- ليس هناك وجه للمقارنة بين تكلفة الأراضى الواقعة على أطراف المدن المتوسطة وتلك الواقعة فى ضواحى القاهرة والاسكندرية، علاوة على أن تقسيم الأراضى القريبة من المراكز الحضرية الكبرى إلى قطع صغيرة للغاية، جعل الحصول على مساحات واسعة أمر شبه مستحيل (كان مصنع المحلة الكبرى يشغل أصلاً فى عام ١٩٤٥ نحو ٧٦ هكتارًا). من المحتمل أيضًا أن يكون اختيار الموقع قد دخلت فيه كذلك اعتبارات سياسية كأن يعتبر من الأفضل إبعاد العمال عن العاصمة لاتساع العمل السياسى بها؛ انظر :

William Carson, "The Social History of an Egyptian Factory" , *Middle East Journal*, vol. 11, n°-4, 1957, p. 361-370.

٧٠- نظرًا لانقطاع الاتصالات الدولية، اضطرت قوات الحلفاء إلى الاعتماد على الصناعات المحلية، انظر :

R. Tignor, *Egyptian textiles and british capital, 1930-1956*, Le Caire, 1989, p. 48 sq.

٧١- على لبيب جبر، «مدينة العمال بالمحلة الكبرى» *مجلة المهندسين*، نوفمبر ١٩٤٨، ص ٣٦-٣٩.

٧٢- المرجع السابق. بلغ اجمالى تكلفة بناء المدينة ١.٥٠٠.٠٠٠ جنيهًا مصريًا، تحملت منها الدولة ما لا يقل عن ١٠٪.

٧٣- انظر : حسين محمد ماجد، مرجع سبق ذكره، لوحة ٨٥، فيما يتعلق بتخطيط هذه المدينة الجديدة، و

C. Levy, *The stock exchange year-book of Egypt*, Le Caire, 1948, p. 493.

فيما يتعلق بالعاملين بالمصنع.

٧٤- بفضل هذه الحلول خفضت تكلفة المنزل الواحد إلى ٤٥٠ جنيهًا (شاملة تجهيزها بالصرف الصحى والمياه)، انظر :

محمود رياض، «مساكن العمال»، مجلة *المهندسين*، نوفمبر ١٩٤٧، ص ١٤- ٢٠، بينما بلغت تكلفة مساكن المحلة الكبرى في المتوسط ٦٥٠ جنيهًا مصريًا للوحدة السكنية؛ انظر : A. Little, *Preliminary report on village housing...*,

مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.

٧٥- وزارة الشئون الاجتماعية، *Social welfare in Egypt*, القاهرة، ١٩٥٠، ص ٦٦.

٧٦- وزارة الشئون الاجتماعية *The Labour Department* القاهرة، ١٩٥١، ص ٤٢. في القاهرة كان متوسط عدد العمال في المنشأة أكبر بقليل (٨ أفراد بكل منشأة). أما في لندن فكان عددهم في المتوسط في نفس هذه الفترة ٢٠ فردًا ؛ انظر محمود رياض، «تحديد المناطق الصناعية وانشاء مساكن العمال»، *العمارة*، عدد ٢-٣، ١٩٤٥، ص ١٤-١٨.

٧٧- انظر : قانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتحديد الإيجارات على أساس مستواها عام ١٩٤١ وإضافة ما لا يزيد عن ١٠٪ إلى الإيجارات الأقل من ٤ جنيهات شهريًا (أي أغلبيتها العظمى) بينما غلاء المعيشة كان قد تضاعف ثلاث مرات خلال سنوات الحرب (الأرقام البيانية للأسعار: ١٠٨ في عام ١٩٣٩ و ٢٩٠ في عام ١٩٤٥)؛ انظر :

Department of Overseas Trade, *Economic and commerical conditions in Egypt* by J.W. Taylor, London, November, 1947.

بخصوص القانون ١١٦ انظر :

Commercial relations and exports Department, *Economic and commercial conditions in Egypt* by A. N. Cumberbatch, London, October 1951, p. 89.

٧٨- على المليجي مسعود، «المسكن الصحي من الناحية التخطيطية والاقتصادية»، *العمارة*، عدد ٥-٦، ١٩٤٧، ص ١٧- ٣٥. كانت الأولوية في تخصيص هذه المساكن لعمال المطبعة الأميرية وترسانة الدولة، ثم لعمال أقل مستوى من مصلحة التنظيم والمباني والمساحة، انظر : عبد الرحمن زكي، موسوعة مدينة *القاهرة*، القاهرة، ١٩٦٩، ص ٢٨٣.

٧٩- وقد نشرا تقريرًا في عام ١٩٤٩ تحت عنوان «*مشروع لتوفير السكن للطبقات المحدودة للدخل في مصر*». القاهرة، ٧٧ صفحة. لم أتمكن حتى الآن من الإطلاع على هذا التقرير، و رغم أنه مدرج في سجلات دار الكتب، إلا أنه غير متوفر هناك و يبدو أن مكتبات القاهرة الأخرى ليس لديها نسخة منه. كما بحثت عنه دون جدوى في المكتبات الفرنسية والبريطانية. ومع ذلك أمكن تكوين فكرة سريعة عن محتواه حيث نشر ملخصًا

منه فى Social Welfare in Egypt، وزارة الشئون الاجتماعية، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣ - ١١٦.

٨٠- اعتمدت هذه الملاحظة على متوسط أجور العمال وقيمته ٢.١٨ جنيهًا مصريًا شهريًا فى عام ١٩٣٦ و بلغ ٥.٨٤ جنيهًا مصريًا فى عام ١٩٤٩. إلا أن هذه الزيادة كانت أقل من ارتفاع غلاء المعيشة عن نفس الفترة ؛ انظر : وزارة الشئون الاجتماعية، Social welfare in Egypt، مرجع سبق ذكره، ص ١١٣، و وزارة الشئون الاجتماعية The Labour Department، القاهرة، ١٩٥١، ص ٤٢.

٨١- هذه بيانات قديمة أصلاً مبنية على أساس تقديرات محمود رياض فى إطار مشروع المدينة العمالية بأبى زعبل والذى اشترك به فى مسابقة نظمتها هيئة السكك الحديدية عام ١٩٣٤؛ انظر :

محمود رياض، «تخطيط المناطق الصناعية و انشاء مساكن العمال»، *العمارة*، عدد ٢-٣، ١٩٤٥، ص ١٤- ١٨.

٨٢- وزارة الشئون الاجتماعية، Social welfare in Egypt، مرجع سبق ذكره، ص ١١٥.

٨٣- المرجع السابق.

٨٤- اتحاد الصناعات المصرية، *البناء وأزمة المساكن، دليل* ١٩٥١ - ١٩٥٢، القاهرة، ١٩٥٢، ص ١٠٤ - ١٠٧ و ص ٢٧٠ - ٢٧٣ بالنسبة للنسخة الفرنسية من نص القانون و التى نشرت باللغة العربية فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٥١.

٨٥- بسعر مخفض فى حالة البيع وبدون مقابل لمدة ٤٠ عامًا فى حالة الإيجار. كما سمح القانون بتخصيص إيرادات بيع الأراضى السنية «التى لا تتناسب مع القانون لارتفاع قيمتها» لشراء أراض أقل قيمة، كما أجاز نزع ملكية الأراضى المملوكة لأفراد بحكم القانون لبناء المساكن الشعبية، المرجع السابق، ص ١٠٤ - ١٠٧.

٨٦- أنظر : اتحاد الصناعات المصرية، «البناء وأزمة المساكن»، دليل ١٩٥٢ - ١٩٥٣، ص ١٠٤ - ١٠٨ و *Egyptian trade index*, Cairo, 1955, p. 533 بالنسبة لأنشطة هذه الشركة. ويشير تقرير بريطانى إلى أن الحكومة المصرية فكرت فى عام ١٩٥١ فى شراء عدد كبير من المنازل سابقة التصنيع و إن كانت النماذج الأوروبية من هذه المنازل لا تناسب مصر من وجهة نظر واضع التقرير، انظر :

Commerical relations and exports Depart*ment, Economic and commercial conditions in Egypt*, by A. N. Cumberbatch, London, October 1951, p. 91.

٨٨- هذا ما يذكرنا به أحمد رفعت في «مشروعات المساكن الشعبية»، *العمارة*، عدد ٧-٨، ١٩٥٣ - ١٩٥٤، ص ٧٧- ٨٢.

٨٩- بالإضافة إلى موقع امبابة حيث كان قد بدأ العمل على انشاء ١١٠٦ مسكن كمرحلة أولى، كان مجلس الوزراء قد وافق فى عام ١٩٤٩ على تخصيص المبالغ اللازمة لبناء مساكن اقتصادية للموظفين فى حلوان (فى الموقع الذى أوصى به تقرير عام ١٩٣٨ الخاص بتحديد المناطق الصناعية) و فى حلمية الزيتون : انظر :

توفيق عبد الجواد، «مشكلة المساكن فى مصر و علاجها»، *العمارة*، عدد ٦ - ٧ - ٨، ١٩٤٩، ص ٧١-٨٤. هذه هى المناطق الثلاث التى تم فيها إنشاء أولى المساكن الشعبية فى ظل النظام الناصرى وفقًا لثلاث نماذج أحدهم مطابق للنموذج الذى صممه محمود رياض فى كفر الدوار.

٩٠- انظر : أحمد رفعت، مشروع المساكن الشعبية، مرجع سبق ذكره .

٩١- E. Gargouzi, *Old Ills and new redies in Egypt*, Cairo, 1958, p. 67sq.

٩٢- حول نشاط هذه الشركة خلال العشر سنين الأولى، انظر : «الإسكان»، مجلد ٧ من *المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى (١٩٥٢ - ١٩٨١)*، اعداد المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة، ١٩٨٧، ص ٢٧٠-٣٠٣.

الإصلاح عن طريق الصحة العامة (*)
توفير الخدمات الصحية للريف

سيلفيا شيفولو
CEDEJ - CNRS

ترجع نشأة علم الصحة العامة فى الغرب إلى أواخر القرن الثامن عشر، وهو العلم الذى يتناول الوسائل السليمة للحفاظ على صحة الإنسان والنهوض بها. وجدير بالذكر أن المبادىء التى يقوم عليها هذا العلم تختلف تماماً عن الطب القديم، حيث كانت الصحة تعتمد قبل كل شىء على التغذية و المناخ و طباع الأفراد، ولم تكن ترتبط بحال من الأحوال بحالة الفقر أو بظروف سكنية بعينها أو بالإنتماء لفئة اجتماعية. ولكونه قد أدخل كل هذه العوامل وكذلك البعد الجماعى فإن علم الصحة قد أسهم فى الانتقال من الطب القديم إلى طب اجتماعى على النمط الحديث (١).

(*) نشرت هذه الدراسة فى المؤلف الجماعى
Alain Roussillon (dir.), *Entre réforme sociale et mouvement national : identité et modernisation en Egypte (1882-1962)*, CEDEJ, le Caire, 1995.
(بين الإصلاح الاجتماعى و الحركة الوطنية: الهوية والتحديث فى مصر ١٨٨٢-١٩٦٢).

و لنفس هذا السبب يمكن القول أن علم الصحة قد قطع الصلة بينه وبين الطب العربى التقليدى ذو التأثير الواضح على طب الغرب، والذى كان يقتصر على العناية بصحة الفرد (ملبسه وغذائه......).

انبهر القرن التاسع عشر بهذا العلم الجديد لما وفره قبل ثورة Pasteur من وسائل النهوض بالظروف الصحية ولتعويضه جزئيًا عدم فاعلية العلاج، واقتنع الأطباء فعلاً بأن الوقاية الصحية العامة والخاصة تعطى نتائج أفضل من تقنيات الطب العلاجى التى كانت لا تزال فى مرحلة التحسس (٢). علاوة على ذلك، فقد اقترن علم الصحة بالتحديث والإصلاح، فاعتبره اعتبره أنصار هذا التيار «أنفع العلوم» على الإطلاق، إذ يمكنه أن يقضى على المعتقدات والخرافات البالية ويحل محلها عادات و سلوكيات من شأنها الحفاظ على صحة الإنسان.

و مع حلول عصر Pasteur الذى اكتسب كامل أهميته فى بداية القرن العشرين لم تعد الصحة العامة نوع خاص من المعرفة، حيث أن الاكتشافات التى تمت فى مجال البكتريولوچيا قد جذبت الاهتمام مرة أخرى إلى الفرد واصابته بالعوامل المرضية، فتراجع الاهتمام بالعوامل الاجتماعية المسببة للأمراض و أصبح علم الصحة يشكل فرعًا ثانويًا من فروع المهن الطبية فتوارت بذلك صورة الطبيب المصلح (٣). و مع ذلك فهذه هى الفترة التى شهدت فيها مصر صعود هذا التيار الذى يدعو إلى نشر الصحة العامة (٤). فمنذ نهاية القرن التاسع عشر حلّت الاهتمامات الوقائية والتربوية مكان الطب الحديث السائد منذ فترة طويلة و الذى كان يسيطر عليه الطب العلاجى. و قد وردت هذه المشروعات فى المجلات العلمية والطبية التى إزداد عددها فى هذه الحقبة. ويمكن تتبع إدخال هذا العلم الجديد بعد ذلك من خلال الكتب المدرسية. فبينما لم يرد شيئًا على الإطلاق عن الخدمات الصحية الجماعية ومشكلة العدوى والوقاية من الأمراض المتوطنة فى مناهج سنة ١٩١٤، احتلت هذه الموضوعات مكانة مرموقة ابتداءًا من عام ١٩٢٥.

ومع أن علم الصحة كان يعد من العلوم البالية فى أوروبا فى الفترة بين ١٩٣٠ و ١٩٤٠، إلا أنه احتفظ بمكانته فى مصر إلى حد كبير. فكان محوره هو الوقاية من الأمراض التى لم يجد لها الطب حلولاً علاجية فعالة، و الدعوة إلى «كل ما يؤدى إلى النهوض بالإنسان وزيادة راحته الجسمانية والنفسية ونشاطه الجسدى والذهنى» (٥). فكان لهذا البرنامج وقعه على النخب الجديدة التى تخرجت فى الجامعة المصرية حديثة المنشأ، و كرست ذاتها للإصلاح الاجتماعى. وإن كانت هذه الحركة قد نشأت بداية فى الأوساط الطبية إلا أن الصحة العامة لم تشغل الأطباء فحسب، بل شاركهم فى ذلك الاهتمام المهندسون والزراعيون والمعماريون، فضلا عن العاملين فى مجال الخدمة الاجتماعية، كل ذلك بهدف إصلاح القرية المصرية صحياً، والتى كان تردى الأوضاع فيها بمثابة تجسيد لحالة التخلف.

تمصير المعرفة والإدارة الطبية

مولد البحث العلمى المصرى

فى المجال الطبى المصرى اختص القرن التاسع عشر «بمحاصرة» الأوبئة ومكافحتها بينما لم تحظ الأمراض الطفيلية باهتمام الباحثين إلا فى القليل من أعمال علماء المعهد العلمى المصرى. و من جهة أخرى، فمدرسة الطب التى أنشأها كلوت بك عام ١٨٢٧ كانت ترمى إلى إعداد أطباء الجيش والخدمة المدنية، فى حين تركت مجالات الأبحاث للأجانب دون غيرهم. وبعد مرور قرن على انشائها، أخذت مهنة الطب فى مصر فى التحرر بعد أن ظلت طوال هذه الفترة تحت سيطرة الأطباء الأجانب من حيث ممارسة المهنة وتحت سيطرة المحتل البريطانى(٦) فيما يختص بالنواحى التعليمية. و قد سنحت الفرصة للمصريين ابان الحرب العالمية الأولى وتجنيد الأساتذة البريطانيين، لتولى الوظائف التعليمية فى مدرسة الطب. و فى عام ١٩٢٠ تأكد هذا الوجود المصرى فى المجال الطبى

بانشاء الجمعية الطبية المصرية التى لم تكن تقبل فى عضويتها سوى الممارسين المصريين، وباصدار مجلة علمية.

وقد سعت كل من الجمعية والجريدة - و هى لسان حال الجمعية - إلى صياغة ميثاق أخلاقى للمهنة وإلى الارتقاء بالعربية كلغة علمية و عنت بتطوير الأبحاث المتعلقة بالأمراض الخاصة بالمجتمع المصرى. حيث كان على إبراهيم، مؤسس الجمعية، يرى أن جهود الأطباء المصريين يجب أن تركز على الأمراض الأكثر انتشاراً فى البلاد، و أنه على الطبيب المصرى عندما يجرى دراسات فى مجال تخصصه أن يعتمد أولاً وقبل كل شئ على مشاهداته وملاحظاته وليس على تطبيق ما جاء فى الكتب الأجنبية دون تبصر، إذ أن هذه الأبحاث تكاد تكون عديمة الفائدة من الناحية العملية. فالأمراض الشائعة فى مصر و التى تنتشر فى الغرب أيضاً، مثل الحمى، تتخذ طابعاً متميزاً فى مصر نظراً للتباين الناشئ عن اختلاف الجو والعادات والأغذية، فلابد من دراستها ومعالجتها بأسلوب خاص، وبناء عليه يكون الطبيب المصرى وحده هو القادر على تحديد العلاج المناسب. ومن جهة أخرى فهذه الأمراض - أى أمراض المناطق الحارة وخاصة الطفيلية منها - وعلى رأسها البلهارسيا والانكلستوما واسعة الانتشار فى مصر، كما نجدها أيضاً فى دول الجنوب. ويذكر على إبراهيم فى هذا الشأن أن أعراض بلهارسيا الحالب التى يعانى منها الكثير من المصريين ويندر وجودها فى البلاد الأخرى، لم يتناولها أى كتاب أجنبى بالوصف نظراً لصعوبة مشاهدتها[٧].

و حيث أن مصر تشكل مجالاً خصباً لمشاهدة مثل هذه الأمراض فإنه من الممكن تأسيس ما قد يسمى «بالطب المصرى» حيث «لا يستطيع الأطباء غير المصريين أن يدرسوا هذا الدرس لأن الوسائل المؤدية لذلك غير متوفرة لديهم»[٨].

و عليه فقد نشرت المجلة فى السنوات الأولى لصدورها ما كتبه «أطباء المراكز» - وهم موظفون حكوميون يعملون فى مصلحة الصحة - من وصف للحالات الإكلينيكية التى يصادفونها فى مستشفيات الأقاليم، حيث الأمراض

الطفيلية أكثر انتشاراً. وسرعان ما استبدلت هذه المقالات بدراسات الأساتذة المساعدين فى مدرسة الطب بالقاهرة وبعض مشاهير الأطباء المصريين الذين استثمروا ما حصلوه من علم فى الخارج، و فى أغلب الأحيان فى انجلترا، للقيام بأبحاث غاية الدقة عن الأمراض المنتشرة فى مصر (البلهارسيا والإنكلستوما وأمراض العيون.....) و تخصص بعضهم فى هذه المسائل حتى أن مقالاتهم قوبلت بالترحاب فى كبرى المجلات الأجنبية مثل Lancet و British Medical Journal.

و نال هذا الالتزام العلمى من قبل الأطباء المصريين، تأييد واعتراف دولى عند انعقاد المؤتمر الدولى الأول لطب المناطق الحارة والصحة العامة والذى دعت إليه الجمعية الطبية المصرية فى القاهرة فى الفترة من ١٥ إلى ٢٢ ديسمبر عام ١٩٢٨.

و اتخذت الاحتفالات التى واكبت هذا المؤتمر ثقلاً رمزيًا خاصًا بالنسبة لمهنة الطب فى مصر؛ فالاحتفال بالذكرى المئوية لمدرسة الطب يذكر بأصالة المهنة و رسوخها فى الماضى، بينما يتأكد مستقبلها بوضع الحجر الأول لكلية الطب الجديدة. وارتدى الأطباء المصريون للمرة الأولى الروب الأسود ذو الشرائط الخضراء تعبيراً عن سيادتهم واستقلالهم. وضم هذا المؤتمر أعضاءًا من سبع دول أجنبية [٩] و خصصت جلستان عموميتان لمناقشات جدية حول البلهارسيا والانكلستوما وحدهما مما يظهر قيمة المستوى العلمى الذى يتمتع به الأطباء المصريون [١٠].

وفى عام ١٩٣٠ – أى بعد عامين – انشئ بكلية الطب قسم جديد لطب المناطق الحارة و الصحة العامة. و جدير بالذكر هنا أن مدرسة الطب لم تكن تمنح، حتى عام ١٩٢٥، سوى شهادة عامة فى الطب والجراحة والتوليد، وكان الحصول على شهادة تخصص عليا فى الدراسات الطبية يستلزم السفر إلى الخارج والدراسة إما على نفقة الطبيب الخاصة أو بمنحة دراسية. و عندما تقرر

أن تكون مدرسة الطب احدى كليات الجامعة الجديدة أصبحت تمنح درجة البكالوريوس فى الطب (.M.B) أو الجراحة (.Ch.B) كمثيلاتها فى نظام التعليم الإنجليزى، فاتيحت بذلك الفرصة للحاصلين على هذه الدرجة لمتابعة الدراسات العليا. ومع ذلك كان «من التناقضات ألا يتمكن خريجى هذا الجزء من العالم من مواصلة الدراسة فى طب المناطق الحارة والصحة العامة إلا فى أكثر البلاد برودة» (١١).

و للقضاء على هذا الوضع غير المنطقى تم انشاء هذا القسم الجديد الذى كان يتيح للخريجين الجدد التخصص فى أحد هذين الفرعين أو فى كليهما خلال عام دراسى واحد، وبذلك أصبح هذين الفرعين أول التخصصات التى اعترف بها رسمياً فى مصر. وكان الهدف من إعداد هؤلاء الأخصائيين هو إنشاء جهاز الصحة العامة، و كان يتم تشجيع الخريجين على الدراسة فى هذه التخصصات لما تضمنه من رواتب عالية من خلال العمل فى جهات صحية حكومية.

و فى عام ١٩٣٢ اكتمل الهيكل المؤسسى لرفع شأن الصحة العامة بإنشاء معهد أبحاث الأمراض المتوطنة، و كان يديره محمد خليل عبد الخالق بك، أستاذ علم الطفيليات الذى درس فى لندن. و الواقع أن أول فريق بحث لدراسة البلهارسيا والانكلستوما كان قد تكون بمساعدة مؤسسة روكفلر Rockfeller فى عام ١٩١٣ غير أن هذا الفريق لم يبدأ العمل إلا عام ١٩٢١ وذلك بسبب اندلاع الحرب.

و سرعان ما بدت الحاجة واضحة لمد حقل الدراسة إلى أمراض أخرى واسعة الانتشار فى مصر مما أدى إلى إنشاء هذا المعهد ثم المستشفى التخصصى التابع له. وأخيراً تأسست فى عام ١٩٣٥ الجمعية المصرية لطب المناطق الإستوائية والصحة العامة لتضم خريجى القسم الذى كان قد أنشئ عام ١٩٣٠.

من المعرفة إلى الإدارة

استند الأطباء المصريون إلى انجازاتهم العلمية للمطالبة بالقيام بدور سياسى بصفتهم من الخبراء. فالمعرفة التى اكتسبوها فى مجال الأمراض المتوطنة و طرق مقاومتها قد دفعت بهم إلى محاولة تعديل سير الأمور والمشاركة فى تغيير المجتمع. غير أنه لم تكن هناك إدارة متخصصة فى المشاكل الصحية، فكل ما يتعلق بهذا المجال عادة ما كان يترك للمبادرات الخاصة أو الجماعية. منذ عام ١٨٨١ كانت مصلحة الصحة تابعة لوزارة الداخلية التى خضعت منذ العام التالى (١٨٨٢) للبريطانيين لدى احتلالهم البلاد، ولم تحظى الصحة طوال فترة الحماية البريطانية إلا بقليل من الاهتمام. ثم صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الذى أنهى توظيف الأجانب فى الادارات والمصالح الحكومية و كلف محمود شاهين باشا، الذى عرف بمؤسس النهضة الطبية فى مصر، بإدارة مصلحة الصحة العامة ابتداءً من عام ١٩٢٣.

والواقع أن انجلترا قد اضطرت إلى التنازل عن إدارة مصلحة الصحة ليتولاها طبيب مصرى، فى حين ظلت الوظائف القيادية الإحدى عشر الأخرى فى أيدى البريطانيين. و بينما كان هذا الطبيب يعمل على تطبيق النظريات الجديدة التى كان زملاؤه من أعضاء الجمعية الطبية المصرية يدافعون عنها، حاول البريطانيون الإبطاء من التغيرات الجارية.

والواقع أنه لم يتم الاعتراف نهائيًا بالدور الاجتماعى الخاص الذى يلعبه مجال الصحة والطب إلا بانشاء وزارة الصحة العامة فى أبريل عام ١٩٣٦ عندما تولى على ماهر رئاسة الوزراء لفترة وجيزة. و قد تكونت الوزارة من قسمين: قسم يختص بإدارة المستشفيات ومقاومة الأوبئة و الصحة العامة، وقسم آخر، فنى بحت، يعنى بالمرافق العامة (توزيع مياه الشرب، الصرف الصحى، تخطيط القرى.....). إلا أن عدم تمرس الأطباء باللعبة السياسية لم يمكنهم من فرض أنفسهم منذ البداية فى المناصب القيادية، و لم تكتمل الصلة بين الجمعية

الطبية والسلطة السياسية إلا فى عام ١٩٤٠، لدى تعيين على إبراهيم وزيراً للصحة.

و فى عام ١٩٣٩ بناءاً على مبادرة جديدة لعلى ماهر تم تأسيس وزارة الشئون الاجتماعية و جاءت مهامها متممة لمهام وزارة الصحة، فمن أهم أهدافها رفع مستوى معيشة الفلاح وقد كلفت بهذه المهمة «مصلحة الفلاح» التى كان يديرها الطبيب أحمد حسين بك، عضو الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية. وكان على ماهر رئيسًا لهذه الجمعية التى ساهم فيها أيضًا الدكتور عبد الواحد الوكيل أول طبيب مصرى يعين أستاذ كرسى فى الصحة العامة و كان من أكثر المتحمسين لإصلاح القرية وصاحب فكرة قانون «الإصلاح الصحى فى الريف» أثناء توليه وزارة الصحة عام ١٩٤٢.

وظلت هاتين الوزارتين تعملان لعدة سنوات، على الأقل من الناحية النظرية، على وضع خطة لإصلاح الريف من الناحية الصحية، واعتمد ذلك على شبكة الجمعيات الأهلية التى قامت بتنفيذ بعض المشروعات النموذجية.

اكتشاف القرية المصرية

أوضاع المرض فى الريف المصرى

إن تراكم المعرفة العلمية عن المرض و تأسيس هيكل إدارى متخصص فى هذا الشأن، قد واكب اكتشاف الواقع الاجتماعى فى الريف المصرى. فمنذ القرن التاسع عشر و مصر تعتمد على زراعة القطن كما يعتمد ثرائها على فلاح لا يجنى شيئًا من وراء هذا الثراء. كما أن إبطاء الزيادة فى الإنتاجية الزراعية الذى شهدته فترة ما بين الحربين قد أدى إلى مزيد من الإفقار للفلاح [١٢] و مع ذلك فإن هذه الموضوعات لم تحظ لدى الكتّاب و الأقلام المعنية بمراقبة الأوضاع الاجتماعية سوى بمكانة ثانوية و لم يصوروها بكامل حدتها[١٣].

إلا أن تعداد عام ١٩٢٧ يذكرنا بحجم هذه الطبقة الكادحة من الفلاحين الفقراء، فمصر بلد ريفى أساساً، ولا تضم إلا ثلاث مدن (القاهرة – الاسكندرية – بورسعيد) يتجاوز عدد سكانها الـ ١٠٠٠٠٠ نسمة، و ٨٥ ٪ من سكان مصر أى أكثر من ١٢ مليون من الـ ١٥ مليون نسمة يعيشون فى بيئة ريفية موزعين على ١٤٠٠٠ من الوحدات الإدارية التى تشمل ٤٠٠٠ قرية.

وفى نفس العام (١٩٢٧) أصبح تسجيل المرضى الأحياء اجبارياً. فقبل ذلك، ووفقاً لمنطق مقاومة الأوبئة، كان التسجيل يقتصر على الموتى من ضحايا الأمراض، و أصبحت الإحصائيات تشكل أداة هامة لقياس الحالة المرضية وتطوير دراسة الأوبئة. و لم يقلل ذلك من الاهتمام بالأبحاث الميدانية بل قام الدكتور محمد خليل عبد الخالق، الذى لم يكل فى محاضرته للطفيليات، بإجراء العديد من الأبحاث الميدانية فى الحضر[١٤] والريف على حد سواء، و لقد أوضحت أعماله الضخمة مدى انتشار الأمراض المتوطنة وآثارها على السكان الريفيين.

فالبلهارسيا أكثر الأمراض انتشاراً فى مصر، إذ تصيب ما بين ٧٠ إلى ٨٠٪ من السكان، بينما ٥٠٪ من المصريين مصابين بالإنكلستوما. و كانت الملاريا لا تزال تشكل كارثة حقيقية و الطفيليات المعوية منتشرة إلى درجة أن ٩٥.٦٪ من سكان قرية واحدة «صفط العنب» بمحافظة البحيرة اصيبوا مرة واحدة على الأقل بهذا النوع من الأمراض [١٥]. أما مرض الحصاف وسببه سوء التغذية فكان يصيب نحو ٣٠٪ من المصريين. و يتبين من مسح أجرى فى ٣٢ مدرسة أن نسبة الأطفال المصابين بالرمد الحبيبى تصل إلى ٩٢٪. إذا جمعنا هذه الأرقام كما فعل الدكتور عبد الواحد الوكيل لوجدنا أن نصيب الفرد المصرى يصل فى المتوسط إلى ثلاثة أمراض. و إذا ما كان الدرن يعتبر آنذاك فى الغرب من رموز مساوئ التصنيع فى المدن فهو فى مصر يعد من أمراض الحقل ويزيد انتشاره من مخاوف المصلحين بخصوص سوء الأحوال الصحية [١٧]. و قد قدر

عدد الوفيات الناجمة عن هذا المرض بنحو ٢٠٠٠٠ حالة وفاة سنويًا. و فى مدينة الإسكندرية، و هى أكثر المدن اصابة بالدرن تصل نسبة المتوفين بسببه إلى ٧٪ من إجمالى الوفيات.

كذلك فإن ارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال يستلفت نظر المراقبين. فمنذ عام ١٩٠١ لم يطرأ أى تحسن على متوسط نسبة الوفيات بل قد لوحظ ارتفاع هذا المتوسط ارتفاعًا طفيفًا و ذلك باستثناء المدن الكبرى الثلاث. ففى عام ١٩٣٧ بلغت نسبة الأطفال الأقل من عام ٢٦.٤٪ من إجمالى الوفيات المسجلة (٤٣٤.٢٠٨ وفاة) و ٢٩.٤٪ بين الأطفال دون الخامسة من العمر [١٨]. وبذلك بلغت نسبة الوفيات بين الأطفال الأقل من عام و الأطفال دون الخامسة من العمر ٥٥.٨٪ من إجمالى الوفيات، أى ربع مليون طفل سنويًا. ويوضح الدكتور عبد الواحد فى مقارنة مع بريطانيا أن نسبة وفيات الأطفال فى هذا البلد، و هى ١٠٪ من إجمالى الوفيات هناك، فى تراجع مستمر بفضل سياسة حماية الطفولة التى تتبعها الدولة، فى حين أن الوضع فى مصر يزداد سوءًا. ويتضح من هذه الأرقام رداءة الظروف الصحية التى يعيش فيها الأطفال خاصة فى الريف و انتشار العديد من الأمراض القاتلة (الحصبة، الأمراض المعوية.....).

و ترسم الإحصائيات و دراسة الأوبئة صورة الفلاح، كضحية المثلث الرهيب الذى يمثله الفقر و الجهل و المرض. و يرى أحمد حسين أن الفلاح المصرى ليس إلا تجسيد للبؤس والشقاء، فهو عبارة عن مجموعة من الأمراض، فجسمه يجمع بين البلهارسيا و الإنكلستوما و الرمد و الملاريا و أمراض سوء التغذية. و الفلاح هو ذلك العليل الهزيل الشاحب الوجه الذى يقف بأبواب المستشفيات فلا تتسع له وهو عاجز عن دفع أجر العلاج و ثمن الدواء [١٩]. وعليه كان يتعين توجيه جهود الأطباء و خاصة المنتمين إلى تيار الإصلاح الصحى إلى العناية بطبقة الفلاحين. وزاد من الحاح هذه المهمة، أن إدخال البريطانيين لنظام الرأى الدائم – تحقيقًا لمصالحهم الخاصة، حسبما رأى أنصار الصحة العامة –

قد أدى إلى إتساع المناطق التى تنتشر فيها البلهارسيا، وكان من المتصور أن تحالف الأطباء مع المهندسين و الزراعيين عليه أن يزيل الآثار السلبية لنظام الرى وأن يعيد للفلاح المصرى كرامته و حقه فى إنتاجية الأرض.

و فى الوقت الذى استقر فيه وضعهم الاجتماعى و المؤسسى تمكن الأطباء المصريون من إحداث تحول فى مجال الطب وأولوياته. فبعد أن كان الهدف الرئيسى هو منع امتداد الأوبئة إلى أوروبا أصبحت الأمراض المتوطنة الخاصة بمصر على رأس الأولويات، ولم يعد الهدف محصوراً فى الطب الوقائى بغية حماية المصالح الأجنبية بل أصبح تخفيف آلام الشعب وتحقيق الهناء للأمة هو الشاغل الأول. كما أصبح الهدف القومى الأول هو أن يستعيد الفلاح – والشعب أجمع – صحته حتى يمكن تحديث الوطن وتنميته.

إذا أرادت مصر دخول حلبة الحضارة ومنافسة الدول الأوروبية واكتساب مكانتها تحت الشمس، فلابد أن تقضى على الأمراض الطفيلية المنتشرة بين السكان مثل البلهارسيا والانكلستوما والملاريا. حينئذ سوف يولد جيل سليم الجسم والعقل على غرار أفضل العناصر الأوروبية وسوف يصل حتماً إلى أعلى المراتب بين الدول المتحضرة (٢٠).

إذا كانت الأمراض الطفيلية لا تؤدى إلى الموت السريع مثل الأمراض الوبائية، إلا أن تأثيرها الدائم على قوى الإنسان الجسمية و الذهنية يعرقل التقدم ويجعل ضحايا هذه الأمراض غير مؤهلين لأداء العديد من المهام وليس أدل على ذلك من الإرتفاع المذهل الذى سجلته نسبة المسرحين من الخدمة الوطنية فى تلك الفترة (٢١).

لقد تم إذن تعريف «العدو» و لكن الجهود التى بذلت فى مجال البحث لم تتوصل لحلول علاجية للقضاء على كل هذه الأمراض. و رغم اكتشاف بعض الأدوية مثل «الفؤادين» لمقاومة البلهارسيا، و بعدها ببضع سنوات «الفاروقين» لعلاج الدرن، إلا أن هذه الأدوية ليس لها الفاعلية الكافية والسبب الأول فى ذلك

هو دوام العوامل المسببة للمرض. ونظراً لفشل الطرق العلاجية كان لابد من وضع استراتيجية صحية. و يمكن التعرف من خلال وصف الأطباء للقرية، على الأماكن التى اختارها العاملون بالخدمات الصحية لمحاصرة الطفيليات الغير مرئية وتصور الإصلاحات التى كانوا يرون ضرورة إدخالها فى الريف من أجل القضاء على مصادر التلوث.

وصف القرية المصرية

تناولت العديد من الكتابات المعنية بالإصلاح الاجتماعى، و خاصة مجلة الجمعية الطبية المصرية و مجلة الشئون الاجتماعية الصادرة عن الوزارة، موضوع وصف القرية المصرية وعيوبها و تخلفها. و للقيام بوصف القرية يفترض أن يذهب إليها الكاتب أو أن يكون متواجداً فيها، غير أن القرى غائرة بعيداً عن الطريق العام، ومنزوية على ضفاف الترع، فهى ذلك المكان الغامض الذى يجهله تماماً غالبية من وصفوه حتى وإن أكدوا أنهم من «أبناء القرية».

فى تلك الفترة لم يكن هناك – أو يكاد – طبيب يمارس عمله فى القرية وكان دخول الطب إلى الأقاليم يقتصر على المدينة الرئيسية للمركز حيث توجد بها الخدمات و المرافق التى يراها الأطباء ضرورية لحياتهم اليومية وملائمة لمركزهم الاجتماعى. كان هذا الابتعاد الجغرافى والثقافى هو سبب الصدمة الحقيقية لمن قرروا دخول القرية، فجاء وصفهم لها غاية الفجاجة والقسوة، مؤكداً على الطابع النضالى لمشروعاتهم. و ثمة إجماع واضح حول وصف القرية المصرية، يدعمه اقتباس الكتّاب عن بعضهم البعض، مما أدى إلى صورة نمطية مكتملة عن القرية المصرية.

وللتأكيد على سوء الأوضاع فى الريف يلجأ الكتّاب إلى مقارنتها بالمدن مع المبالغة فى إظهار محاسن الأخيرة. فيقول محمود بك شاكر وهو مهندس و وكيل مصلحة المرافق العامة بوزارة الصحة إنه «بينما خطت معظم مدن القطر

خطوات واسعة نحو المدنية والعمران، وتقدمت تقدماً مضطرداً فى جميع مرافق الحياة فتوفرت فيها نسبياً الشروط الصحية والمياه النقية والمجارى العامة(٢٢) وقلت الإصابة بالأمراض وتبع ذلك إنخفاض فى نسبة الوفيات، ظلت القرية وسكانها على حالتها منذ آلاف السنين» (٢٣).

ومن جهة أخرى يعد الرأى العام الأجنبى من أكثر الأمور التى تشغل بال هؤلاء المراقبين، إذ أن مصر عليها أن تزيل كل الشواهد التى تدل على تخلفها و أن تتمثل قدر الإمكان بالأوضاع السائدة فى الخارج، و التى وصفت بكثير من المبالغة، حتى يقتنع الآخرون بقدرتها على تقرير مصيرها و على القيام بعملية التحديث. و قد جاء وصفهم للأوضاع فى الخارج بعيداً كل البعد عن الواقع. فوصف أحدهم صورة مثالية للقرية الفرنسية الجميلة القابعة فى ريف ١٩٣٦، أما فى مصر «لا شك أن مظهر القرية الحالى و نظام مساكنها يشعران كل مفكر بألم عميق نحو غالبية مواطنيها والحالة التى يعيشون عليها. و ما دامت القرية هى الصورة المصغرة لبلادنا فكل حكم أجنبى يصدر عنها هو حكم عام على هذا القطر وساكنيه» (٢٤).

و إذا ما تابعنا تدخلات المنتمين إلى تيار الإصلاح الصحى فى القرى لأمكننا تحديد القنوات التى عن طريقها تتغلغل الطفيليات وتتفشى الأمراض.

فهذه القرى «ما هى إلا مجموعة من أكواخ منخفضة سيئة التهوية ذات أزقة ملتوية غير ممهدة تكدست فيها رغم ضيقها القاذورات وروث البهائم. ويشرب الأهلون فيها مياها ملوثة بكل أنواع التلوث الإنسانى والحيوانى، تدخل فى أجسامهم فتفتك بها وتهد من كيانها. و تحيط بتلك القرى البرك والمستنقعات ذات المياه الراكدة التى يتوالد فيها البعوض ويتكاثر، فينشر مختلف الأمراض كالملاريا وغيرها. كما تتخللها أيضاً أكوام السماد تهبط عليها أسراب الذباب فتحمل منها جراثيم الرمد والحميات وإذا ما دخلنا هذه الأكواخ وجدنا صورة مصغرة لما يحيط بها من الخارج، أوساخ متراكمة من متخلفات السكان والبهائم

التى تعيش جنباً إلى جنب مع أصحابها بل وفى أحسن زاوية من مساكنهم. أما الحجرات فضيقة مظلمة محرومة من وسائل التهوية، يتكدس فيها أفراد العائلة عندما يأوون إليها. ومعظم هذه الأكواخ خالية من المراحيض، يتبرز سكانها على جوانب الترع أو فى الأزقة وفوق أكوام السماد المبعثرة فى أنحاء القرية وإن وجد ببعض هذه المساكن مراحيض كانت أبعد ما يمكن عن النوع الصحى، فضلا عن وجودها بالقرب من الآبار التى يستقون منها» [٢٦].

وإذا ما ذهبنا إلى أبعد من هذه الصورة النمطية للقرية المصرية يمكننا تحديد المظاهر التى اصطدم بها كتّاب هذه المقالات. فاكثر ما نددوا به واعتبروه سبباً لتدنى الحالة الجسمانية لسكان الريف هو ميلهم الطبيعى إلى العيش وسط القذارة، وتكدسهم هم و ماشيتهم فى مكان واحد، وإباحية السلوك. فتصرفاتهم تبدو بعيدة كل البعد عن قواعد التمدن التى يحنوها أهل المدن الميسورين و هم الطبقة الوحيدة فى مصر التى استفادت من تقدم الخدمات الصحية و تحسين ظروف المعيشة. أما الأعيان فى القرى فالتشابه الكبير بين نمط حياتهم و نمط حياة الفلاحين يحول دون مشاركتهم فى عملية التغير الاجتماعى. ولذا نجد أن البعض يحاول الارتقاء بالعمدة واعداده حتى يساعد على الإصلاح، فى حين يعمل البعض الآخر على إبقائه فى وظائفه التقليدية، محتفظاً لنفسه و للعاملين فى الحقل الاجتماعى بدور نقل المدنية.

إن حركة الإصلاح التى سادت القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين فى الغرب، كانت هى الأخرى قد عملت على تفسير الواقع الاجتماعى عن طريق الاحصائيات والمشاهدات. ولكن الصورة التى نتجت عن هذا التحليل كانت معاكسة تماماً لما حدث فى حالة مصر : فالمجتمعات الريفية الفتية التى تنمو فى المساحات الشاسعة «والهواء الطلق» يقابلها تجمعات حضرية مكدسة فى أكواخ قذرة تضنيها الأمراض. وقد استرعت هذه الأخيرة اهتمام العاملين بالحقل الاجتماعى، فوجدوا أن تحسين المستوى الصحى لهذه الفئات الخطرة لابد وأن

يواكبه إرتقاء بالمستوى الأخلاقى. أما فى مصر حيث يمثل الفلاح أيضًا استقرار البلاد ودوامها، فهذا البعد الأخلاقى ظل هامشيًا للغاية ولم يشار إليه إلا نادرًا فى كتابات أطباء الصحة العامة. حقًا إن الفلاح الذى احتفظ بطباعه الريفية سريع الغضب، خاصة عندما يتعلق الأمر بأملاكه أو شرف نسائه، ولكنه ليس شرير بطبيعته، فجرائمه مرجعها الجهل وتدنى المستوى التعليمى، والعادات البالية.

و عليه فقد اكتفى الأطباء بالمبادرة فى مشروع مزدوج يرمى إلى إصلاح القرية والارتقاء بها إلى منزلة الأماكن المتحضرة. و هو مشروع تربوى أولاً يهدف إلى تعليم الفلاح بمعنى إحداث تغير فى سلوكياته وممارساته، وهو أيضًا مشروع فنى بمعنى أنه يرمى إلى تطوير البيئة وجعلها مطابقة للشروط الصحية.

إصلاح القرية المصرية

تبنى الأطباء المصريون حركة الإصلاح التى سادت فى الثلاثينات وكان المؤتمر السنوى السابع للجمعية الطبية المصرية فرصة لإعطاء طلقة البداية لمشروعات الإصلاح الصحى للريف. وللمرة الأولى عقد هذا المؤتمر فى إحدى مدن الأقاليم وهى مدينة الأقصر، و ذلك فى يناير ١٩٣٤. و خصصت ورشة عمل بأكملها لمناقشة هذا الموضوع. بعد ذلك التاريخ بعامين، وبفضل إنشاء وزارة الصحة العامة، خصص لأول مرة جزء من ميزانية الدولة «للمرافق العامة و شئون القرى» مما سمح بالبدء فى تنفيذ هذه المشروعات و الأهم من ذلك برز الأمل فى اتمامها. و بناء عليه فقد اختار المؤتمر التاسع للجمعية الذى انعقد فى ديسمبر ١٩٣٦ نفس الموضوع كمحور للمناقشات. غير أنه من الناحية العملية، فقد تم تأجيل هذه المشروعات عدة مرات، و حتى انعقاد المؤتمر الحادى عشر للأطباء العرب فى القاهرة فى مارس ١٩٥٣، و الذى شارك فيه عدد كبير من المهندسين[٢٧]، حتى ذلك التاريخ لم يكن قد تم شيئًا.

هذه المجموعة من اللقاءات و المشروعات العديدة التى قدمت خلالها، لها أهميتها رغم أنها لم تتحقق إلا نادراً، لأنها طرحت لأول مرة مشكلة العناية الطبية الشاملة للمجتمع المصرى. و فى ظل الظروف السياسية التى مرت بها مصر فى تلك الفترة، نُسب عدم وجود غطاء صحى فى البلاد إلى الإستعمار الأجنبى الذى أهمل «العمود الفقرى» للأمة أى الفلاح. فالمطالبة بالرعاية الصحية للفلاح كان من شأنها تعضيد مطالبة الأطباء المصريين بالإعتراف بقيمتهم و قدرتهم على تغيير الواقع على خلاف الأطباء الأجانب الغير ملمين بالبيئة الريفية ومشاكلها الاجتماعية و الاقتصادية. علاوة على ذلك، اعتُبر أن نشر الخدمات الصحية هذا هو نتيجة طبيعية للدور الاجتماعى الذى يجب على الطبيب المصرى القيام به وأيضاً الوسيلة التى تمكنه من الحفاظ على كيانه كطبيب. وبذلك اكتسبت هذه المرحلة أهمية قصوى فى تطور وضع الأطباء المصريين من الناحيتين المؤسسية والاجتماعية، خاصة و أن هذه الفترة شهدت ضغوطاً دولية من أجل إقرار الخدمات الصحية «كحق» لكل إنسان.

ذلك وتعد تكلفة هذا المشروع من أهم التحديات التى واجهها أطباء الصحة العامة. و الواقع أن توفير الخدمات الصحية فى بلد يكاد ينعدم فيه هذا النوع من الخدمات، و تقتصر فيه مزاولة المهنة على الممارس التقليدى و حلاق الصحة والدايات، و فى بلد بدأ يشهد زيادة سكانية كبيرة (٢٨) يتطلب مثل هذا المشروع عمل واسع النطاق. و لذا بذل الأطباء جهوداً كبيرة مستعينين بمختلف التخصصات لتحديد الأساليب اللازمة لنشر الخدمات الطبية. تم تحديد الخطوط الرئيسية فى مؤتمر الأقصر عام ١٩٣٤، ثم فى عامى ١٩٣٦ و ١٩٥٣ حيث تم تطوير هذه الخطوط والتعمق فيها. و كان هناك خيارين : علاج المرضى و هذا يعنى إمداد الريف بالأطباء وكافة فئات العاملين فى مجال الصحة، أو الوقاية من الأمراض أى التأثير على البيئة الصحية والقضاء على مسببات المرض. وسرعان ما تغلب الإختيار الثانى.

العلاج . بناء المستشفيات وتثبيت الطبيب فى القرية.

فى عام ١٩٣٤ و بعد المناقشات التى دارت فى مؤتمر الأقصر تقدم خليل عبد الخالق بواحد من أول المشروعات المتعلقة بالإصلاح الصحى فى الريف. وينادى هذا المشروع بتوزيع العاملين بالمجال الطبى على كافة المناطق الريفية وذلك بنسبة طبيب واحد لكل ١٠٠٠٠ نسمة، ويتقاضى هذا الطبيب راتبًا شهريًا قدره ٢٥ جنيهًا (٢٩) على أن تدفع الحكومة نصف المبلغ والنصف الآخر من حصيلة مساهمة المرضى، و قد قدرت بقرش صاغ واحد: ٥ مليمات تذهب للطبيب والخمس مليمات الأخرى مساهمة فى تكلفة الدواء. و تشمل واجبات الطبيب المهام التى كان كان يقوم بها من قبل حلاق الصحة: إصدار شهادات الوفاة، الإعلان عن الأمراض المعدية و التطعيم ضدها، و على الأخص النهوض بالإجراءات الوقائية. و أن تطبيق مثل هذه الخطة لن يشكل عبئًا ثقيلاً من ناحية البنية الأساسية، فتكلفته لن تتعدى ٤٠٠,٠٠٠ جنيهًا مصريًا و هو مبلغ يمكن الحصول عليه، كما يقول خليل عبد الخالق، باقتطاع عشروة قروش سنويًا عن كل فدان من أصحاب الأراضى الذين يملكون أكثر من خمسة أفدنة.

و رغم أن هذا المشروع لم يكن يتطلب استثمارات كبيرة، إلا أن تطبيقه كان يطرح عددًا من المشكلات. ففى هذه الفترة لم يكن عدد الأطباء فى مصر – مصريين وأجانب – يزيد عن ٤٠٠٠ طبيبًا أغلبهم مقيم فى المناطق الحضرية، ولم تكن كلية طب القاهرة، و هى الجهة الوحيدة لإعداد الأطباء، تخرج أكثر من ١٠٠ طبيب كل عام. و هو ما دعا خليل عبد الخالق إلى المطالبة فى خطته – رغم أن هذه الخطة لا تزال بعيدة كل البعد عن المعايير المثلى المأخوذ بها فى المشروعات الأخرى فى هذه الفترة (٣٠) – بتوفير التعليم الطبى، و هو طويل ومكلف، لما بين ١٢٠٠ و ١٥٠٠ طبيبًا.

غير أن عدد الأطباء لم يكن، العائق الوحيد أمام تنفيذ هذا المشروع. فهناك أيضًا نوع التعليم الذى يتلقاه الأطباء المصريون والذى يتجه أساسًا إلى

الطب العلاجى، وهناك أيضًا تحقيق المصالح الشخصية للأطباء وطموحاتهم الاجتماعية. كانت مناهج التعليم الطبى قد وضعت أصلاً لسد احتياجات الجيش ثم بعد ذلك قطاع الخدمات الصحية و كان محدودًا آنذاك (٣١). غير أن الأطباء المصريين قد ورثوا عن النماذج الأوروبية هوية اجتماعية أكثر تقديرًا لممارسة الطب فى العيادات الخاصة فى المناطق الحضرية. و فى هذا الصدد، فلا شك أن Wendell Cleland الذى يعضد خطة خليل يبالغ فى وصفه لروح التضحية والتفانى التى يجب توفرها عند الأطباء المصريين : «إذا كان التقدم الوطنى شئ حتمى، خاصة فيما يتعلق بالمستوى الصحى، فلابد من تعيين مسئول فى كل محلية يكون على مستوى عال من العلم و التدريب. و من هم الذين ينطبق عليهم هذه المواصفات فى مصر غير الأطباء المتعلمين و الذين تحركهم القيم الإنسانية التى تتميز بها مهنتهم وحماسهم للقضاء على الأمراض. إن مجموعة من هؤلاء المسئولين الذين يجمعون بين كفاءات الطبيب والباحث الاجتماعى بإمكانها تغيير الأوضاع فى البلاد خلال جيل واحد.» والواقع أن الأطباء لم يميلوا إلى العمل فى المحافظات، فمنذ عام ١٩١٨ أشار أحد كتّاب جريدة الجمعية الطبية المصرية إلى نفور الممارس المصرى من الإقامة فى الريف(٣٢). فكان الابتعاد عن المراكز الحضرية فيه شئ من فقدان المكانة فى مهنة احتلت مرتبة عالية فى التجمعات الكبيرة، حيث كان الأطباء يؤثرون العمل فى العيادات الخاصة التى تدر عليهم ربحًا أكبر، على الوظيفة الحكومية. الواقع أن المهام التى كانت تقع على عاتق طبيب القرية غالبًا ما كانت مهامًا إدارية أكثر منها طبية، إذ كانت تعنى أن يقوم أساسًا بأعمال تربوية صحية. و قد رأى خليل عبد الخالق أن هذه المهنة يمكن أن تتجاوز عائق الأمية إذا ما استخدمت اللافتات المصورة والفانوس السحرى والمعارض. و الواضح أن مثل هذا البرنامج لا يفسح المجال الكافى لممارسة «الفن» (فن الطب) الأمر الذى لا يجذب الأطباء خاصة وأن التعليم الذى تلقوه يركز أساسًا على الطب العلاجى، و أن هذه المهام لا ترضيهم مهنيًا. فإيجاد

طبيب الأرياف على الصورة التى كان يحلم بها على عبد الخالق كان يتطلب أولاً تعديل السلوكيات والتصورات السائدة فى الأوساط الطبية المصرية وذلك بطريقة جذرية.

و هناك مشروع منافس لهذا المشروع تقدم به قسم المستشفيات بمصلحة الصحة العامة و هو يطالب ببناء المزيد من المستشفيات فى الريف. كان قد تم بناء بعض المستشفيات منذ عام ١٩٢٨ إلا أن الأزمة المالية لم تسمح بالمزيد من التوسع. و هنا تجدر الإشارة إلى أن العامل المشترك لهذه المشروعات هو المطالبة بتوفير البنية الأساسية الطبية من مبانى و معدات، و هى رموز تقدم العلم وكفاءته التى من شأنها اقناع الجهلاء بفوائد العلم. و التصور الذى تقدمت به مصلحة الصحة العامة كان بطبيعة الحال يستدعى وجود الأطباء، أى أنه يثير ذات المشاكل التى أثارها مشروع خليل بل هو أيضاً أكثر تكلفة من هذا الأخير علاوة على أنه من المتوقع أن يستدعى تنفيذه نصف قرن من الزمن. و لذلك لم يحظى هذا المشروع بكثير من الترحاب من قبل أطباء الصحة.

على أية حال وأيًا كانت الصيغة التى يتم بها نشر الخدمات الصحية فى الريف، فهذه العملية لابد و أن يلازمها التخلص من المعالجين التقليديين المتهمين بالحفاظ على الخرافات وتشجيعها وباللجوء إلى السحر وكلها أعمال وتصرفات لابد من القضاء عليها وإحلالها بأعمال «عقلانية»، و لإنجاز هذا التطور لابد من أن يستبدل هؤلاء الممارسين الهواة التقليديين بمهنيين محترفين على الطراز الحديث، يشكلون مجموعة من المهن الطبية تحمل المساعدة إلى جانب الطبيب، على تنفيذ مشروع الإصلاح. فيحل مفتش الصحة مكان الحلاق فى تسجيل المواليد والوفيات، والرقابة الصحية على المواد الغذائية والبيئة، أما الداية فيحل مكانها المولدات المحترفات. إلا أن مصر تفتقر إلى هؤلاء أكثر مما تعانيه من عجز فى الأطباء، الأمر الذى يتطلب بذل جهود مكثفة فى مجال الإعداد والتدريب. غير أنه من الصعب تحقيق هذا الهدف خاصة و أن هذه المهن لا تنال التقدير الكافى

و ذلك على عكس الأطباء. فمهنة الممرضة أو المولدة، التى لابد وأن تظل من اختصاص المرأة، تصطدم بمقاومة دينية عنيفة و بعدم اتساع مجال الاختيار لقلة انتشار تعليم الفتاة فى هذه الفترة. علاوة على ذلك كان هناك سؤال ملح، وهو من الذى سيتكفل بدفع أجور العاملين فى هذه المهن، بينما يعانى سكان الريف من شدة الفقر. إذا تصورنا مثلاً أن يكون هناك زائرة واحدة لكل ٥٠٠٠ نسمة فهذا يعنى تعليم و تدريب ٢٥٠٠ فتاة تتقاضين ١٢٥٠٠ جنيهًا شهريًا بواقع ٥ جنيهات لكل منهن بالإضافة إلى تكلفة التعليم. لقد اقترح أحد المشاركين فى مؤتمر الجمعية الطبية لعام ١٩٣٦ توفير هذا المبلغ من حصيلة ضريبة ١٠٪ من إيراد ملاك الأراضى الذين يزيد دخلهم عن ١٠٠ جنيهًا سنويًا (٣٤). إلا أن ما طرح من حلول خلال المناقشات التى دارت حول الإصلاح الصحى فى الريف المصرى ليعيد إلى أذهاننا المشاكل التى تصطدم بها مشروعات إدخال الخدمات الطبية فى الدول التى يعجز فيها الشعب عن تغطية حاجاته بينما لا تستطيع الحكومة – أو هى لم تقرر بعد – التكفل بكافة الالتزامات المالية التى يستلزمها مثل هذا المشروع (٣٥).

الوقاية : إعادة بناء القرية وإنشاء المرافق

و لمحاولة تخطى الصعوبات التى تواجهها عملية نشر الخدمات الصحية فى مصر عن طريق توفير الأطباء و المستشفيات، ظهر تيار فكرى آخر ينادى بالتأثير على الأشياء والبيئة و ذلك عن طريق إحداث تغييرات جوهرية فى القرية المصرية ولا سيما فى ثلاث نقاط أساسية هى المياه والصرف الصحى و المسكن، وكلها مرتبطة بأكثر السلوكيات الاجتماعية استهجانًا من قبل المراقبين.

التحكم فى المياه

من الملاحظ أن كافة مشروعات إصلاح الريف قد أعطت الأولوية لمد شبكة توزيع مياه الشرب. فالمياه تعد بالفعل من أهم مصادر إصابة الإنسان بالأمراض

الطفيلية.. إن مصر معظمها صحراء و المياه نادرة و لها قيمتها. ويميل الفلاح إلي استخدامها بشئ من الإسراف فى عملية الرى التى «تخصب الأرض و تهب الحياة». غير أن المياه تحمل أيضاً الأمراض و الموت. فالمستنقعات و البرك الممتدة عند منافذ القرى و التى تنقل الملاريا والحمى لا تزال كثيرة رغم الحملات التى نظمت منذ عهد محمد على بهدف ردمها. ونظراً لعدم توفر مورد آخر للمياه اعتاد الفلاحون استخدام هذه المياه الملوثة بدودة البلهارسيا فى استخداماتهم اليومية و شربهم، كما اتضح من المسح الميدانى الذى أجرى أن المضخات المستخدمة تستخرج المياه من مستوى غير عميق وأن هذه المياه مالحة، و أن الزير من أخطر وسائل نقل الطفيليات.

السيطرة على هذه المشكلة كانت تحتم إذن القضاء على مصادر المياه الملوثة و توفير مياه نقية و صحية للفلاح. كما كان لابد أيضاً من مواصلة عملية ردم البرك والمستنقعات و منع الحفر، و الأهم من ذلك أن تصل مياه الشرب إلى القرى النائية. كان النيل مطالب، وهو مصدر الخصوبة فى مصر، بتوزيع مياهه على كافة أنحاء البلاد، مما دعا الأمانة العامة لوزارة الصحة المختصة بالمرافق العامة إلى شق المزيد من الترع لربط كافة الأنحاء بالنهر العظيم. وعليه أنشئت محطات لتنقية مياه النيل فى خمس مناطق بالدلتا كما تم امداد منطقتين آخرتين بالمياه عن طريق شق ترعة المحمودية وترعة الإسماعيلية. أما الصعيد فقد تم ربطه بمحطات قائمة على طول نهر النيل فيما عدا الفيوم التى تم امدادها بالمياه عن طريق بحر يوسف بسبب موقعها البعيد.

و نظراً لخصائص الريف المصرى لم يكن من الممكن توصيل المياه إلى المنازل، بل و ضعت المضخات الجماعية فى الشوارع، فكانت بمثابة «تمثال المدنية» يشهد بما تم إنجازه فى مجال الصحة إذ أن المياه تلفظ القذارة والمرض إلى خارج القرية. وقدرت مدة ٢١ عاماً لإتمام مشروع إمداد أكثر من عشرة ملايين شخص كانوا حتى ذلك الحين محرومين من مياه الشرب، ويتكلف ١٦

مليون جنيهًا مصريًا. إن تنفيذ شبكة مياه الشرب تطلب مدة أطول. غير أنها تكاد تصل حاليًا إلي كافة القرى كما أنها تعد بفضل كرم النيل من أهم الإنجازات النابعة من مشروعات إصلاح الريف.

تهذيب السلوكيات

إن كل المشروعات التى وضعها المهتمون بنشر الصحة العامة فى إطار الإصلاح كانت تشمل بعدًا تربويًا و تستهدف تقويم السلوكيات التقليدية المرتبطة فى أغلب الأحيان بتوفر أو عدم توفر المياه. ذلك و من شأن تعميم امكانية الحصول على مياه الشرب أن تؤدى إلى هذا الهدف إلا أن التغيرات الجوهرية لابد و أن تسبقها بعض الإعدادات. و تتمثل المشكلة الرئيسية فى عدم التزام القرويين بآداب معينة فى قضاء حاجتهم، فهم يتبولون ويتبرزون فى الشوارع والحقول و خاصة فى الترع لعدم وجود أماكن خاصة، متسببين بذلك فى انتشار الأمراض الطفيلية. و الهدف من وراء تنظيم هذا النوع من السلوكيات هو القضاء على مصادر التلوث و من ناحية أخرى جعل بعض الأمور المتعلقة بجسم الإنسان، و التى لا يليق القيام بها علانية و فقًا لأسس «عملية التمدن»، أمورًا خاصة. حتى أن البعض اقترح إصدار قانون صارم يحرم هذه الظاهرة ويفرض غرامة وعقوبة السجن للمخالفين.

و مع ذلك فإن الحل الأقرب إلى الواقعية هو بناء المراحيض، الأمر الذى يشغل العاملين فى مجال الصحة العامة لصعوبة تنفيذه. فمنذ عام ١٩٢٩ طلبت مصلحة الصحة العامة من مؤسسة Rockeffeler المهتمة بمقاومة البلهارسيا دراسة هذه المشكلة، حيث كان خبرائها قد صمموا نموذجًا لمراحيض قليلة التكلفة، تمت تجريتها فى بعض القرى، غير أن هذه المراحيض ثبت عدم صلاحيتها، لأن ارتفاع منسوب المياه أثناء فيضان النيل كان ينشر مخاطر العدوى. و مع ذلك قدم الدكتور عبد الواحد الوكيل نحو عشرين نموذجًا من

المراحيض المستخدمة فى أوروبا و تلك المستخدمة فى أقاصى التينيسى و عرض مزايا وعيوب كل من هذه النماذج أمام مؤتمر الجمعية الطبية لعام ١٩٣٦[٣٧] واقترح تجربتها فى القرى المختلفة.

و قد ندد المراقبون بسلوكيات أخرى يجب القضاء عليها مثل الاستحمام فى الترع التى تنقل العدوى عن طريق الجلد و غسل الثياب وأدوات المطبخ. و لذا طالبوا بتزويد القرى بحمامات ومغاسل عامة.

و بذلك نرى صورة القرية التقليدية تتغير تماماً بإدخال عناصر جديدة من شأنها أن تأتى بتحول فى العادات الريفية.

القضاء على التكدس والتخصيص الوظيفى للمكان

كل هذه الانشاءات الجديدة لم تكن تكفى لإصلاح الريف. فالقرية بعيدة كل البعد عن الظروف المثلى التى يجب توافرها، حتى أن إصلاحها يكاد يتطلب هدمها و إعادة بناءها من جديد. و هذا ما لا يمكن تحقيقه إلا تدريجياً. منذ عام ١٩٣٤ اقترح عبد الواحد الوكيل أن تخصص بالقرب من كل قرية مساحة كافية لإنشاء تجمع سكانى جديد [٣٨]، و أن تمنع الانشاءات الجديدة داخل القرى القديمة «بقوة القانون الصارم» ("by force of stringent law") فمن شأن هذا الموقع الجديد أن يحدث ظاهرة جذب نحو التقدم وأن يجتذب القوى الاقتصادية و يوفر البنية الأساسية (مدرسة – مستوصف....) و تكون مبانيه نموذجاً للمسكن المطابق للمقاييس الصحية. و قد لقيت هذه الفكرة نجاحاً فائقاً حتى أنها تمثل الإتجاه الأساسى لما تقدم به المعماريون من اقتراحات فى مؤتمر الأطباء العرب عام ١٩٥٣.

هذا المشروع الذى يرمى فى الواقع إلى إعادة إسكان المجتمع الريفى بأكمله يتسم بالطموح. فوفقاً لتعداد عام ١٩٢٧ كان عدد المساكن فى الريف أكثر من ٢ مليون مسكن. وكان هذا يعنى أنه لابد من توفير ٢.٥ مليون مسكن جديد

بالإضافة إلى شبكة الطرق ومساحات فضاء مماثلة للمساحات المبنية. و بذلك تمتد القرى الجديدة على مساحة كلية قدرها ٧٦,٠٠٠ فدان بتكلفة تصل إلى ثمانية أو عشرة مليون جنيهاً مصرياً على أساس ٧٥ جنيهاً للوحدة السكنية، أى أن عملية إعادة إسكان جميع الفلاحين ستتكلف ٢٠٠ مليون جنيهاً. و حيث أن المدة المقدرة للمشروع هى ٥٠ عاماً، فالعبء المالى الذى تتحمله الدولة سنوياً يبلغ ٤ مليون جنيهاً «وهو مبلغ أقل مما تدفعه حالياً تسديداً للدين القومى»[٣٩].

إن خطة إعادة بناء القرى على أسس جديدة ترمى إلى هدفين أساسيين: أولاً تخفيض نسبة التكدس داخل المساكن والقضاء على عادة التعايش مع الماشية، وثانياً تقسيم المكان فى الريف حسب وظيفته، فهناك و ظائف «نظيفة» و وظائف «قذرة». و على خلاف المساكن الصغيرة المظلمة والمغلقة على ذاتها السائدة فى ذلك الوقت، يجب أن تكون المساكن الجديدة واسعة و أن يكون بها نوافذ كافية تجعلها مشمسة وجيدة التهوية حيث أن الشمس والهواء هما كل ما يمتلكه الفلاح المحروم من الأرض. و يتعين بناء هذه المساكن بالمواد التقليدية، أى الطوب النى أو الطوب الأحمر. و تشمل حجرة مشتركة و حجرة نوم ومخزن ومطبخ صغير و إن أمكن مراحيض بالإضافة إلى فناء مكشوف. كما تبنى درجة عند مدخل كل حجرة حتى لا تدخلها الدواجن وغيرها من الحيوانات المنزلية. هذا ولم يتعمق الأطباء والمهندسون كثيراً فى شكل المسكن وهيئته بل أعاروا كل اهتمامهم للشروط الصحية التى يجب توفيرها. فأعدت إدارة المرافق العامة بوزارة الصحة عدة نماذج [٤٠]: ستة نماذج للمسكن ذو حجرة نوم واحدة وخمسة نماذج للمسكن ذو حجرتى نوم، وفقاً للطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها الفلاح و حجم أسرته. و تم تحديد الحد الأدنى للمساحة فى كل نموذج و ما يجب أن يشمله المسكن من مرافق بدقة شديدة.

يتحتم أيضاً تنظيف الأماكن المجاورة للمنزل، و إزالة كل ما تزدحم به وكل ما يلوثها. فالروث يجب أن يوضع فى مكان خاص خارج نطاق القرية، كما

يجب قدر الإمكان وضع الماشية فى زرائب عند أطراف القرية. و نجد تعبير مثالى لهذا التقسيم فى مشروع سيد كريم عن القرية حيث يقسم القرية إلى ثلاثة أجزاء: الأوسط يخصص للمساكن ويحيط به من اليسار «الطريق النظيف» الموصل إلى المنشآت الجماعية المخصصة للأنشطة الاجتماعية (الإدارة، المدرسة، المستوصف، الحمام.......). و على يمين المنطقة السكنية يوجد «الطريق القذر» الموصل إلى مستودعات الروث و الزرائب وسوق الماشية... و فيما بعد ذلك إلى الحقول. و لكل وحدة سكنية منفذ على كل من هذين الطريقين و بالتالى على مختلف الأنشطة التقليدية منها والحديثة.

و بذلك نجد أن المنشآت المبنية على الطراز الجديد و من تضمهم من أطباء ومهندسين وأخصائيين زراعيين و مدرسين و أخصائيين اجتماعيين وكلهم متمرسون فى المهن الحديثة، كل هذا يقع فى الجزء النظيف من القرية. و عندما يستقر كل هؤلاء فى القرية لابد وأن يؤدى تضافر جهودهم إلى الإصلاح. فكل هذه الكفاءات المتنوعة إذا ما أدخلت فى دائرة التعليم الحديث سوف تكمل بعضها البعض و تؤثر على كافة الجوانب الاجتماعية فى القرية وتقضى على مثلث الفقر والمرض والجهل. و إذا جاز استخدام تعبير «التنمية المتكاملة» مسبقًا، ونظرنا إلى مشروع المراكز الاجتماعية الريفية الذى أعدته وزارة الشئون الاجتماعية، لوجدنا أن الهدف لم يتغير منذ ذلك الحين، و أن الفرق يكمن فى أن خبراء الوزارة أكثر وعيًا وإدراكًا لمشاكل التمويل من حفنة الأطباء والمهندسين المثاليين الذين صمموا المشروع القديم، وأنهم ينادون بتجميع هذه الوظائف الجديدة فى مبنى واحد حيث يتم انشاء مركز اجتماعى لكل ١٠,٠٠٠ نسمة يكون محوراً للإصلاح و يغطى النواحى الاقتصادية و الصحية و الاجتماعية. و يتكون المركز من مبنى واحد بسيط و قليل التكلفة يضم قاعة مشتركة للاجتماعات والدروس المسائية والاستماع إلى المذياع، و مكتبة صغيرة، و عيادة وصيدلية وكذلك مركز لرعاية الأمومة والطفولة وبه حجرة ولادة، وحمام عام، ومراحيض.

ومن جهة أخرى يتولى المركز الاجتماعى الإشراف على المرافق العامة (مضخة المياه والآبار، المغسلة العامة، نظام مقاومة الحرائق، مستودعات المخلفات...) وصيانتها. و على كل مركز أن يعين طبيبًا متفرغًا ومفتش صحة يشرف على البيئة، و زائرة صحية – مولدة – و أخصائى فى المسائل الزراعية يقوم بتطوير التقنيات الحديثة لزراعة الأراضى وتسويق المحاصيل.

و كان من المفروض أن يتم انشاء ١٠٠ مركزًا منذ السنة الأولى (١٩٣٩ – ١٩٤٠) تبلغ تكلفتها ٣٠٠.٠٠٠ جنيهًا إلا أن الضغوط المالية و التقلبات السياسية لم تسمح سوى بتنفيذ ثلاثين مركزًا.

إن مواصلة تنفيذ هذا البرنامج رغم بطء العمل به يعد نواة لما أنجزته الثورة فيما بعد، إذ أن الإصلاحات التى قامت بها مستوحاة إلى قدر كبير من المشروعات التى أعدت فى تلك الحقبة.

من خلال خطط إصلاح القرية يمكننا إذن متابعة التغيرات التى أراد المهتمون بالصحة العامة إحداثها. إذ نجد فى هذه الخطط وصف دقيق لما كانت عليه القرية والقاذورات ناقلة الأمراض، كما نجد تصورًا لريف مصر وقد تخلصت من الأمراض المتوطنة وانتشر فيها التعليم و ارتفعت مقدرتها الإنتاجية وليس هناك مكان للحنين إلى التقاليد أو للجانب الفولكلورى فى إعادة البناء هذه. فالشئ الوحيد الخلاب فى الريف المصرى هو جمال الطبيعة ونضارة الحقول، أما العمل الإنسانى فلم يفلح حتى ذلك التاريخ إلا فى تلويث هذه الطبيعة. و لا يمكن مصالحة البلد مع الأرض و من يفلحها إلا بإحداث تغير شامل فى الأفراد والمكان. و فى إمكان الذين تخرجوا فى فروع العلم الحديث أن يجدوا فى هذا المشروع الشامل رسالة و ووظيفة على السواء.

إن مشروعات إصلاح الريف المصرى التى ظهرت فيما بين ١٩٣٠ و١٩٥٠ تقترب إلى حد كبير من الطوبوية السياسية. فالأطباء المصريين قد ورثوا الأسطورة التى نشأت خلال الثورة الفرنسية و مفادها أن المرض سوف يختفى

تماماً من المجتمع مع تلاشى الاضطرابات و الانفعالات واسترداد المجتمع لصحته[٤١]. و يرجعون أسباب الفشل إلى حجم العمل المطلوب وضخامته. و الواقع أنه لم يتحقق من هذه الخطط سوى بعض التجارب النموذجية قامت بها فى أغلب الأحيان الجمعيات الأهلية. هذا بالإضافة إلى أن حلم القضاء التام على الأمراض مرتبط بأسطورة الطبيب المجاهد الذى يكرس حياته لخدمة المجتمع، فى حين أن الضغوط التى كان يعانى منها العاملون فى الصحة العامة لا تتمشى مع التيار السائد فى هذه الفترة وهو ممارسة الطب فى العيادات الخاصة.

و كان هذا الاعتبار يحظى بقدر كبير من التقدير نظراً لما يتيحه من فرص الحراك الاجتماعى. فرغم اقتناعهم الشديد بضرورة الإصلاح لم يتمكن الأطباء المصريون من التخلى عن الدور غير الواضح الذى نسبوه لأنفسهم وهو دور المفكرين. فكانوا يقومون بمهمة مزدوجة: مهمة تحديد الأمراض التى يتحتم أخذها فى الاعتبار من الناحية النظرية، و من الناحية العملية معالجة هذه الأمراض، فأصبحوا مشتتين بين العلم والممارسة، وفضلوا العمل كخبراء على العمل الميدانى، حتى جاءت الثورة و فرضت الدولة سيطرتها حتى يستفيد كل المجتمع المصرى من الخدمات الصحية.

الهوامش

١ – Michel Foucault, *"Histoire de la médicalisation"*, Hermès, n°2, 1988, p. 13-29. (تاريخ التطبيب).

٢ – Jacques Leonard, *La médecine entre les pouvoirs et les savoirs* (الطب بين السلطة والمعارف). Aubier Montaigne, Paris, 1981

٣ – فى فرنسا يكلف أطباء الصحة العامة المعينين العاملين فى الهيئات العامة و مكاتب الصحة التابعة للبلديات بمقاومة مرض الدرن.

٤ – لا يوجد فى اللغة العربية مقابل لكلمات "hygiène" و "hygiéniste" و المصطلح المستخدم للدلالة عليهما هو «علم الصحة» إلا أن مفهومه أقرب إلى "santé publique".

٥ – A. Proust: *Traité d'hygiène*, Masson, Paris, 1902 (3e édition)

٦ – إبان الإحتلال البريطانى، كان كل أساتذة هيئة التدريس بمدرسة الطب بالقاهرة من المصريين و كان التعليم باللغة العربية. إلا أنه إزاء التشكيك فى كفاءة هيئة التدريس هذه تم تعيين مديراً بريطانياً للمدرسة فى عام ١٨٨٩، واعتباراً من عام ١٨٩٣ لم يعين فى منصب أستاذ إلا البريطانيين. أما الأطباء المصريون الحاصلون على شهادات عليا من الخارج، فكانوا يعينون على درجة أستاذ مساعد لدى عودتهم.

٧ – على إبراهيم، «بلهارسيه الحالب»، *المجلة الطبية المصرية*، العدد الأول، ١٩١٧، ص ١١ – ٣٢.

٨ – على إبراهيم، تقديم العدد الأول من *المجلة الطبية المصرية*، ١٩١٧، ص ٨.

٩ – المانيا، الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، اليونان، إيطاليا و اليابان، وكلها دول غير استوائية مما يدل على رغبة مصر فى الوصول إلى مركز الريادة فى هذا المجال.

١٠– كلمة الدكتور محمد شاهين باشا، وكيل مصلحة الصحة العامة، فى المؤتمر السنوى الثالث للجمعية الطبية المصرية، و قد نشرت هذه فى العدد الرابع، أبريل ١٩٣٠ فى *المجلة الطبية المصرية*.

١١– إفتتاحية *المجلة الطبية المصرية*، العدد الثانى، فبراير ١٩٣٢، ص ٤٢.

١٢– François, Ireton: "Des agricultures égyptiennes", *Peuples Méditerranéens* n°. 41.42, Octobre 1987 - Mars 1988, pp. 211 - 255. (زراعات مصرية).

١٣- أشهر من كتب فى هذا الموضوع هو هنرى عيروت الفلاح، القاهرة، ١٩٣٦.

١٤- انظر على سبيل المثال : محمد خليل عبد الخالق، «مرض البلهارسيا لدى عمال المصانع بالقاهرة»، *المجلة الطبية المصرية*، عدد ٨، أغسطس ١٩٣٤.

١٥- دكتور عبد الواحد الوكيل : A sanitary Review of the Egyptian Village. Its Present and Future"

(دراسة الحالة الصحية فى الريف المصرى).

١٦- دكتور عبد الواحد الوكيل، «القطر فى حاجة إلى تحسين سياسته الطبية والصحية»، *المجلة الطبية المصرية*، عدد ٦، يونيو ١٩٤٠ ص ٤١٤ - ٤٥٥.

١٧- زينب، بطلة قصة محمد حسين هيكل التى تحمل نفس الاسم و التى تعد أول رواية حديثة تصدر باللغة العربية، مصابة بالدرن، هذا المرض الذى يرمز إلى التخلف و المعوقات الاجتماعية التى يشهدها المجتمع الريفى المصرى فى بدأية القرن العشرين.

١٨- عبد الواحد الوكيل، مقال سبق ذكره، *المجلة الطبية المصرية*، العدد ٦، يونيو ١٩٤٠، ص ٤١٦.

١٩- الدكتور أحمد حسين بك : «فلاحنا المصرى»، *مجلة الشئون الاجتماعية*، العدد ١، يناير ١٩٤٠، ص ٦١ - ٦٤.

٢٠- محمد خليل عبد الخالق، تم ذكره فى

" Une expérience sociale dans un village d'Egypte : al - Agaïza",

(تجربة اجتماعية فى قرية العجايزة المصرية)

L. Vincenot, *La Revue du Caire*, n°. 87, Fevier, 1946.

٢١- من بين ٩٠,٠٠٠ شاب يبلغون سن التجنيد كل عام، ٤٠.٥٪ فقط يعتبرون لائقون لتأدية الخدمة العسكرية، بينما الباقون لا يتم تجنيدهم بسبب الضعف الناتج عن الأمراض الطفيلية، *المجلة الطبية المصرية*، العدد ٦، يونيو ١٩٢٥.

٢٢- الواقع أنه فى هذه الفترة لم يكن نظام الصرف الصحى متوفراً جزئياً سوى فى ثمان مدن مصرية.

٢٣- محمود شاكر أحمد بك، وكيل وزارة الصحة للمرافق العامة: «مشروعات وزارة الصحة العامة من أجل إصلاح الريف المصرى و الارتقاء بمستوى الفلاح صحياً واجتماعياً، *المجلة الطبية المصرية*، العدد ٢، فبراير ١٩٣٧، ص ٧٣ - ١٠٠.

٢٤- المرجع السابق، ص ٩٢.

٢٥- وهى حفر ناتجة عن تجريف الطين لصناعة الطوب وبناء السدود، سرعان ما تمتلئ بالمياه الراكدة.

٢٦- المرجع السابق، ص ٧٤ - ٧٥.

٢٧- Mercedes Volait *L'architecture moderne en Egypt :*

et *la revue al - 'imara*, 1939-1959, CEDEJ, 1987

(المعمار الحديث فى مصر ومجلة العمارة).

٢٨- التخوف من زيادة السكان والحوار حول تنظيم النسل يرجعان إلى هذه الفترة.

٢٩- يعتبر هذا المبلغ مرتبًا معقولاً وأعلى من مستوى المرتبات الحكومية عامة.

٣٠- فى الثلاثينيات نظمت عصبة الأمم سلسلة من المحاضرات حول إصلاح الريف وقدر أن العدد المناسب من الأطباء بالنسبة للسكان هو طبيب واحد لكل ٢٠٠٠ نسمة.

٣١- منذ منتصف القرن التاسع عشر قامت مصر بتجربة جديدة بالنسبة لهذه الحقبة و هى إنشاء قسم خاص بالصحة القومية مهمته نشر التطعيم ضد مرض الجدرى و كذلك بعض مبادئ الصحة العامة بين السكان. إلا أن عدد الأطباء فى هذا القسم كان ضئيلاً فلم تتحقق الأهداف المرجوة من مشروعات تعميم الطب التى تم وضعها فى الثلاثينيات. انظر:

L. Kuhnke, *Lives at Risk. Public Health in Nineteenth-Century Egypt*, University of California Press, 1990,

(الحياة والمخاطر - الصحة العامة فى مصر القرن التاسع عشر).

٣٢- Wendell Cleland: "Commentaires sur le plan de services médicaux dans le villages propose par M. Khalil"

(تعليق على خطة الخدمات الصحية فى الريف الذى قدمه محمد خليل)، *المجلة الطبية المصرية*، العدد ٤، أبريل ١٩٣٤، ص ٣٥٩.

٣٣- «التعليم الطبى فى مصر»، *المجلة الطبية المصرية*، العدد ٤، سبتمبر ١٩١٨.

٣٤- دكتور عبد الشافى محمد،

"Le nécessaire progrès sanitaire du village égyptien"

(ضرورة تطوير الريف المصرى صحيًا)، *المجلة الطبية المصرية*، العدد ٤، أبريل ١٩٣٧، ص ٢٤٩ - ٢٦٤.

٣٥- و هذا مستحيل خاصة فى ظل نظام الضرائب الغير متطور السائد فى هذا الوقت، و كذلك لعدم وجود دخل ثابت لدى سكان الريف، مما جعل عدد المستفيدين من برنامج

الرعاية الاجتماعية، الذى دخل حيز التطبيق فى هذه الفترة محدوداً للغاية، حيث لم يشمل هذا البرنامج سوى العاملين فى دوائر الانتاج الحديثة.

٣٦- محمود شاكر بك، مقال سبق ذكره، *المجلة الطبية المصرية*، العدد ٢، فبراير ١٩٣٧.

٣٧- عبد الواحد الوكيل :

"Les équipements publics dans le village égyptien"

(المرافق العامة فى القرية المصرية)، *المجلة الطبية المصرية*، العدد ٢، فبراير ١٩٣٧، ص ١٢٩ - ١٤٨.

٣٨- عبد الواحد الوكيل :

"A Sanitary Review of the Egyptian Village" , Its Present and Future."

(الصحة فى القرية المصرية : حاضرها و مستقبلها)، *المجلة الطبية المصرية*، العدد ١١، نوفمبر ١٩٣٤.

٣٩- المرجع السابق، ص ٨٧٩.

٤٠- محمود شاكر أحمد بك، وكيل وزارة الصحة للمرافق العامة : «مشروعات وزارة الصحة العامة من أجل إصلاح الريف المصرى والارتقاء بمستوى الفلاح صحياً واجتماعياً» *المجلة الطبية المصرية*، العدد ٢، فبراير ١٩٣٧، ص ٧٣ - ١٠٠.

٤١- (نشأة العيادات) M. Foucault, *Naissance de la clinique*

Paris, PUF, 1988, p. 32.

دولة الحد الأدنى (*)
ومساراتها الخفية

چــان فوسى
EHESS
المدرسة العليا للعلوم الاجتماعية

يتردد الحديث بشكل دورى حول ضعف الدول وتحلل العنصر السياسى تحت وطأة العلاقات الاقتصادية الدولية.

فكلما أثير موضوع «البلدان التابعة» أو «الأمم الصغيرة» تولدت الشكوك حول قدرة الدول على الاحتفاظ بالسلطة واستقلالية القرار، وقدرتها على التدخل لحمل الآخرين على احترام سيادتها الوطنية، كما تثار أيضًا التساؤلات حول شرعية هذه الدول فى الداخل.

علاوة على ذلك، نجد أنه فى الفترات التى تتميز بتدويل الاقتصاديات، تطرح ثانية بالنسبة للدول المهيمنة أو التابعة على السواء، مسألة إضفاء الطابع

(*) نشرت هذه الدراسة فى إطار المؤلف الجماعى *La Réinvention du Capitalisme* تحت اشراف J.F. Bayart الصادر عن دار نشر Karthala، باريس، ١٩٩٤.

الاقتصادى على العلاقات الاجتماعية، وتجريد العلاقات الخارجية والديناميكيات الداخلية على السواء، من بعدها السياسى، واضمحلال الدولة. فيقال أن الدولة قد فقدت سلطتها، ورغبتها فى التدخل فى اقتصاد السوق، وفقدت حرية الاختيار بين البدائل المختلفة، واستقلالية القرار، بل وشرعية التدخل فى الشؤون الاقتصادية.

فمنذ أن ظهرت النصوص التأسيسية الكبرى التى نددت فيها المدرسة الكلاسيكية «التجارية»، ومن بعدها نقد Pareto للدولة، و التحليلات الليبرالية تقوم على فرضية مفادها أن تكثيف العلاقات الاقتصادية الدولية قد يقلل من شأن الوظائف السياسية / العسكرية للدول ويدفعها إلى عدم النظر إلى العلاقات الاقتصادية الخارجية على أنها صراع أقرب إلى المباراة الصفرية، كما أنه يحد من قدرتها على القيام داخلياً بخيارات سياسية مميزة وتنازلات وتسويات اجتماعية مبتكرة، خاصة إن كانت مثل هذه التسويات قد تبعدها عن إدارة اقتصادها على نحو أفضل. و الواقع أن قبول الارتباط بعلاقات اقتصادية دولية يعد من هذا المنظور بمثابة نتيجة ومعجل فى آن واحد لاتجاه الاقتصاد إلى الانفصال عن السياسة، وحصر وظائف الدولة فى أضيق الحدود، أى الحفاظ على النظام العام، وأمن الأفراد والممتلكات، واحتكار العنف المشروع، و الدفاع عن الوطن (١).

منذ أمد بعيد رأى الكتاب الليبراليون فى هذه العملية سبباً إضافياً يدفعهم إلى العمل على تدويل الاقتصاديات، آملين أن تؤدى عملية التدويل هذه بصورة مباشرة إلى إدارة الموارد واستغلالها بأسلوب أكثر فاعلية، بل أن يساهم تدويل الاقتصاد كذلك فى عملية جذب متبادل بين الليبرالية الخارجية والليبرالية الداخلية(٢).

وهذه الفرضية، أى فرضية الارتباط بين عملية التدويل و مولد « الدولة المحدودة السلطات» (٣)، يعترف بها أيضاً بعض أعداء الليبرالية مثل « أنصار

نظرية التبعية» فى أمريكا اللاتينية (كاردوسو، فورتادو...). فهم يعتقدون أن تبعية العالم الثالث عملية لا رجعة فيها، قامت بمقتضاها المؤسسات متعددة الجنسيات، بتجريد الدولة من بعض وظائفها. وقد جاء وصفهم لمخاطر الحد من سلطات الدولة، بل واضمحلالها بسبب تكثيف العلاقات الدولية بين البلدان، على قدر كبير من الدقة، حيث كان هدفهم من تفسير هذه العملية هو وقفها. فهم يرون أن عملية التدويل تهدد بانعدام فاعلية رقابة الدولة، بسبب الحركة الدولية لعوامل الانتاج والنشاطات ؛ وفى حالة نجاح بعض الدول فى الاحتفاظ بسيطرتها رغم هذا الاتجاه، فإنها تكون مهددة بتهميش اقتصادياتها بفعل منافسة الاقتصاديات الأكثر تحرراً.

وحتى وقت قريب لم يكن الاتفاق فى وجهات النظر فى هذا الصدد بين أنصار التبعية المتطرفين من جهة و التفسيرات الليبرالية من جهة أخرى، يتنافى مع استمرار وجود تقليد نظرى قومى يعتبر، على عكس ذلك، أن الضغوط التى يمارسها الاقتصاد الدولى، تولد عملية جدلية تكون الدولة فيها النتيجة والمتحكم فى آن واحد. فأى ضغط من الاقتصاد الدولى – سواء نتج عن عملية تدويل الاقتصاديات أو عن المنافسة المتزايدة أو الوعى بالتفاوت فى النمو بين بلدان العالم – من شأنه أن يولد صراعات دولية، خاصة تلك المباريات الصفرية التى ترتبط بالتبادل والتخصص، وأن يؤدى إلى تسييس العلاقات الدولية و بالتالى إلى الحاجة إلى الدولة. فالدولة وحدها وفق هذا التصور هى القادرة على تعريف وحماية المصالح العامة للمواطنين ووضع الحواجز مثل الحدود والجمارك والأفضلية الوطنية، لحماية الدخول والأوضاع والأدوار التى يهددها عدم الاستقرار الوافد من الخارج(٤). ووفقاً لهذه النظرية، فإن الدولة قادرة على تنظيم المجال القومى والهياكل الإنتاجية والتشريعات الاجتماعية الخاصة بها وفقاً للإيقاع الذى يلائمها. و فى ظل هذه الإجراءات الحمائية التى تضمن لها الاستقلالية والشرعية والفاعلية، تتمتع الدولة بالإمكانيات والدوافع و سلطة

التدخل اقتصادياً وسياسياً، كما يمكن لها إعداد الفاعلين المؤهلين للقيام بدور حقيقى فى العلاقات الدبلوماسية و المالية و الاقتصادية الدولية.

هذا التفسير الجدلى لتدعيم الدولة كرد فعل لتزايد العلاقات الاقتصادية الدولية و كرفض للتفاوتات الاقتصادية التى أصبحت الآن أكثر وضوحاً على الساحة الدولية، يعود إلى الظهور فى الفترات التى تحاول فيها بعض الدول «ملاحقة» التقدم الذى تخلفت عنه. فحين تغلبت «الدولة / القطر» مثل بريطانيا وفرنسا على المدن التى كانت تشكل مراكز التجارة، وكذلك عند انطلاق المانيا وروسيا واليابان فى وقت لاحق، و أخيراً فى ظل محاولات العديد من الدول النامية حالياً مثل البرازيل، فقد اعتمدت الدول فى توسعها، بل وفى بعض الأحيان فى نشأتها، و اكتساب شرعيتها وسلطتها، على المنافسة الاقتصادية مع الخارج.

لم تكن الدولة فى أى من هذه التجارب مجرد منظم ومنسق لاقتصاد السوق، بل تدخلت فى كل هذه الحالات كفاعل معنى بالتغيرات الاقتصادية بصورة مباشرة، وكمسئول أساسى عن التراكم الذى حدث وكحامى له و فى بعض الأحيان كمسئول عن إدارة الأنشطة الاقتصادية لدى نشأتها وخاصة الأنشطة الصناعية.

وبذلك يتضح تأثير العلاقات الاقتصادية الدولية على بناء الدولة – والذى يمثل الجانب الخفى للعديد من النظريات التى تكتفى فى تحليلها بالعلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى (٥). وقد ظهر ذلك التأثير خلال الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٨٠. غير أن «جدلية التبعية» (٦) و الدور المميز للدولة فى كثير من محاولات الانطلاق الاقتصادى قد عادت إلى الظهور فى الوقت الذى تعددت فيه التوقعات حول تجاوز الدولة، خاصة فيما كتب عن المنشآت عبر القومية وفى بعض تحليلات أنصار نظرية التبعية.

إلا أن بداية الثمانينيات، قد شهدت بروز العديد من الظواهر التى كثيراً ما تفسر على أنها فشل لاستراتيجيات ملاحقة التقدم عن طريق زيادة تدخل الدولة. وقد أدى افتراض فشل هذه المحاولات إلى التكهن - والأمل بالنسبة لليبراليين - فى أن تؤدى التغيرات الجارية حالياً فى الاقتصاد العالمى إلى فقدان الدولة لشرعية تدخلها فى الشؤون الاقتصادية، غير المطابقة لاقتصاد السوق، وفعالية هذا التدخل، كما ينتج عنها نزع الجانب السياسى عن الديناميكيات الداخلية والخارجية. ونذكر فى هذا الصدد حدثين هامين هما الضغط المتزايد للمنافسة الدولية على البلاد النامية، ووضع حكومات بعض هذه الدول تحت وصاية المجتمع الدولى.

آثار تكثيف المنافسة الدولية

المنافسة الدولية ، فرضية و فريضة

حتى نهاية السبعينيات كان فى إمكان عدد من الدول النامية أن تتجاهل متطلبات المنافسة والمعايير التنافسية التى فرضتها الدول الصناعية (٧) متأثرة جزئياً بضغط الدول الصناعية الجديدة عليها، و استطاعت هذه الدول النامية، خاصة بفضل عائد النفط والقروض الخارجية، الاستمرار فى إتباع سياسات تحد من قدراتها التنافسية مثل إحلال الواردات أو حتى الاكتفاء الذاتى.

غير أنه مع دخول الدول النامية فى مرحلة الأزمة فى نهاية الثمانينيات (٨) وجدت هذه الدول نفسها مضطرة ولأول مرة فى بعض الحالات، لمواجهة مقتضيات المنافسة والمعايير التنافسية، بمعنى أن كل دولة من الدول وجدت نفسها مرغمة على التصدير بل و على تحقيق فائض تجارى لضمان خدمة الدين. و يتم التصدير فى الوقت الذى تتسم فيه السوق العالمية بعدم التوازن بسبب اختلال استقرار احتكارات القلة الدولية عامة و خاصة على السواء، و الذى جعل من تصدير المواد الأولية أمراً صعباً (٩)، ونتيجة لتفوق الدول التى تبنت نظام

المنافسة فى فترة سابقة، أى الدول الصناعية الجديدة المصدرة و الدول التى بدأت مؤخراً فى تصدير المنتجات الزراعية. أما تلك التى تصورت أنه بامكانها تجاهل الجانب التنافسى، فقد اكتشفت أن تراجع نصيبها من السوق العالمى ودخول المنتجات الأجنبية إلى أسواقها، إنما يهددها بوقوع اختلالات خارجية لا رجعة فيها، مثل دول جنوب الصحراء الافريقية. أما الدول المانحة للمعونات الأجنبية، مثل فرنسا، أو – على قدر أقل – المجموعة الاقتصادية الأوروبية، والتى كانت ترى حتى الآن، أنه من واجبها أن تمكن بعض الدول النامية من عدم الدخول فى حلبة المنافسة، بمنحها أفضليات تجارية وبتمويل العجز فى تجارتها الخارجية و فى المشروعات غير التنافسية الخ – فهذه الدول أكثر تحفظًا الآن إزاء تجارب التنمية غير التنافسية التى حدثت [١٠].

وإلى جانب تحول المنافسة الدولية إلى فريضة، فقد سادت أيضًا المعايير التنافسية. ففى البلدان النامية، يستند انتشار أيديولوچية «الانفتاح على المنافسة الخارجية» إلى نجاح تجربة الدول الصناعية الجديدة الذى يتم ارجاعه – مع الإفراط فى التبسيط[١١] إلى احترام هذه الدول للميزات المقارنة. كما يعتمد نجاح هذه الأيديولوچية أيضًا على أزمة الاقتصادات غير التنافسية التى تنسب – بشئ من التسرع – إلى فشل تجارب بناء اقتصاديات متوجهة نحو الداخل [١٢].

وعليه فإن البلدان النامية تشهد اليوم تدعيم متبادل بين مقتضيات المنافسة والمعايير التنافسية وفقًا للتطور الذى عرفته الدول الصناعية منذ عقدين أو ثلاثة عقود. فتكثيف المنافسة الدولية يُصور على أنه عملية حتمية لابد من قبولها بدلاً من العمل على وقفها، وهذه النظرة ذاتها تساهم فى تدعيم المنافسة الدولية. و مثلما حدث فى الدول الصناعية، نجد أن هناك تحالف بين كل من المحللين الليبراليين وتكتلات المستهلكين وتكتلات المصدرين والحركات المناهضة للنقابات، المطالبة بالغاء تدخل الدولة بكافة صوره من رقابة و حماية و دعم... الخ،، هذا التدخل الذى كانت وظيفته حماية المجتمع وحماية الوطن إزاء الخارج.

و بذلك يحدث مرة أخرى ذلك التناقض المتمثل فى تفكيك السياسة الاقتصادية الخارجية لدول تعتبر نفسها فى ذات الوقت مهددة من الخارج.

انسحاب الدولة مفروض عليها

إن التعرض للمنافسة الدولية وتدعيمها عن طريق تفكيك السياسات الحمائية التقليدية كان لابد وأن يشجع الدول، كما حدث فى البلدان الصناعية، على الخوض فى تجربة تحرير الاقتصاد و الانسحاب من النشاطات الاقتصادية فى الداخل.

فقد بدأت الدول النامية التى كانت قد تمكنت من تطبيق بعض جوانب نظام الرعاية الاجتماعية (welfare state) تعانى من قلة الموارد، و تتعرض للنقد بسبب تطبيقها لهذا النظام، تماماً كما حدث فى الدول الصناعية. وكان ذلك يعنى من الناحية العملية، تخفيض ميزانية الصحة والتعليم عدة مرات [١٣]. علاوة على ذلك، فقد تأثر مستوى المعيشة فى الحضر بارتفاع أسعار المواد الغذائية، كما أن تدخلات الدولة فى مجالات الرعاية الاجتماعية مثل الصحة وعدم الاستقرار الوظيفى وانخفاض مستوى الأجور الخ – فضلا عن بعض عناصر الضبط الفوردية التى تم تطبيقها فى عدد من الدول النامية [١٤]، أصبحت مهددة – تماماً كما فى الدول الصناعية – بسبب ضرورة خفض تكاليف المنشآت و تخفيف الضرائب و جعل سوق العمل أكثر مرونة. و وفقاً للسيناريو الذى أصبح معروفاً الآن، وتداعياته فإن المعايير التنافسية تبرر المزايدة المستمرة فيما يتعلق بمتطلبات عملية تحرير الاقتصاد و شروطها.

إن تحرير الاقتصاد فى هذه الحالة لا يصح اعتباره مطابقاً "للتطور النيوكلاسيكى [١٥]، حيث أن ضغط المنافسة الدولية قد يشجع الحكومات على التخلى عن التدخل حتى فيما يعتبر تدخلاً شرعياً وفقاً للمنطق الكلاسيكى الحديث. فالظروف الحالية تغرى بعدم الحفاظ على الموارد الطبيعية المتجددة،

وبالامتناع عن الضغط على الشركات كى تأخذ فى الاعتبار بعوامل التكلفة الاجتماعية [١٦]، وتغرى بشكل خاص بعدم الأخذ فى الاعتبار بنفقة التهميش المتزايد لنمو اقتصادى ثنائى، و بعدم بناء رأس المال البشرى، وباهمال النمو الذاتى المركز و التوجه و بتفضيل المنافسة قصيرة الأمد على المنافسة بعيدة المدى... الخ. وفى مثل هذه الظروف، فإن الحد الفاصل بين القطاعين العام والخاص لا يتحدد وفقًا للنظرية النيوكلاسيكية بل وفقًا للأيديولوجية الليبرالية. فالأمر السائد ليس احترام للمعايير النظرية بل تطبيق للمعايير العملية السائدة فى البلاد الأكثر ليبرالية أو البلاد الفقيرة ذات القدرة التنافسية العالية[١٧].

و كان هذا سبب أدعى لأن يعاد النظر فى مجالات تدخل الدولة التى تتميز بها استراتيجيات اللحاق بالتقدم عن طريق التوجه نحو الداخل مثل حماية النشاطات الناشئة، وإنجاز التراكم من خلال النظام الضريبى و القروض العامة، وتولى الدولة لإدارة المؤسسات، و التنمية المخططة وإعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة والتكنولوجيا الحديثة، واحكام التمفصل بين قطاعات الاقتصاد الداخلى، فى حالة عجز أيا منها، و عمليات إعادة التوزيع بين المناطق عندما تمثل عبئًا فى التكاليف، الخ.... فكل أشكال التدخل هذه متهمة بعرقلة المنافسة بين الدول الجديدة.

إن «الدولة محدودة السلطات» اقتصاديًا المطلوب إقرارها ليست بالضرورة دولة ضعيفة سياسيًا. بل أن الأمثلة الأولى لنجاح النمو المتوجه نحو الخارج، كلها أمثلة «لدول قوية» (تايوان، كوريا). و هذه الدول لم تقبل إلا بالحد الأدنى من القيود على سلطتها السياسية بل و استغلت هذه السلطة فى الضغط على التكاليف، خاصة تكاليف قوة العمل، التى كان من الممكن أن تقلل من القدرة التنافسية [١٨].

و هنا فإن تلك الدول لا تصل إلى القدرة التنافسية المنشودة بالتنازل عن قوميتها أو بالتخلى عن دورها فى الداخل كحكم اجتماعى - سياسى، بل هى

على عكس ذلك تستخدم رموزًا قومية لا تقل دلالة عن الحمائية – التى لا تستبعد على أية حال –، وأنماطًا خاصة وفعّالة من العنف والزبونية، وتتدخل الدولة صراحة فى توزيع الأجور / الأرباح وفى تقنين العمل، وما إلى ذلك.

المنافسة العالمية و خلق وظائف جديدة للدولة

ومن جهة أخرى و بينما تهدد المنافسة الدولية بالحد من بعض وظائف الدولة إلى درجة أبعد مما قد تتطلبه الطوبوية النيوكلاسيكية ذاتها، نجد أن هذه المنافسة تنشئ تدخلات لا تسمح بها تلك الطوبوية إلا فى أضيق الحدود وترفضها الليبرالية طبيعة الحال.

فمن جانب أول ليس بامكان أى دولة أن تمتنع عن محاولة تفادى بعض الآثار الاجتماعية الناتجة عن المنافسة الدولية أو تعويض هذه الآثار، فليست هناك دولة متقدمة خاضعة لهذه المنافسة ترفض زيادة إعانات البطالة و النفقات اللازمة لإعادة التأهيل (١٩). بل أن التحليلات التى صدرت مؤخرًا حول تأثيرات الحد من نفقات الرعاية الاجتماعية كانت أقل تشددًا فى توصياتها من التحليلات السابقة التى شددت على ضرورة الحد من هذه النفقات (٢٠).

وعلى نقيض فرضيات تحقيق التجانس فى السياسات الاجتماعية فى اتجاه الخفض، فإن ردود فعل الدول وديناميكيات الصراعات الاجتماعية تؤدى إلى تنوع واضح فى تحولات سوق العمل و نظم الرعاية الاجتماعية والديناميكيات الصناعية (٢١).

صحيح أن هذا التنوع قد لا يتحقق كاملاً فى الدول غير المصنعة بسبب ندرة الموارد من جانب وبالنظر إلى «الوصاية» المفروضة على هذه الدول، من جانب آخر و التى سنتطرق إليها فيما بعد. بيد أنه من الممكن أن يتزايد هذا التنوع وأن تتعدد أشكاله بتأثير من الديناميكيات الاجتماعية طويلة المدى المختلفة – إلى حد كبير – فى العالم الثالث. فالتنوع الكبير فى التاريخ الاجتماعى لهذه

الدول يدفع بها إلى إيجاد أساليبها الخاصة للتخفيف من أثر المنافسة الدولية على التوازنات الإقليمية والعرقية والعلاقات بين الأجيال والأنظمة الزراعية والعقارية وعلى العلاقات بين المدن والريف، وعلى ديناميكية القطاع غير الرسمى...الخ.

و من جانب ثان فإن الاعتقاد بأن المنافسة الدولية تؤدى إلى توافق المصالح العالمية و تجريد العلاقات الدولية من الطابع السياسى و إنسحاب الدول من النشاط الاقتصادى، هذا الاعتقاد لم تثبت صحته إلا فى التحليلات النظرية المجردة التى تناولت شروط المنافسة المثالية بين المنشآت الخاصة الصغيرة. وبمجرد التطرق لمواقف محددة أو تناول الأحاديث اليومية عن المنافسة بين الدول، فإن الخبراء الكلاسيكيون الجدد الذين يتحدثون عن توافق مصالح الأطراف يتراجعون عن موقفهم ويصفون – بقدر من «الفصام» – عملية المنافسة بأنها «حرب اقتصادية» ضروس تقوم فيها الدول بدور الفاعل الأساسى والمميز. فالأهداف والأدوات المطروحة على الدول منذ عقدين أو ثلاثة عقود باسم المنافسة الدولية تشعل صراعات معلنة بين الدول، و هو أمر لا يمكن تجاهله. وما نشهده اليوم على وجه الخصوص هو أن الدول تسعى فى آن واحد إلى تحقيق فائض فى ميزانها التجارى، و إلى التخصص فى المجالات المربحة، و إلى الإرتقاء بمرتبتها فى «هيراركية» النظام العالمى، و رفع مستوى المواصفات، الخ.... و كل هذه الصراعات ما هى فى جوهرها إلا صراعات صفرية، معاكسة تماماً للمنطق النيوكلاسيكى، بل أن الأهداف المركنتيلية القديمة للدول تعود إلى الظهور تحت مسميات جديدة.

و فى إطار هذا الاقتصاد العالمى الذى يتسم بطابع صراعى واضح، فإن إحلال هدف المنافسة الخارجية محل التنمية المتوجهة نحو الداخل، قد يترجم لا فى الحد من تدخل الدولة، وإنما فى استخدام هذا التدخل من أجل تحقيق أهداف جديدة، فقد تحل سياسة دعم الصادرات مكان سياسة الحماية و ذلك بزيادة ضمان الحكومة للمصدرين والمستثمرين، وبالمساعدة على تكوين

الاحتكارات واحتكارات القلة الوطنية أى مساندة «رواد الصناعة الوطنية» ويتحديد ودعم المنتجات التى تناسب الأسواق العالمية المستقبلة، ويدعم صادرات السلاح ومساندة الصادرات الزراعية بل و بتخليق أسواق داخلية للمنتجات القابلة للتصدير فى المراحل الأولى من انتاجها، لمساعدتها على الانطلاق.

لاشك فى أن هذا التدخل أكثر صعوبة فى الدول النامية عنه فى الدول الصناعية حيث أنه، على عكس التدخلات الحمائية، يؤدى إلى زيادة مصروفات الدولة – وليس إلى زيادة إيراداتها. بل أن كل من البرازيل وفرنسا، إذا ما اكتفينا بهذين المثالين، يعتبرا مثال للدول التى اضطرت مؤخراً إلى الخضوع لقواعد ومعايير المنافسة الدولية و التى تسعى إلى بلوغ هذه المعايير من خلال مجموعة من الاجراءات تتدخل الدولة لفرضها، وهو تدخل لا يعدو أن يكون فى نهاية الأمر، سوى استمراراً للتقاليد الحمائية، وإن اتخذ وسائل عكسية.

والمفارقة هى أنه حتى عندما تسعى الدول إلى تحسين قدراتها التنافسية دون هذا الدعم الواضح الصريح، نجد أنها تضاعف من التدخل فى الشؤون الاقتصادية. فهى تستغل سلطتها لضغط التكاليف وزيادة الانتاجية و خفض الطلب الكلى وجذب رؤوس الأموال إلى قطاعات التصدير ومساندة الفروع المصدرة و تطوير مجالات البحث العلمى والتدريب و خلق مزايا مقارنة جديدة. وكما نعلم فإن تجربة الدول الصناعية الجديدة فى آسيا هى أبعد كل البعد عن انسحاب الدولة.

والواقع أن المنافسة الدولية لا تساهم بشكل قاطع فى تحرير الاقتصاد إلا فى حالة استنادها إلى أيديولوجية أو إلى تدخل المنظمات الدولية. فمن الواضح من ناحية أولى أن الخطابات الليبرالية تأثير متزايد، و قد أصبح مصطلح «المنافسة» حجة أساسية ذات فعالية، يدفعها أصحاب هذا الخطاب، فى وجه أى نظرية قد تضفى الشرعية على تدخل الدولة، إذ تصبح بالضرورة نظرية بالية. و من جهة أخرى، فإن ضرورة فرض قواعد ومعايير «المنافسة الشريفة» وضرورة

رفع الدعم و الامتناع عن إغراق الأسواق وتخفيض قيمة العملة، وكلها من آثار ونواتج المنافسة، قد دفع إلى الدخول فى مفاوضات وإلى الاحتكام إلى مؤسسات دولية. و من ثم فإن الحد من مجال تدخل الدولة ليس عملية أوتوماتيكية، وإنما هو نتاج قرارات متفق عليها، تم اتخاذها على المستوى الدولى، بما يشير إلى أن موقع الخيارات السياسية قد تغير. ويضاف إلى اللجوء إلى هذه المفاوضات و المؤسسات التى تشمل كافة الدول، الدور الذى تلعبه برامج التكيف الهيكلى فى الدول النامية.

دول تحت الوصاية ، برامج التكيف الهيكلى

لقد اضطرت معظم الدول النامية المدينة إلى القبول بأنماط جديدة من انسحاب الدولة من المجال الاقتصادى.

التخطيط للانسحاب يتم من الخارج

على نقيض المنافسة الدولية التى تحث الدول على تحرير اقتصادها من خلال آليات عامة لا تخضع للرقابة، و غير واضحة النتائج كما ذكرنا، فالضغوط التى يمارسها المولون فى إطار برامج التكيف الهيكلى، إنما تنتج عن قرارات صريحة و رقابة مستمرة و تطبيق نموذج محدد. فوفقًا لبرامج التكيف الهيكلى، لم يعد انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادى يتم بفعل «يد خفية» فحسب، و إنما أصبح هدفًا يسعى إليه فاعلون يعتبرون أنفسهم بمثابة «اليد الطولى» للنموذج النيوكلاسيكى، فهو لم يعد النتيجة المرتقبة لمسار اقتصادى / اجتماعى بل هو محصلة وصول أنصار طوبوية معينة إلى مقاليد السلطة.

و بذلك أصبح ينظر إلى انسحاب الدولة من المجال الاقتصادى على أنه عملية نمطية يتم بموجبها مقدمًا سرد كافة أشكال التدخل التى يجب على الدول النامية أن تتنازل عنها. فعلى مستوى الاقتصاد الجزئى، هناك تخصيصية

المنشآت، و حل الاحتكارات الخاصة بالتسويق، ووقف دعم الدولة لبعض عوامل الإنتاج، وإعادة النظر فى نظام الرعاية الاجتماعية، و الالتزام بالأسعار الفعلية، مما يعنى إلغاء كافة أنواع الدعم والحماية و الضرائب التى لا تتفق مع سياسة «الحياد الاقتصادى». أما على مستوى الاقتصاد الكلى، فإن أهم ما يتم فرضه على تلك الدول هو ضغط مالية الدولة و توازنها، وفرض سياسة نقدية وائتمانية صارمة، وامتناع الدولة عن الاقتراض لتغطية العجز فى موازنتها. وأخيراً توضع سياسات التنمية على أساس انسحاب الدولة من عمليات التراكم وتخليها عن سياسة إحلال الواردات، وبالأحرى عن بناء اقتصاد ذاتى المركز، والتوقف عن محاولة إيجاد ميزات مقارنة، خاصة فى سياسات التصنيع.

والواقع أن الهدف الرئيسى من برامج التكيف الهيكلى هو التخلص من استراتيجيات «اللحاق» بالتقدم التى تستخدم فيها أساليب و رموز القومية والدولانية. و بذلك يبدو أنه، بفضل الضغوط التى تمارسها المنظمات الدولية والقيود التى تفرضها المديونية، قد أصبح ممكناً، ولأول مرة فى التاريخ، إنهاء الجدل حول ما إذا كان اللحاق بركب التقدم يتم عن طريق حماية الدولة أو عن طريق الاندماج فى السوق العالمية. و هنا فإن سلطة المنظمات الدولية يتم استخدامها حتى لا تؤدى التحديات الاقتصادية الدولية، إلى تقوية الحكومات وحتى تضطر تلك الدول إلى القبول «بمبدأ عدم التدخل فى الشؤون الاقتصادية».

المساس بالسلطات السياسية للدولة

رغم أن برامج التكيف الهيكلى يتم تقديمها، ولو لأسباب دبلوماسية، على أنها لا تحرم الدول إلا من التدخل فى الشؤون الاقتصادية، فهى فى الواقع تمس أيضاً بالأبعاد السياسية. وأقل ما يقال فى هذا الشأن أن هذه البرامج تمس بأسس الشرعية، و تحديد الأهداف الجماعية، وتنظيم السلطات، والقدرة على تحديد الخيارات والتسويات الاجتماعية وكذلك القدرة على تنفيذها..الخ.

إن هذا المساس بوظائف الدولة السياسية البحتة ينتج أولاً عن ضغط الموارد المالية اللازمة للقيام بهذه الوظائف، فتصغير حجم «الكعكة» التى يمكن اقتسامها يؤدى حتما إلى إعادة توزيع كافة النفقات التى كان يستند عليها حتى الآن وجود الدولة وقدرتها على فرض احترام المواطنين لها و على تحقيق أهدافها.

بيد أن إضعاف الدولة سياسيًا ليس أمرًا حتميًا حيث أن خفض مواردها فى قيمتها المطلقة قد يتوافق مع ارتفاع نسبى فى حصتها من إجمالى الناتج القومى نظرًا إلى انخفاض الأخير، مما قد يؤدى ليس فقط إلى احتفاظ الدولة بسلطتها، بل و إلى إزدياد أهمية الرهانات الاقتصادية للصراع على السلطة والاستئثار بها، و قد يفضى ذلك إلى زيادة ثقل الدولة وتهديد الاستقرار السياسى فى آن واحد. ومن جانب ثان تدعى برامج التكيف الهيكلى أنها تضع معايير «لا سياسية» محل الصراعات والتنازلات وعمليات التحكيم الاجتماعى والسياسى، و أن المقصود بها هو تجريد القرارات الاقتصادية من البعد السياسى، وهو الأمر الذى يختلف تمامًا عن «غياب الاهتمام السياسى» فى المرحلة الانتقالية.

وهكذا، يفترض أن تصبح «لا سياسية» كل القرارات الخاصة بالأسعار والتى تتحدد بالرجوع إلى معيار المساواة بين الدخل الحقيقى و الانتاجية، وقرارات الاستثمارات التى تحكمها معايير الربحية، الخ.... بل إن أهم الأساليب التى يستخدمها المستشارون الأجانب لتجريد الدولة مما يعد جوهر سلطتها السياسية، – وهو أهليتها للتحكيم و التوصل لحلول وسط وفقًا للأهداف التى تضعها و فى اطار علاقات القوى السائدة – أهم تلك الأساليب هو القول بوجود معايير «لا جدال فيها» مستمدة من النظرية الاقتصادية دون غيرها.

ومن الناحية المنطقية فإن تجريد هذه الأمور من طابعها السياسى، يفضى إلى تسييد رؤية اقتصادوية تصل إلى حد نفى مشروعية الأهداف السياسية (٢٢). و من ثم يتم نصح الدول بالتخلى عن الأهداف السياسية التى ساهمت فى تحديد

اختياراتها الاقتصادية فى السنوات السابقة، وذلك باسم ترشيد الاقتصاد. ومن بين هذه الأهداف، بناء الأمة و جهاز الدولة و الهياكل الاجتماعية الجديدة، وإيجاد توازن أو عدم توازن بين المناطق المختلفة، وإدماج الشباب فى المجتمع من خلال التعليم و خلق الوظائف، وإقرار النظام العام فى المدن بخفض أسعار المواد الغذائية، و تعديل القوانين العقارية، وتمويل المشروعات التى تعد رموزًا للإستقلال القومى، و قبول رموز الحداثة، و تكوين شبكات الزبونية، الخ... فكل هذه الأهداف التى كانت قبل برامج التكيف الهيكلى أهدافًا سياسية بحتة، يتم بناءًا عليها تخصيص الأموال العامة، لا يمكن إلا أن يعاد النظر فيها، بسبب الحد من وظائف الدولة. والواقع أن تخلى حكومات الدول النامية، منذ عام ١٩٨٠، عن الأهداف الصريحة والضمنية التى كانت تسعى إليها فى الستينيات والسبعينيات، قد أدى بطبيعة الحال ليس إلى اختفاء وظائف الدولة، بل إلى إعادة تعريف هذه الوظائف وتغيير الجهات التى تتولى القيم بها.

دول تحت الرقابة المستمرة

لقد رأينا فى السنوات الأخيرة أن الجهات الممولة و المُنظمات الدولية، تمسك بزمام عدد متزايد من الأمور التى كانت تعتبر فى الماضى من سلطة الحكومات الوطنية، فهناك عدد متزايد من القرارات العامة لا يمكن لتلك الدول اتخاذها دون موافقة مسبقة ورقابة مستمرة من قبل الهيئات الأجنبية.

لقد أدخلت برامج التكيف الهيكلى واتفاقيات جدولة الديون على وجه الخصوص نوعًا من «المشروطية» الأكثر فأكثر صرامة، و قامت باقرار المشاورات الدورية على فترات متقاربة، وفرضت شفافية الحسابات القومية لتلك الدول. كما أدت هذه البرامج إلى تضخم محاسبى لإجمالى تدفقات التمويل الأجنبى و بالتالى إلى مزيد من فرص التدخل الأجنبى فى تخصيص الموارد، خاصة فى مجال الاستثمار، والاستثمار العام بالتحديد [٢٣]. و بينما استطاعت الدول،

خلال فترة التوسع فى منح القروض الدولية، اكتساب قدر كبير من الاستقلالية تجاه متخذى القرارات من الأجانب، اضطرت هذه الدول بسبب الضغوط المالية ووضع برامج التكيف الهيكلى، إلى الرضوخ للتدخل الأجنبى فى شؤونها والخضوع للرقابة – وما يصاحبها من عقوبات مالية فورية – التى قلما جرأت المساعدات الثنائية على فرضها على هذا النحو.

وعليه نجد أن الجهات الممولة و المنظمات الدولية ونوادى الدائنين تتدخل أكثر فأكثر فى تفاصيل قرارات تلك الحكومات. و لقد دفعت الصعوبات غير المتوقعة التى صادفت تطبيق التعليمات العامة المبدئية، و الفشل التقنى أو الاقتصادى الذى تعرضت له بعض الدول، و ردود الفعل الخاصة بكل أمة من تلك الأمم، دفعت إلى المزيد من الدقة والتفصيل فى توصيات السياسة الاقتصادية ومتابعة تطبيق البرامج بدقة أكبر. و من جهة أخرى، و إزاء قدرة المجموعات الاجتماعية و الدول على تحوير التعليمات – بعدم احترامها إلا جزئيًا أو بتعويض آثارها بأفعال غير خاضعة أصلاً للرقابة برامج التكيف الهيكلى – (٢٤) زاد تدخل الجهات الأجنبية فى إدارة الميزانية العامة للدولة وفى مراقبة القروض و فى عملية التخصيصية، حتى أن بعض الجهات الممولة بلغ بها الأمر أن تدخلت فى عمليات زيادة أو خفض المخزون للتصدى للمضاربة التى نشأت عن بدء عملية تحرير الاقتصاد، كما لعبت دورًا فى تقويم المنشآت و تنفيذ البرامج الزراعية و شاركت فى تحديد احتياجات الاستهلاك و تعديل النظام الضريبى و التعريفة الجمركية، و فى وضع وإدارة سياسة الاستيراد و سوق الصرف و تحديد حجم العمالة اللازمة للحكومة و القطاع العام و كذلك تحديد الأجور فى هذه الوظائف... الخ.

و نحن اليوم بعيدون كل البعد عن الفرضية الأولى التى بمقتضاها تقتصر الوصاية الأجنبية على فرض احترام بعض المبادئ الأساسية. فالهيئات الأجنبية أصبحت تتدخل فى أدق الشؤون الاقتصادية المحلية للدول النامية، إلى حد يثير الدهشة.

الدولة وبرامج التكيف الهيكلى ، أدوار جديدة

إن الدول التى تطبق برامج التكيف الهيكلى تجد نفسها مهددة فى آن واحد، ماليًا بتدهور مواردها، واجتماعيًا بخطر تمرد المجتمع على اجراءات التكيف الصارمة، و أيديولوچيًا بفعل انتشار العداء للدولة، كما أنها مهددة من قبل المنظمات الأهلية فى مجال الأنشطة الخارجة عن إطار السوق [٢٥]. علاوة على ذلك، فإن فرض الوصاية الدولية على هذه الدول ينال من استقلاليتها. كما أن هذه الوصاية من شأنها تعميق أزمة شرعية الدولة فى نظر مواطنيها، بقدر ما تدفع الدولة إلى التنازل عن بعض أدوارها، وإلى الاعتذار عن سياساتها السابقة، بل و إدانتها [٢٦].

وهنا فإنه لا يمكن تجاهل إمكانية أن يتسبب تراكم التهديدات على هذا النحو إلى إعادة النظر فى كينونة الدولة ذاتها، خاصة فى البلاد التى لم يترسخ فيها الحكم، مثل بلدان جنوب الصحراء الافريقية. ألا تهدد هذه البرامج بزيادة مخاطر ما بدأ بالفعل من تفكك الحد الأدنى من الخدمات العامة، وزعزعة الأمن فى المدن وأعمال النهب فى الريف، و من توقف عن صرف مرتبات موظفى الحكومة، الخ..... ؟ علاوة على ذلك، ألا تهدد هذه البرامج بزيادة حدة الأزمة بهدمها القاعدة الاجتماعية للمجموعات الحاكمة، نتيجة لخفض الريع والمكتسبات والدخول فى الحضر، دون أن تصحب ذلك إمكانية تشكيل «شبكة زبونية» جديدة بشكل سريع (على اعتبار أن دعم الشبكات الريفية ليس فورى ولا فعال بما فيه الكفاية، قياسًا إلى المدن).

لقد استطاعت الدول حتى الآن، الصمود أمام علامات تفكك السلطة التى تلمسها سواء فى الدول الصناعية أو فى أفقر دول العالم الثالث وذلك رغمًا عن – أو بسبب – عدم استقرار الحكومات. والواقع أنها استطاعت أن تخلق لنفسها دورًا جديدًا [٢٧]. وذلك بالعودة إلى وظائف الدولة النيوكلاسيكية كحفظ الأمن العام، وتقديم الخدمات العامة وفقًا لما تتضمنه برامج التكيف الهيكلى، و بفرض

نفسها – على الأقل فى الوقت الحالى – كوسيط لا غنى عنه، بين الشعوب والمنظمات الدولية.

ويتضح دور الوساطة هذا فى قيام الدولة بتلقى التدفقات المالية الوافدة من الخارج. بل أن انهيار الاستثمارات الأجنبية الجديدة والقروض المصرفية التى تحصل عليها الشركات الخاصة، إنما يترجم فى الزيادة النسبية فى حجم الأموال المحولة عن طريق الدولة. و من أهم التناقضات التى نلمسها فى برامج التكيف الاقتصادى، أن تلك البرامج تسعى إلى اللامركزية و قيام القطاع الخاص بعمليات التنمية و ذلك بتمويلات تقوم الدولة بجمعها مركزياً. و يمكن تجاوز هذا التناقض نظرياً إذا ما أقدمت الدولة على إعادة توزيع هذه الأموال فوراً على سائر الأطراف، غير أنه من الملاحظ على المستوى العملى، أن الدولة تستمد بعض عناصر القوة من استمرار هذا التناقض.

و على أية حال، فالدول تلجأ إلى عدة وسائل لإعطاء قدر أكبر من الأهمية لدورها كوسيط، فهى التى تقوم بالمهام الآتية : تقدير – كثيراً ما يكون مبالغاً فيه – احتياجات البلاد من المعونة الغذائية، وتحديد استخدامات بعض المنح، وطلب إعانة طارئة للميزانية لمواجهة مخاطر انهيار أجهزة الدولة و قد تكون هذه المخاطر هى الأخرى مبالغ فيها (٢٩)، وطلب إعانات لتحقيق استقرار إيرادات التصدير، و طلب إعانات خاصة لمواجهة الفقر، وطلب الدعم الخارجى لهيئات الائتمان المهددة بالإفلاس، الخ.

ذلك ومن المرجح أن الجهات الممولة أصبحت على قدر من الحذر يدفعها إلى التحقق من صحة تقدير الدول لاحتياجاتها ومراقبة أوجه استخدام الأموال حتى تشجع بقدر المستطاع لا مركزية التعاون الاقتصادى. فالجهود التى تبذلها الدولة لاستعادة سلطاتها المالية أصبحت الآن محدودة وخاضعة لرقابة مستمرة.

غير أن الرقابة والجزاءات المفروضة لا يمكنها – ولا تهدف دائماً – إلى استبعاد وتجاهل السيادة الوطنية. فلا يمكن لمشروع تعاون لا مركزى بين

الشركات أو المناطق أو الجمعيات الأهلية. NGOs ولا يمكن لجهة ممولة أن تتابع ما سارت إليه تحويلاتها حتى آخر مستفيد، إلا بموافقة الدولة. والمشاهد هو أن الدولة تحاول على الأقل استخدام حقها فى الاعتراض المسبق ووضع بعض الشروط. ففى إمكانها وضع العراقيل الإدارية اليومية أمام المشروعات التى لا تحظى بالأولوية فى نظرها، كما تحتفظ لنفسها بحق طرد المسؤولين عن المشروعات التى تعترض عليها خارج البلاد، و بحق وقف البرامج فى مرحلة التنفيذ أو إدماجها فى مجموعة مشروعات أخرى، مما يغير مغزاها.

وأخيراً تسعى الدول أيضاً إلى فرض سلطتها على أساس أنها وحدها هى التى تستطيع ايجاد الحلول الوسطى والتسويات بين الشعوب والهيئات الأجنبية، كما تدعى - بقدر من المبالغة - أنها الوحيدة التى بمقدورها تقدير الخصوصيات المحلية بل - وبقدر من الاستخفاف فى بعض الأحيان - الدفاع عن هذه الخصوصيات أمام السلطات الدولية. و فى نفس الوقت تجعل الدول من نفسها الفاعل الذى لا غنى عنه لتوضيح وتنفيذ توصيات الجهات الممولة، و هى توصيات لا ترتبط أصلاً بالزمان أو المكان و تدعى أن التكيف الهيكلى يتطلب سلطات قوية نسبياً - إذا ما أريد تطبيق اجراءات غير شعبية - لتطالب الجهات الدولية بالإعانات والتنازلات مقابل تنفيذ التوصيات. و أخيراً يمكن القول بأن برامج التكيف الهيكلى لا يمكن تطبيقها دون العديد من الترتيبات و الجداول الزمنية و عمليات التحكيم والتسويات التى تتطلب من الدول القيام بدورها فى تقدير الصعوبات و المشاركة فى القرارات وتتيح لها فرصاً عديدة لإعادة إدراج أولوياتها - خلسة - عند تطبيق قرارات معينة.

من الواضح أن أحداً لا يستطيع التنبوء بمدى نجاح استراتيجيات البقاء هذه التى تلجأ إليها الدول، فى التصدى فى آن واحد للمعارضة الداخلية التى أصبحت تستهدف قمة السلطة، و لتدخل المنظمات الدولية التى تزيد تدريجياً من

«حقها فى التدخل فى الشؤون الداخلية» للبلاد و التى تتولى على أية حال تنظيم اقتصاديات الدول التى تمر بمرحلة التكيف.

التغير فى أشكال التدخل والقوى الفاعلة فيه

إن المفارقة التى يكشف عنها السياق الحالى، هى أن خطاب الليبرالية، الذى أسهم فى تجريد التدخل الاقتصادى للدولة من شرعيته، قد انتهى به الأمر عمليًا، إلى الإسهام فى أن تضطلع أطراف خارجية بكل أو بعض ما كانت تقوم به الدولة من وظائف. و من ثم فالأمر المطروح ليس اختفاء هذه الوظائف وإنما تغير الأطراف والمواقع الفاعلة وسياقها الزمنى. وهذا الجمع بين خطاب ليبرالى ونزعات تدخلية، كانت موضع نقد فى سياقات أخرى - قد ظهر أول ما ظهر فى الاقتصاد الدولى للإئتمان. فقد ظهر الأخير كنتاج لتخصيص القواعد المالية الدولية، وكلنا يذكر كيف امتدح الكثيرون قدرة السوق على تدوير البترودولار على نحو أفضل من المساعدات من دولة لدولة، و قد استمر هذا الوضع حتى أدت أزمة الديون بالدول إلى التدخل فى هذه العملية كمقرضة، و كمراقب لنشاط البنوك الخاصة وكمفاوض حول إعادة جدولة الديون. وكما أوضح فينبرج R.E.Feinberg، فإن الأزمة المكسيكية فى الثمانينيات على وجه خاص، قد دفعت إلى تدخلات حكومية فى القطاع المصرفى الأمريكى، يزيد من دلالتها أنها تمت فى ظل إدارة ريجان التى جعلت من التحرير الاقتصادى أحد شعاراتها. و هكذا فإن التحرير الاقتصادى فى البلدان الصناعية، و الذى كان من المفترض أن يواكبه تخفيف من قيود المعونات المشروطة للدول النامية. أى مزيد من الاستقلالية للدول المستفيدة، قد أدى فى نهاية الأمر إلى تدخل غير مسبوق من الدول الصناعية، خاصة أجهزة الخزانة، فى إدارة البنوك من جانب وفى إدارة الدولة النامية من جانب آخر.

أما برامج التكيف الهيكلى، فقد تم طرحها فى البداية كمحاولات لحل أشكال الضبط الدولية، محل أشكال ضبط و تدخل قومية أدى فشلها ممثلاً فى العجز الخارجى والتضخم الداخلى إلى إجبار الأطراف الدائنة على المشاركة فى الضبط الدولى. و من ثم فإن التقنيات التى سبق اتباعها فى منطقة الفرنك Zone franc، مثل التشاور المستمر لتلافى حدوث الاختلالات، والتى سبق إدانتها فى الماضى كأحد مخلفات الحقبة الاستعمارية، قد تم تبنيها مرة أخرى اليوم، تحت مسميات مختلفة، من قبل كافة الجهات الممولة (٣١). ولا شك فى أن برامج التكيف الهيكلى تظهر أولاً كمحاولة لإقرار قواعد لعبة جديدة تحد من السلطة التقديرية للدولة، إلا أنها فى التحليل الأخير، تضاعف من دور القرارات التى يشارك فى اتخاذها عدد من الأطراف.

وقد أوضحت خبرة برامج التكيف الهيكلى، أن انتقال مواقع وظروف التدخل لضبط السوق، كان أكثر تعقيداً مما كان متوقعاً، فما أسفرت عنه برامج التكيف الهيكلى من مفاجآت و ما أدت إليه من صراعات اجتماعية، فضلاً عما أثارته من خلافات دولية، قد دفع بالهيئات الأجنبية وأصحاب القرار إلى مراجعة قيمة خدمة الدين، و آجال الجدولة، و البرامج الزمنية للإصلاح، و توزيع الأعباء وإيقاع التخصيص، والتعديات «المؤقتة» على قواعد السوق، ونسبة زيادة أسعار السلع الغذائية، وسرعة خفض حركة استيراد المواد اللازمة للصناعة، وتوفير المواد الغذائية الخ.....

ومثلما اضطرت المؤسسات الدولية شيئًا فشيئًا إلى تنويع أشكال التدخل فى القرارات الفنية /الاقتصادية وإلى ابتداع أشكال جديدة أكثر دقة، فهى مضطرة اليوم لمراجعة «و» تكييف» الخيارات والتسويات الاجتماعية التى تشملها برامج التكيف الهيكلى، من خلال قرارات أكثر دقة. فيلاحظ أن كثير من هذه المؤسسات يقدم على التعاون « و «التفهم»، إزاء سلسلة من القرارات السياسية البحتة، و ذلك بقدر أكبر مما كانت هذه المؤسسات ذاتها تتوقعه، حين كانت

تطرح نفسها كمعبر عن العقلانية والعلم المجرد. فهى لا تشارك فحسب فى تعريف معنى التكافؤ الاقتصادى والاجتماعى، لكنها تُعنى أيضًا بتقدير أهمية المجموعات الاجتماعية، وامكانيات ضغط الاستهلاك، بل وقياس مخاطر الانتفاضات. فهى تدلى برأيها فى ضرورة تعويض الأطراف الخاسرة والمتضررة، وفى التنازلات التى يجب تقديمها للجماعات ولقيمها ورموزها. وإذا كان قد ظهر فى بدايات تطبيق برامج التكيف الهيكلى، أن الهيئات الدولية تكتفى بتعريف واسع للمحددات والقيود الاقتصادية وأن الدول تحتفظ فى داخل هذا الإطار، بحق إدارة ما تفرضه هذه المحددات من نتائج، من خلال التحكيم بين بدائل مختلفة، وبناءًا على خيارات سياسية داخلية، فإن التاريخ القريب يوضح أن الهيئات الدولية لا يمكنها إلا أن تدخل فى علاقة «تعاون صراعى» مع الدول، لتعريف وتنفيذ هذه الخيارات والرهانات.

تشتت مواقع صنع القرار

أخيراً، فإنه أيًا كان الهدف الأوّلى من وراء «لا تسيس الاقتصاد»، فإن وضع الدول تحت وصاية برامج التعديل الهيكلى، قد أدى إلى قدر من التشتت والتدويل – غير المنسق – للقرارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية. و هو ما يشكل تحد للقدرة التنظيمية للسلطات السياسية و تقدير لمدى تمثيليتها وديمقراطيتها.

فمن جانب أول أدت الرغبة فى الحد من تدخلات الدولة إلى تشتت جغرافى ومؤسسى فى الوظائف التى كانت تقوم بها. فصنع القرار فيما يتعلق بالتوازنات الاقتصادية الكلية وبالاقتصاد الجزئى فى أدق تفصيلاته، يتم على أساس التفاوض مع المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى)، والضبط المالى يتم من خلال نادى باريس أو نادى لندن، و من خلال أجهزة خزانة دول أجنبية تتولى فحص الشروط الداخلية والخارجية للإئتمان. و بالمثل فإن مقاومة الفقر وتلبية الحاجات الأساسية توكل إلى منظمات متخصصة وتناقش

خطوطها العريضة فى البنك الدولى، كما أن أوضاع الأمن الغذائى تناقشها الدول المانحة للمساعدات الغذائية، على حين تناقش برامج تطوير البنية الأساسية والتنمية الزراعية فى إطار برامج التعاون الثنائى، وتلك المتعددة الأطراف مثل الصندوق الأوروبى للتنمية. أخيراً، ففى البلدان الفقيرة، أصبحت المنظمات الأهلية على درجة من القوة تسمح لها بأداء بعض وظائف الدولة بل وبلورة حركات اجتماعية تروج لأيديولوجيات – وافدة – تدور حول ظهور المجتمع المدنى.

إن تشتت الوظائف والمهام التى كانت الدولة تضطلع بها فيما سبق، له نتيجة أساسية ووظيفة – وإن ظلت ضمنية – هى إعطاء صانع السياسة الاقتصادية والخبير، قدر من الاستقلال إزاء الجماعات المحلية والصراعات السياسية التى يسعى لحلها. غير أن استقلال الاقتصاد عن السياسة، كهدف معلن لبرامج التكيف الهيكلى، لم يتحقق وفقًا للتصور المتوقع. فلم يحدث نوبان البعد السياسى لصالح اقتصاد السوق، وإنما نقل السلطة إلى قوى تدعى أنها ليست طرفًا فى الصراعات الاجتماعية وأنه ليست لديها أية مصلحة اقتصادية مباشرة فى الاختيارات المطروحة (٣٢). إن هذا الحياد ينظر إليه على أنه شرط فعالية الهيئات الدولية (٣٣). بل أن اللجوء إلى هذه الهيئات أصبح هو الضمان لكى لا تخضع الإدارة الاقتصادية للدول، لتأثير المصالح الخاصة.

ويعكس خطاب الخبراء هذا النزوع إلى الاستقلال عن السياسة المحلية ورهاناتها. حيث يدين ذلك الخطاب مخاطر تسخير السلطة السياسية، لخدمة المصالح الخاصة أو القطاعية أو الطوائفية (٣٣). وتغلب على نصوص الهيئات الدولية لغة المصلحة العامة، باعتبارها أمر واضح بذاته ويمكن تعريفه والتعرف عليه علميًا. لقد بلور الفكر الليبرالى فى العقود الماضية «اقتصاد سياسى جديد» يدور حول سلوك المؤسسات، حيث الصالح العام ما هو إلا حجة لتمرير مصالح البيروقراطية أو مصالح جماعات الضغط. وها هو الفكر الليبرالى اليوم يؤسس سلطته الدولية بالتأكيد على قدرة الهيئات الدولية على التماهى مع المصالح العامة

– ولسنا بحاجة إلى الإفاضة حول هذه المفارقة. كما أننا لسنا بحاجة أيضاً لكى نطبق على نصوص الهيئات الدولية، ذات المعايير التى تطبقها هذه المؤسسات على هيئات التخطيط المحلية.. وقد يكون من المغرى أن نكشف ما يدور على المستوى الدولى من زاوية منطق المصالح البيروقراطية، وتأثير جماعات المصالح والتفضيلات المذهبية التى تتخفى وراء شعارات الحياد العلمى والتوازن العالمى الأمثل.. وعوضاً عن الوقوع فى تجاوزات هذا «الاقتصاد السياسى التآمرى» الذى يستخدمه الخبراء للإقلال من شأن الدول، يبقى أن نأمل فى ألا يستمر الخبراء طويلاً فى تجاهل المحددات الاجتماعية / السياسية والأيديولوجية التى تقف وراء خياراتهم.

الإجراءات السياسية لصنع القرار

إن الإشادة بعدم تدخل الهيئات الدولية فى الخيارات الاجتماعية، قد أدت حتى الآن وللأسف إلى عرقلة التفكير فى الأدوات التى يمكن من خلالها – أو التى يتعين من خلالها – للأفراد والجماعات والطبقات المعنية، أن تؤثر فى هذه الخيارات. فالقول بالطابع اللاسياسى، يفضى فى هذه الحالة إلى تجاهل بل واحتقار الاختلاف فى المصالح والتفضيلات وازدراء الإجراءات اللازمة لكفالة تمثيل هذه المصالح المختلفة. فمن التأكيد على الطابع اللا سياسى للحلول التقنية، يتم الانتقال – وفق تقليد باريتو Pareto العتيد – إلى الإقلال من شأن الطابع السياسى لعمليات صنع القرار.

إن عدم الاهتمام بعمليات صنع القرار على المستوى الدولى ومن ثم بالديمقراطية، قد يكون مقبولاً فى ظل السلطة المحدودة للهيئات الدولية. أما مع تزايد هذه السلطة بفضل برامج التكيف الهيكلى، فإن الاهتمام بهذه العمليات يصبح ضرورياً.

إن الزيادة غير المخططة وغير المبرمجة فى سلطات الهيئات الدولية قد أدت حتى الآن إلى التعايش، داخل هذه الهيئات بين شذرات غير متجانسة من نظم سياسية مختلفة. حيث تتعايش أشكال «الحكم المشروط بنصاب» و الذى تحظى الحكومات الغنية بمقتضاه بثقل خاص، مع أشكال «التعاون بين الدول»، والتى تستند فيه الدول إلى مقولة السيادة الوطنية للحصول على المساواة القانونية ولرفض كافة أشكال الرقابة الخارجية على مدى تمثيلية الدولة. ويضاف إلى ذلك أحيانًا الإطراء على «حكومة الحكماء» أى الخبراء الذين يتمتعون بالشرعية العلمية والسياسية فى آن واحد، و على «حكومة الفضيلة»، مادام التنديد بدولة الرعاية الاجتماعية Welfare State قد أدى إلى الإشادة بدور العمل الخيرى فى مواجهة الفقر... لكنها قد تضيف على ذلك أيضًا شذرات من «حكم الأجهزة المالية» و الذى يصاحبه تقييم إيجابى لإستقلالية أجهزة الخزانة العامة و المصارف إزاء الدولة، بل أن بعض وظائف الدولة تعطى «كحق امتياز» لكبرى الشركات الخاصة، التى تضطلع ببعض المهام التى يحرم على الدولة الاقتراب منها، مثل تطوير وإيجاد ميزات مقارنة جديدة فى الدول النامية. بل أن هناك بدايات لمحاولة التوجه مباشرة إلى الجماهير، وذلك بتخطى القوى والأجهزة الوسيطة. و مثال ذلك حين تسعى الهيئات الدولية إلى الأخذ فى الاعتبار بمصالح وتطلعات الشعوب، بالقفز فوق الدول (٢٤).

أخيراً، فليس من المستبعد أن نشهد ظهور نوع من الديمقراطية الإدارية داخل الهيئات الدولية ذاتها، والتى قد ترجع إلى قدرتها على تعديل مواقفها الأصلية – حتى أكثرها دوغمائية – غير أن ذلك لن يأتى إلا كاستجابة للإنتقادات التى تواجهها هذه الهيئات، والمصاعب التى تعترض تطبيق برامجها، وأشكال المعارضة الاجتماعية التى يثيرها تطبيق هذه البرامج والسياسات.

الهوامش

١ - حيث لا يكون للدولة «الوصاية» إلا فى قليل من الحالات كتحريم استهلاك بعض المواد، و مواجهة المخالفات الاقتصادية مثل احتكار السوق.

٢ - فى مقال آخر حاولنا وصف الأسلوب الذى عمل به الليبراليون المعاصرون على عدم الكشف عن الطابع التراكمى لليبرالية إلا تدريجيا، بحيث ينشأ نوع من التداخل والتشابك، فيبدو كل اجراء للحد من تدخل الدولة كنتيجة حتمية، لإجراء ليبرالى سابق، ثم بعد ذلك سبباً لإجراء تحررى جديد :

J. Coussy, "Aspects internationaux de la crise," *Mondes en développement*, n°.56, 1986.

(الجوانب الدولية للأزمة).

٣ - يرجع هذا التعبير لـ R. Delorme, C. André اللذان استخدماه فى مجال مختلف تماماً فى كتاب : *L'Etat et l'économie*, Paris Le Seuil, 1983 (الدولة و الاقتصاد).

٤ - فيما عدا المساحة التى تشغلها بريطانيا وامريكا الشمالية و كذلك هولندا وسويسرا ظلت الحكومات، على الأقل حتى نهاية القرن التاسع عشر، تقوم بدور حماية الاقتصاد الوطنى من المنافسة الخارجية وعلى خلاف الليبرالية البريطانية المعادية للدولة، فليبرالية القارة الأوروبية تعشق الدولة،

G. Hermet, *Aux frontières de la démocratie*, Paris, PUF, 1983

(على هامش الديمقراطية).

٥ - إن النجاح الذى تلاقيه حالياً النظريات القائلة بتكوين الدولة عن طريق ديناميكية المجتمع الداخلية يعد بطبيعة الحال مكملاً لنجاح النظريات التى تعتبر الاقتصاد الدولى أداة لانهيار الدولة.

٦ - A. Tiano, *La Dialectique de la dépendance*, Paris, PUF, 1977

(جدلية التبعية)

٧ - حول موضوع «المنافسة أيًا كان الثمن» انظر أعمال Gérard Lafay وأبحاث مركز CEPII.

٨ - لقد أوضح C. Ominami جيداً تأخر دخول الدول النامية فى إطار الأزمة فى كتابه *Le Tiers Monde dans la crise*, Paris, La Découverte, 1986

(العالم الثالث فى الأزمة).

٩ – J. Coussy (dir.), "Déstabilisation des oligopoles internationaux? *Cahiers de l'ISMEA*, Série P, n°.31, 1988, n°, 11/12.

(احتكارات القلة الدولية هل تفقد استقرارها؟)

١٠ – التساؤلات الفرنسية حول استمرار مساندة فرنسا للاقتصاديات غير التنافسية واضحة تماماً فى

J. Adda et M.C. Smouts, *La France face au Sud*, Karthala, 1989

(فرنسا فى مواجهة الجنوب).

١١ – إذا كان نجاح هذه الدول يرجع فى بادئ الأمر إلى استغلال بعض المزايا المقارنة المتوفرة لديها مثل انخفاض سعر الأيدى العاملة، إلا أن استمرار هذا النجاح لم يتم إلا بايجاد مزايا مقارنة جديدة نشأت بفعل زيادة سرعة تراكم رأس المال و رفع الانتاجية.

١٢ – أن تكون تلك الأزمة ناتجة أيضاً عن أن بناء اقتصاديات متوجهة نحو الداخل يتطلب فترة أطول و أن هذا البناء قد توقف فى كثير من الأحيان قبل الأوان بسبب الأزمة المالية العالمية، أمر لا يمكن تجاهله.

١٣ – وفقاً لتقرير اليونيسف،

L'ajustement à visage humain, Paris, Economica, 1988

(التعديل الهيكلى ذو وجه انسانى).

١٤ – A. Lipietz, *Mirages et miracles. Problèmes de l'industrialisation dans le Tiers Monde*, Paris, La Découverte, 1985.

(سراب ومعجزات. مشاكل التصنيع فى العالم الثالث).

١٥ – المقصود بالطوبوية النيوكلاسيكية (فى مقابل النظرية الكلاسيكية الحديثة التى كانت تصور الواقع) هو شكل خاص من الكلاسيكية الحديثة يغلب عليه طابع البناء المعيارى. وهذه الطوبوية تعتمد فى تطورها على اتساقها الداخلى وتماسك منطقها الذاتى ولا تلجأ إلى الكشف عن الشروط السياسية لتطبيقها ومن ثم إثبات صحتها عملياً.

١٦ – J. Sochs, *Ressources, emploi et financement du développement: produire sans détruire. Le cas du Brésil*, Rapport introductif pour le séminaire du CENDEC, 1988.

(الموارد وفرص العمل و تمويل التنمية : انتاج دون تدمير، حالة البرازيل).

١٧- على نقيض النصوص العديدة التى كانت تركز خلال السبعينيات على نشر معايير الدول المهيمنة، أدى التحرر الاقتصادى فى كثير من الأحيان إلى تبنى المعايير الاجتماعية (أو غياب تلك المعايير) الخاصة بالدول الخاضعة.

١٨- لم يحدث الاعتراض على هذه الدول القوية إلا فى مرحلة لاحقة حين أدى ارتفاع مستوى الانتاجية إلى ضمان القدرة التنافسية، و عندما ازدادت قدرة العاملين على التفاوض نظراً لحجم سوق العمل و ارتفاع مستوى التطلعات و سوف يتضح فيما بعد أن هذه الدول لم تكن دول محدودة السلطات إلا ظاهرياً.

١٩- خلال الخمسة عشر سنة الماضية زادت قيمة الرعاية الاجتماعية بسرعة أكبر بكثير من زيادة المرتبات فى الولايات المتحدة وفقًا لما كتبه J. Poterba, R. Dornbush

C. Summers

"L'industrie manufacturière dans l'Amérique de demain", *Economie Prospective Internationale*, 4e trimestre 1988.

٢٠- هذا ما يفسر استمرار الصراع بخصوص تفسير سبب البطالة: هل هو التخلى عن الرعاية الاجتماعية أم الحفاظ عليها.

٢١- انظر أعمال R. Boyer و J. Mistral و J.L. Reiffers.

٢٢- لا اعتراض على شرعية الأهداف السياسية فى ذاتها. غير أن وجه الاعتراض هو أن تحقيق تلك الأهداف يفرض «تكاليف» لا تستطيع الدولة تحملها.

٢٣- بما أن الدائنين لا يتنازلون عن الديون بل يوافقون على إعادة جدولتها، فهم يشترطون دفع جزء من الفوائد واستهلاك الديون مقابل تدفقات رأس المال الجديدة. ومن شأن هذا الأسلوب أن يحرم الدول من حرية تخصيص مدخراتها الداخلية (التى تخصص لخدمة الدين)، وأن يعوضها (كلياً أو جزئياً) عن ذلك بتوفير رؤوس أموال أجنبية يخضع استخدامها «للمشروطية». ولقد حاولنا توضيح و قياس تلك القيود فى:

"*Contraintes exterieures et politique économique de Madagascar*" Rapport pour le ministère de la coopération, 1986.

(القيود الخارجية و السياسة الاقتصادية لمدغشقر).

٢٤- كان يحجب العجز فى الميزانية داخل حسابات غير خاضعة للرقابة وأن تخلق وظائف عامة جديدة عوضاً عن تلك التى تُجبر الدولة على إلغائها، الخ.....

٢٥- نظراً لتنامى دور المنظمات غير الحكومية و التشجيع الرسمى على التعاون اللامركزى جردت الدول من نشاطات عديدة خارجة عن نطاق السوق : الصحة - التعليم

والتدريب – إدارة التعاونيات – مقاومة الفقر – التمويل قصير الأجل – تنشيط الريف – تشجيع المشروعات الصغيرة... الخ. وفى بعض الدول، ولا سيما الأقل تقدمًا، تقوم المنظمات غير الحكومية بتنظيم وتمويل قطاعات بأكملها من السياسة الاجتماعية. علاوة على ذلك فإن هذه المنظمات كثيرًا ما تعتبر نفسها أدوات المجتمع المدنى و تستخدم خطابًا معاديًا للدولة. و تحصل فى المقابل على مساندة التيارات المعادية للدولة للقيام بالنشاطات التى لا يمكن أن يتولاها السوق، فى حالة رفع يد الدولة عنها، و التى يفضل تركها لقطاع الجمعيات الخيرية و ليس للحكومة. وكما يحدث فى كل مكان، فان انتقاد نظام الرعاية الاجتماعية يؤدى إلى ازدهار الجمعيات وأحيانًا إلى أن تسترد «الأعمال الخيرية» مركزها بعد أن حاول هذا النظام تحديد دورها والقضاء على الجانب «المهين» فيها.

٢٦– لقد ندد بعض الخبراء بالسياسة التى كانت تطبق من قبل وخاصة باستراتيجيات اختلال التوازن وإحلال الواردات، كما ندد الرأى العام العالمى (والوطنى فى حالة حرية التعبير) بعدم عدالة توزيع الدخول لو السلطات والذى لم يُعد له ما يبرره فى الحقبة الجديدة.

٢٧– J.F. Bayart, *L'Etat en Afrique. La politique du ventre*, Paris, Fayard, 1989.

(الدولة فى افريقيا، سياسة ملء البطون) مترجم إلى العربية.

٢٨– أوضح Y. Fauré و B. Contamin كيف استطاعت حكومة ساحل العاج عند بداية تطبيق عملية التكيف، العودة إلى مركزية الموارد والسلطات وذلك على حساب الشركات العامة.

"La restructuration des entreprises publiques en Côte d'Ivoire", Rapport CNRS, 1987

(إعادة التنظيم الهيكلى للشركات العامة فى ساحل العاج) و

"La bataille des entreprises publiques en Côte d'Ivoire", Karthala, 1990.

(معركة الشركات العامة فى ساحل العاج).

٢٩– فعملية تخصيص الموارد التى تتجاهل عمدًا بعض الاحتياجات الأساسية للدولة قد تكون فيما بعد طلب إغاثة طوارئ.

٣٠– Richard E. Feinberg, "International finance and investment: a surging public sector" in J.W. Sewel, R.E. Feinberg and V. Kallab (ed.).

US Foreign Policy and the Third World Agenda 1985 - 1986, Washington, Overseas Development Council, 1985.

٣١- لقد أوضحنا هذا التطور فى

J. Coussy, "La zone franc: logique initiale, infléchissements ultérieurs et crise actuelle" in Daniel C. Bach, Anthony A. Kirkgreene, (dir.), *Etats et Sociétés en Afrique francophone, Paris, Economica, 1993.*

(منطقة الفرنك : المنطق الأولى، والتحولات والأزمة الحالية).

٣٢- عدم التورط هذا يشكل هدفًا يبنى على أساسه التنظيم الإدارى لتلك المنظمات ويظهر على سبيل المثال فى تنقلات الموظفين بين المناطق الجغرافية المختلفة وفى أساليب العمل مثل وضع أنماط موحدة يتم تطبيقها فى كافة الدول.

٣٣- قيام المنظمات الدولية بوضع وتعميق نظرية «الباحثون عن الريع» وقيامها أيضًا بتحليل «الاقتصاد السياسى المبنى على الحماية» وبقياس ما أحدثته تكتلات المصالح من تناقضات فى التعريفة الجمركية، .... الخ. و تشترك كل هذه المنظمات فى التنديد بتورط الإدارات الوطنية فى الصراعات المحلية وبكونها فى حكم وطرف فى هذه الصراعات فى آن واحد.

٣٤- تتجه المنظمات غير الحكومية بصورة متزايدة إلى تعيين نفسها كممثل مباشر للشعوب أمام المنظمات الدولية.

تحرير سوق العمل فى مصر
المصاعب والعقبات(*)

فرانسـواز كليمان
CEDEJ
ترجمة سامية رزق

إن عملية تخفيف الهيمنة المباشرة للدولة على كل من النشاط الاقتصادى والحياة السياسية، والتى بدأت بنهاية الستينيات، لم تتمخض حتى يومنا هذا إلا عن بعض التعديلات الطفيفة فى قانون العمل لسنة ١٩٥٩ والتعديلات التى أدخلت عليه عام ١٩٦٢. إذ لم تمس أسس الميثاق الاجتماعى الذى وضع فى إطار الدستور المؤقت لسنة ١٩٦١ ومن بعده الدستور الدائم. و الواقع أن الزيادة الهائلة التى طرأت على حركية العمالة، والناجمة عن الارتفاع المفاجئ فى أسعار النفط، قد جعلت أى تعديل فى الإطار التشريعى غير ذى فائدة أو فاعلية - بيد أن برنامج التكيف الهيكلى الجارى حاليًا قد وضع مسألة التغيير الجذرى لتشريعات العمل فى دائرة الاهتمام، فانخفاض الطلب على الأيدى العاملة فى

(*) نشرت هذه الدراسة فى العدد ٢٠ لسنة ١٩٩٤من مجلة *Egypte Monde arabe*.

مصر والخارج دفع العاملين إلى الاحتفاظ بوظائفهم فى وقت تتضمن فيه إعادة هيكلة قطاع الأعمال خفضاً ملموساً فى أعداد العاملين، ناهيك عن أن المرتب / الأجر أصبح مصدر الدخل الوحيد للغالبية العظمى من ذوى المرتبات والأجور الزهيدة، بعد أن تبددت فرص تعدد الأنشطة.

إن خفض سعر صرف الجنيه وارتفاع أسعار المنتجات المحلية وكذلك الفائدة على الودائع والقروض بالعملة المحلية، قد كشف عن المديونية الضخمة لشركات قطاع الأعمال العام و الشركات الخاصة، والموروثة عن موجة الاسراف فى الاستثمارات التى واكبت الحقبة النفطية ولأن القائمين على إدارة هذه الشركات لا يستطيعون الاعتماد على إلغاء ديونها. نظراً لما تمثله مديونية الشركات من ثقل فى توظيفات الجهاز المصرفى المصرى، وليس بامكانهم كذلك التعويل لا على زيادة مطردة فى مبيعات شركاتهم فى ظل ركود الأسواق المحلية والخارجية، ولا على انخفاض أسعار المدخلات فى ظل التزام الحكومة بإلغاء التحكم الإدارى فى الأسعار، لذلك فإن الحل الوحيد الذى يبدو متاحاً أمام هؤلاء المديرين من أجل إصلاح أوضاع شركاتهم المالية هو خفض تكلفة العمل وزيادة انتاجيته التى مازالت متدنية نتيجة لنظام عمل تم تصميمه فى ظل نظام مختلف للأسعار النسبية. ففى ظل نظام التخطيط المركزى كان تحديد الأسعار و إلحاق العمال بمراكز الإنتاج يقوم على اختيارات سياسية و اجتماعية و ليست اقتصادية بالمعنى المعروف فى اقتصاد السوق.

ويرمى مشروع إصلاح وتوحيد قوانين العمل الذى ساهمت فى تصميمه منظمة العمل الدولية بتوصية من البنك الدولى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى إلى تحقيق ذلك، ويندرج ضمن حزمة من التعديلات التشريعية لإعادة تنظيم القطاعين العام والخاص المشترك وتوحيد قوانين الاستثمار و كذلك إصلاح القوانين المنظمة للنشاط النقابى والتأمينات الاجتماعية والمعاشات.

لقد تم الإعداد لمشروع القانون الجديد من خلال لجنة يترأسها اثنان من الخبراء أحدهما رجل قانون من منظمة العمل الدولية والآخر استاذ جامعى مصرى بالاستعانة بعدد من القانونيين المتخصصين وممثلين عن القوى الاجتماعية والمؤسسات التى يريد كل من الحكومة المصرية و منظمة العمل الدولية إشراكها فى تنظيم علاقات العمل فى صورتها الجديدة، و من بينها اتحاد الصناعات والنقابات العامة والاتحاد العام للنقابات واتحاد الصناعات ومنظمات رجال الأعمال ووزارة العمل، بحيث تمثل جميع الأطراف (أصحاب العمل، العاملين، الدولة). أما اللجان النقابية و الأحزاب السياسية المعارضة فلم تشارك فى إعداد المشروع إلا بصورة غير مباشرة من خلال جلسات «الاستماع» التى دعى إليها سياسيون و نقابيون ينتمون إلى التيارات السياسية المختلفة.

وأثناء مراحل إعداده المتتالية تسربت أجزاء من نصوص مشروع القانون الجديد الذى لم يعلن عنه رسمياً حتى القيام بعرضه أمام البرلمان، مما أتاح لصحف المعارضة «الأهالى، الشعب»، نشر مقتطفات منه فى إطار حملة معارضة بالاشتراك مع التيارات النقابية التى تقف ضد هذا المشروع.

وبذلك فإن أول نزاع عمل كبير منذ أن دخل التكيف الهيكلى حيز التنفيذ قد حدث متزامناً مع إطار اعداد مشروع قانون العمل والسرية النسبية التى أحاطت به و القلق الذى يثيره فى الأوساط العمالية. و اندلع هذا النزاع فى شركة «مصر للغزل الرفيع» بكفر الدوار فى أواخر شهر سبتمبر ١٩٩٤ عقب شروع إدارة الشركة فى تطبيق أحكام القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الخاصة بحوافز الإنتاج وإنهاء العقود المؤقتة، و مع أن هذا النزاع لم يكن مرتبطاً بصورة مباشرة بتعديل قانون العمل إلا أنه يوضح مغزى هذا التعديل.

إضراب سبتمبر ١٩٩٤ فى كفر الدوار

تعد شركة كفر الدوار للغزل الرفيع التى تضم ١٢٠٠٠ عامل ثانى كبرى شركات النسيج بمصر بعد شركة المحلة الكبرى، وقد قام بتأسيسها، كما هو حال شركة المحلة الكبرى، بنك مصر فى الثلاثينات وهى فترة انخفاض أسعار القطن المصرى فى الأسواق العالمية وإغلاق السوق المحلية أمام استيراد الأنسجة. وأنشئت هذه الشركة على نمط المصانع الأوروبية الكبرى فى نهاية القرن التاسع عشر، فهى عبارة عن مجمع متكامل لإنتاج واسع النطاق مبنى على نمط تقسيم العمل التيلورى (Taylorism). ويضم مدينة عمالية ومستشفى ومدارس ومحلات تجارية و مراكز تجارية بهدف تمكين العمال من التفرغ لمهام الإنتاج، و حيث أن شركة «الغزل الرفيع» قد تخصصت فى صناعة غزل ونسيج القطن المصرى الخام فهى تجسد مثالاً للمشاكل التى تواجه الصناعة القطنية فى مصر، ألا وهى تحويل كميات كبيرة من خامة رفيعة الجودة و مرتفعة الثمن إلى منتج رخيص، وبما أن الشركة تقع فى وسط حقول القطن فهى بذلك لا تستطيع استخدام الأقطان المستوردة الأقل سعراً. ومن جهة أخرى، ونظراً لعدم توافر معدات الصباغة والطباعة داخل مصانعها، تضطر الشركة إلى التعاقد من الباطن، لتجهيز منتجاتها، مع شركة «شقيقة» مجاورة وهى شركة مصر البيضا للصباغة والتجهيز التى يعتمد نشاطها الأساسى على طلبيات شركة الغزل الرفيع.

وشأنها شأن مصانع النسيج العامة الأخرى كانت شركة كفر الدوار ملزمة حتى عام ١٩٧٤ بتوفير المنتجات للتصدير فى عمليات التبادل التجارى بين مصر ودول مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة COMECON ، بالإضافة إلى إمداد السوق المحلية بالمنتجات النسجية الرخيصة وذلك دون أن تمدها الخطة بالموارد اللازمة لتجديد آلاتها، وفى عام ١٩٧٦ حصلت شركة كفر الدوار للغزل الرفيع وشركة المحلة الكبرى على أول قرضين من جهات خارجية، إذ حصلت

مصر المحلة على قرض هيئة المعونة الأمريكية، ومصر كفر الدوار على قرض مشترك للبنك الدولى والصندوق العربى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (A.F.E.S.D.) وكان من بين أهداف وشروط هذين القرضين، إلزام الشركة المستفيدة بتشييد مبان للآلات الجديدة، علاوة على المبانى والآلات القائمة، بهدف زيادة الطاقة الانتاجية الغزلية وسط أهم مناطق زراعة القطن مما يشجع على تصنيعه محلياً بدلاً من تصديره خاماً، وهنا نشير إلى تناقض واضح بين شكل تخصيص هذين القرضين وشروطهما وتوصيات كل من البنك الدولى والمعونة الأمريكية الخاصة بالاحتفاظ بالقطن المصرى طويل التيلة للتصدير واستيراد أقطان قصيرة أقل سعراً للتصنيع المحلى، كما يتناقض هذا الاستثمار مع حظر استخدام الأقطان المستوردة فى المغازل التى تقع وسط حقول القطن منعاً لإصابة المحصول المحلى بالآفات المنقولة من الأقطان المستوردة، وعلاوة على ذلك إذ حصلت الحكومة المصرية على قرض البنك الدولى بسعر فائدة تفضيلى ٤٪ سنوياً، فإنها أعادت إقراضه مناصفة لشركتى الغزل الرفيع وصباغى البيضا بسعر فائدة ٩٪ سنوياً بموجب عقد ينص على أن تحتسب قيمة خدمة الدين بالجنيه المصرى على أساس سعر الصرف وقت حلول موعد تسديد الأقساط.

بيد أن قرض الصندوق العربى للتنمية قد توقف إبان قطع العلاقات بين مصر ودائنيها العرب على إثر اتفاقية كامب ديفيد مما اضطر شركة الغزل الرفيع وشركة البيضا على اقتراض المبالغ الناقصة لاتمام المشروع المشترك، وحدث أن تأخر موعد تشغيل وحدات الغزل الجديدة بكفر الدوار بسبب الحريق الذى اندلع بها بينما كانت الفوائد المستحقة لا تزال تتراكم، وتزامن تاريخ استحقاق سداد القرض وفوائده فى أواخر الثمانينات مع شروع الشركة فى تنفيذ خطة واسعة النطاق لإحلال آلات النسيج، ومع ارتفاع سعر القطن ارتفاعاً باهظاً، علاوة على ذلك ساهمت إدارة الشركة، تمشياً مع مفهوم الدور الأبوى للشركة الكبيرة فى إقليمها، مساهمة سخية فى تمويل الأنشطة الثقافية والنقابية وأنشطة الإدارة

المحلية وفى تأسيس شركات خاصة مشتركة وتجديد البنية الأساسية الصحية وبناء المساكن والملاعب الرياضية الخاصة بموظفى الشركة.

هذا السخاء، علاوة على اتباع سياسة مرنة فى إدارة العمالة، وكذلك مدّ العملاء بتسهيلات ائتمانية كبيرة بغرض زيادة المبيعات، ربما ساهم فى صيانة حالة السلم الاجتماعى فى هذه المنطقة التى اشتهرت فى سبتمبر ١٩٨٤ «بإضراب رمضان» الذى كان بداية لسلسلة من نزاعات العمل التى هزت قطاع الغزل والنسيج لمدة ثلاث سنوات متتالية. وفى المقابل ربما تسببت هذه السياسات فى أن وصلت ديون الشركة فى أواخر ١٩٩١ إلى ٣٠٠ مليون جنيه مصرى مثَّل السحب على المشكوف ٣٠٪ منها مقابل مبيعات بلغت ٣٦٠ مليون جنيه مصرى. وعلى إثر صدور قانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المنظم للقطاع العام تم إعادة تشكيل الشركات القابضة الثلاثة الخاصة بتجارة القطن وتصنيعه وبيع المنتجات للمستهلك حيث تكونت ثلاث شركات قابضة تشرف كل منها على عدد من الشركات التابعة للهيئات العامة الثلاث المنحلة، (الغزل وللقطن والتجارة الداخلية والاستهلاك) و هذه الشركات القابضة شأنها شأن كل الشركات القابضة العامة تخضع جميعها لسلطة وزارة قطاع الأعمال العام و إعادة التشكيل هذا، والذى كان يستهدف إعمال المنافسة بين الشركات التابعة داخل كل من القطاعات الثلاثة (القطن وتصنيعه وتجارة منتجاته) من أجل كسر الاحتكارات العامة وإقرار المساواة بين المنشآت العامة والخاصة، قد أدى فى الواقع إلى زيادة الترابط والتضامن بين كل الشركات العامة التابعة داخل هذه القطاعات الثلاثة.

وفى ظل إعادة تشكيل الشركات القابضة انتقلت شركة كفر الدوار للغزل الرفيع من الشركة القابضة للغزل، الذى أصبح يترأسها مدير كفر الدوار السابق، إلى الشركة القابضة لتصنيع المنسوجات والتجارة و عين لها مدير جديد. وقد أعلن المدير الجديد الذى وصفه رئيس الوزراء، على سبيل التدليل (ووفقًا لما جاء

فى جريدة الشعب) «بيلدوزر» النسيج أنه سيتولى تصحيح المركز المالى للشركة بداية بإلغاء تمويل أنشطة وجهات بعيدة عن النشاط الإنتاجى للشركة.

وبفضل ما أصاب محصول القطن ومخزونه فى آسيا من دمار فى صيف ١٩٩٣ تمكنت شركة الغزل الرفيع وكافة الشركات المصرية العاملة فى قطاع القطن من تصريف مخزون منتجاتها وتحويل خسائرها المالية إلى فائض مؤقت خلال موسم ١٩٩٤/٩٣، ووقع أعضاء اللجنة النقابية المنتخبة تحت تأثير المدير الجديد الذى وصفوه بـ «المستبد العادل» حسب جريدة الشعب، وعليه فقد رحبوا بنظام الحوافز والجزاءات الذى وضعه لإعادة الإنضباط بالمنشآت كما رحبوا بتنظيم للعمل يهدف إلى الحد من الإسراف فى الوقت والمواد الخام. وبذلك فاز من أسماه النقابيون بـ «منقذ كفر الدوار» بتأييد القاعدة والقمة معًا، و وفق صحافة المعارضة، فقد ذهب بخطته الإصلاحية إلى حد حرمان ١٦٠٠ عامل من الحوافز لمدة ٣ أشهر بسبب التأخير عن مواعيد العمل أو القيام بإجازات مرضية، ونقل عددًا من رؤساء الأقسام وفصل ٢٠٠٠ موظفًا بعقود مؤقتة كان قد تم تجديد بعضها على مدى ست سنوات متتالية، كما حرم ٣٠٠ عامل غير منضبط من الحوافز «مدى الحياة».

الصراع وآثاره المباشرة

وفقًا لما نشرته صحف المعارضة، فقد أدى تعميم هذه الاجراءات على كافة القطاعات إلى اعتصام العمال بالمصنع الرئيسى فى يوم الجمعة ٣٠ سبتمبر ١٩٩٤ عند تغيير الوردية حيث انضم عمال وردية الفترة المسائية إلى من كانوا يعملون الفترة الصباحية.

وفى اليوم التالى تم حصار المصنع وقطع التيار الكهربائى، ثم تمكن المحافظ، ومعه وزير العمل والسكرتير العام لنقابة عمال النسيج، من إقناع المعتصمين بمغادرة المكان مقابل وعدهم بإلغاء اجراءات الفصل والنقل وإلغاء

الحوافز وبوقف المدير عن العمل. غير أن صداماً وقع مع قوات الأمن المنتشرة فى المدينة العمالية وَقُتل ثلاثة أشخاص من غير العاملين من بينهم طفل أصيب بطلقة طائشة أثناء عودته من المدرسة، مما دفع بالبعض من سكان الأحياء المحيطة إلى تعطيل خط السكة الحديدية بين كفر الدوار والاسكندرية وردمه بالحجارة. ونتيجة لهذه الأحداث تم القبض على ٧٠ شخصاً من بينهم ١٤ عاملاً، ثم أطلق سراحهم بكفالة. وقيل فى صحف المعارضة أنه فى فجر الأحد ٢ أكتوبر قامت أجهزة الأمن بالقبض على ٢٤ عاملاً من منازلهم بناءًا على القوائم التى قد تكون إدارة المصنع قد قدمتها.

وبعد ظهر هذا اليوم تجمع عمال الوردية الصباحية بشركة البيضا المجاورة لدى خروجهم من المصنع وأعلنوا تأييدهم ومساندتهم للعمال المسجونين، فأطلق سراح هؤلاء بعد ذلك ببضعة ساعات بكفالة مالية، وأغلق مصنع الغزل الرفيع لمدة أسبوع ووضعت مدينة كفر الدوار فى حالة طوارئ. وفى الأسبوع التالى، تجمع ٤٠٠٠ عامل (أى ما يعادل خمس إجمالى العاملين وفقًا لما جاء بجريدة الشعب) من شركة الغزل بالمحلة الكبرى أمام مقر اللجنة النقابية لتقديم مطالبهم المتعلقة، كما فى كفر الدوار، بتعديل نظام الحوافز والجزاءات والأخذ بنظام توزيع الوجبة الغذائية عينيًا كما هو متبع فى الصناعات الأخرى بدلاً من صرف ١٢ جنيهًا شهريًا. عقب هذا التجمع تم القبض على ١١ من النقابيين ومدرس من المدرسة الفنية للنسيج من المنتمين إلى حزب العمل وحزب التجمع والحزب الناصرى، وأودعوا فى سجن طنطا لتفادى تكرار أحداث كفر الدوار.

وتحسبًا لانتشار هذا النزاع وامتداده، فقد تبنت الحكومة سياسة تهدئة الموقف، وعقد مدير شركة كفر الدوار – الذى أعيد إلى منصبه – اجتماعًا مع رؤساء الأقسام لتشكيل لجان تقوم بدراسة مشاكل العمالة. إلا أن عودة المدير قد أثارت – وفقًا لما ذكرته جريدة الشعب – بعض الاحتجاجات كالتوقف المؤقت عن العمل والتظاهر داخل المصنع وخارجه فى مدينة كفر الدوار، حيث طالب

المضربون بتثبيت عمال العقود المؤقتة وبالإحتفاظ بالحوافز. ووفقًا لنفس الجريدة، فإن الخسائر التى تكبدتها الشركة – والتى تزايدت قيمتها بسبب الإضراب وتوابعه – قد تكون بلغت ملياراً من الجنيهات المصرية كما بلغ السحب على المكشوف ٧٥٠ مليون جنيهاً. وفى نفس الأسبوع قام وزير قطاع الأعمال، يصاحبه وزير العمل، بعقد سلسلة من جلسات الاستماع لتوضيح الأمور أمام أمناء اللجان النقابية فى الشركات العامة بمحافظات البحيرة والاسكندرية والغربية وكذلك فى ضاحية شبرا الخيمة الصناعية. وفى يوم الأربعاء ١٩ أكتوبر ١٩٩٤ عقد وزير العمل والسكرتير العام لنقابة عمال النسيج اجتماعًا بالقاهرة ضم أمناء اللجان النقابية لجميع شركات النسيج. أما عرض قانون العمل الجديد الذى كان قد تحدد تقديمه مجلس الشعب خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٤ وفقًا للإتفاق الذى أبرم بين الحكومة المصرية ومنظمة العمل الدولية (ILO) فقد تم تأجيله.

استقراء جديد للإضراب فى مصر على ضوء ظروف تحرير سوق العمل

لا يزال القانون المصرى حتى الآن يجرّم الإضراب وإن كان لا يعاقب عليه. منذ أن وقعت مصر على الاتفاقيات الدولية و حتى الآن، تنظر السلطات العامة إلى الإضراب على أنه من مؤشرات الأخطاء فى الإدارة بينما يعتبره العمال ملاذهم الأخير عند وقوع الظلم عليهم. فعلاقات العمل الأبوية قد أصبحت إحدى مكونات النظام الاجتماعى بتقنينها داخل تشريعات العمل المتتالية حيث تضمن هذه العلاقة للعامل وظيفته و الحد الأدنى من الأجر مقابل خضوعه التام لصاحب العمل، كما تسمح الدولة لنفسها بردع مخالفة النظام القائم نظير التزامها الأخلاقى بتوفير القوت للعاملين بها. و حيث أن مواصفات العمل لا يحددها عقد العمل بل العلاقة الأبوية بين الطرفين، فالأجر يدفع للعامل نفسه عن

شهاداته وأقدميته و ليس عن العمل الذى يقوم به. إن الثنائية التامة الناجمة عن ذلك بين الأجر والعمل تعوق تعزيز الانضباط وزيادة الإنتاجية وخفض التكاليف التى تفرضها حالة الكساد فى السوق المحلية.

و فى هذا الصدد يعد تغيير طبيعة علاقة العمل من أهم عناصر عملية تحرير الاقتصاد المصرى الجارية حاليًا فلابد، حتى يرتبط سعر العمل بالعرض والطلب شأنه شأن السلع الأخرى، من رفع القيود والالتزامات الأدبية التى تحملها صاحب العمل وفقًا للعقد الذى أدخله النظام الناصرى.

هذه هى الأسباب التى من أجلها الغيت فى مشروع قانون العمل كافة العوائق القانونية أمام فصل العامل كما كان يتمنى أصحاب الشركات. وحرصًا على احترام التوازن بمعناه الليبرالى بين حرية صاحب العمل وحرية العامل فقد تم ادخال مفهومى «المفاوضة الجماعية» و «حق الإضراب» فى القانون المصرى. و من جهة أخرى، تمسكًا بالتقليد الأبوى وإدراكًا لتوازن القوى الاجتماعية على الساحة السياسية المصرية، وضع المشرع قيودًا صارمة على ممارسة حق الإضراب وقصر التمثيل العمالى الجماعى على قيادة النقابة العامة syndicat unique de branche. وعلى الجانب الآخر ينص مشروع قانون النقابات، الذى يعتبر مكملاً لمشروع قانون العمل، على مد فترة نيابة النقابيين المنتخبين الذين يشغلون المناصب القيادية فى النقابة – و لذلك فإن المفاوضة الجماعية التى صممها المشرع المصرى والتى تحل محل التدخل المباشر للدولة فى تنظيم علاقات العمل. قد تستند إلى القيادات النقابية المحترفة و الأقل تأثرًا بضغوط قاعدتهم العمالية فى تمثيل العمال.

وينص مشروع القانون أيضًا على دور «الوسيط» (محاكاة للنموذج الفرنسى) فى حالة فشل وساطة اللجنة الثلاثية. ذلك و يحرم قانون العمل الجديد القيام بإضراب خلال فترة المفاوضات والوساطة وكذلك أثناء فترة صلاحية الاتفاقية الجماعية السابقة، ويرمى المشرع من وراء تحديد حق الإضراب والتمثيل

العمالى فى حالة النزاع إلى تعزيز مركز صاحب العمل ومركز الدولة والحد من «المكاسب» المدرجة فى العقود الجماعية فى فترة التقشف وإعادة البناء. والواقع أن الهدف من «المفاوضات الجماعية» التى جاءت فى القانون الجديد هو فك مركزية إدارة علاقات العمل التى تميزت بالطابع الأبوى حتى يحل أصحاب الشركات والنقابات والإدارة المحلية لوزارة العمل محل الحكومة المركزية.

الإضراب كمنظم للأجور فى سوق العمل

من خلال الإجراءات الطويلة والمعقدة التى تمر بها المفاوضات الجماعية، ومن خلال القيود المفروضة على حق الإضراب، يرمى المشرع إلى الحد من حدوث الإضرابات فى الوقت الذى تهدد فيه حدة الصراعات الاجتماعية بتكاثرها. والواقع أن الإضراب، رغم تحريمه قانونًا، قد مورس كثيرًا منذ عام ١٩٦٨ خاصة فى مرحلتى التقشف قبل وبعد الحقبة النفطية (١٩٧٩ - ١٩٨٥). فخلال فترة الرخاء القصيرة هذه، أتاح كل من الهجرة و ازدهار النشاط الاقتصادى المحلى حلولاً فردية لمشكلة تدهور الأجور فى القطاع العام مما أدى إلى انكماش الحركات المطالبية مقارنة بمستواها خلال الفترة السابقة. و على عكس ذلك، حدث خلال (١٩٦٨ - ١٩٧٨) خلال فترة الركود الاقتصادى في أعقاب انخفاض أسعار النفط (١٩٨٥ - ١٩٩٤) أن تعددت الإضرابات وأدت إلى رفع الأجور الحقيقية حيثما فشلت الآليات القانونية الجماعية فى وقف تدهورها. وهناك علاقة واضحة فى قطاع النسيج العام بين نزاعات العمل المعلنة والتغيرات التى تشهدها الأجور. فمتوسط الأجر الحقيقى فى هذا القطاع قد ظل ثابتًا حتى عام ١٩٨١، ثم ارتفع بنسبة ٢٠٪ خلال عام ١٩٨٢ و انخفض مرة أخرى فى عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٥ حتى وصل فى عام ١٩٩٠ إلى مستوى أدنى مما كان عليه فى عام ١٩٧٥. أما فيما يتعلق بعدد العاملين فقد تزايد هذا العدد تدريجيًا حتى عام ١٩٨٢ ثم تناقص سريعًا حتى انحدر فى عام ١٩٨٦ إلى أقل من مستواه عام ١٩٧٥، ولم

يعد يمثل فى عام ١٩٩٢ سوى ٦٠٪ مما كان عليه عام ١٩٨٢، و بذلك أصبح مجموع الأجور الحقيقية فى قطاع النسيج فى عام ١٩٩٢ نصف ما كان عليه عام ١٩٨٢.

ذلك و قد بدأت موجة الإضرابات الأولى لما بعد عام ١٩٦٧ فى المحلة الكبرى (١٩٧١)، ثم امتدت إلى حلوان (١٩٧٤) فالمحلة الكبرى مرة أخرى عام (١٩٧٥)، وبلغت ذروتها فى عام ١٩٧٦ أثناء أول انتخابات نقابية منذ عام ١٩٦٤. وقد استغلت المعارضة اليسارية هذه الانتخابات لشن حملتها السياسية التى أدت بالفعل إلى انتخاب عدد كبير من النقابيين اليساريين والناصريين. كما أن أحداث يناير ١٩٧٧ التى أثارتها زيادة سعر الخبز قد اندلعت شرارتها بمظاهرة عمال الغزل بحلوان، فتبنت الحكومة آنذاك سياسة «العصا والجزرة» متمثلة فى اعتقال زعماء نقابيين ومناضلين سياسيين وإقامة الدعوى عليهم من ناحية، ومن ناحية أخرى فى زيادة الأجور وإتاحة الفرصة أمام عمال الشركات الأكثر معارضة للإنتقال إلى وظائف إدارية فى المكان الذى يختارونه على أن يظل مرتبهم كما هو. لقد نجحت هذه الاستراتيجية فى خفض عدد عمال مصنع حلوان بنسبة ١٠٪ فيما بين ١٩٧٦ و ١٩٨٠ و انخفاض طفيف فى متوسط الأجر فى عام ١٩٧٩.

وفى عام ١٩٧٩ وخلال الدورة الثانية للانتخابات النقابية نشطت حركة المطالبة العمالية مرة أخرى رغم استمرار تطبيق قانون الطوارئ وقيام النائب العام بإلغاء ترشيحات المعارضة، و زاد التوتر السياسى إثر رفض اليسار لاتفاقيات كامب ديفيد وتطبيع العلاقات مع إسرائيل، وارتبطت اعتقالات العناصر النشطة على الساحتين السياسية والنقابية فى عام ١٩٨١ بالحوار السياسى أكثر من ارتباطها بالصراعات المتعلقة بالعمل التى اختفت من الساحة حتى عام ١٩٨٥. و كان من شأن زيادة الهجرة والرواج الاقتصادى داخل البلاد أن فتح مجال البحث عن حلول فردية. ومن جهة أخرى، أدت سياسة الاستثمارات

الضخمة فى القطاع العام الصناعى إلى زيادة واضحة فى التوظف وارتفاع متوسط الأجر الحقيقى فى الفترة ما بين ١٩٧٥ و ١٩٨٢. وأخيراً فقد أعقب اغتيال الرئيس أنور السادات فترة من التهدئة السياسية وفتح «الحوار الوطنى» مع قوى المعارضة المختلفة، كما تم إطلاق سراح كافة المعتقلين وزيادة الأجور الحقيقية. وبذلك لم يشهد قطاع النسيج (العام)، الذى استمرت فيه زيادة الأجور حتى عام ١٩٨٢ (فيما عدا عام ١٩٧٩) أية اضرابات ذات أهمية حتى عام ١٩٨٥. ويوافق عام ١٩٨٣ وعام ١٩٨٤ بداية إعادة تنظيم قطاع الغزل والنسيج (العام) وإنشاء الهيئة العامة للصناعات النسيجية تحت قيادة حازمة قررت تجميد المرتبات الأسمية مما أدى إلى خفض الأجور الحقيقية خلال عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٤.

و قبل عقد الدورة الثالثة للانتخابات النقابية فى عام ١٩٨٣، زاد خفض الأجور الحقيقية من تنشيط حركة المطالبة العمالية من جديد، و فى عام ١٩٨٥ اندلع نزاع دام عدة أسابيع فى شركتى غزل المحلة الكبرى و اسكو بالقاهرة حول اعتبار يوم الجمعة عطلة أسبوعية مدفوعة الأجر، الأمر الذى ينص عليه القانون ولا يؤخذ به فى قطاع النسيج. وجاء الحكم فى صالح العمال، وأصبح حكماً من أحكام القضاء فتم تطبيقه على الـ ٣١ شركة نسجية عامة، مما أدى فى نفس هذا العام إلى زيادة الأجر المتوسط الحقيقى. و هى آخر زيادة فى الأجور خلال فترة ما بعد ١٩٦٧. أما فى الصناعات الأخرى فقد عاودت الحركات النقابية نشاطها ومطالبتها بزيادة الأجور منذ عام ١٩٨٦ فشملت النقل العام ثم امتدت إلى الصناعات الهندسية وذلك فى ظل الانتخابات النقابية لعام ١٩٨٧. وانتهت هذه الموجة باضراب عمال مصنع الحديد والصلب بحلوان عام ١٩٨٩ واعتصامهم فى المصنع، وتركزت أهم مطالبهم على نظام الحوافز و استبدال بدل الغذاء النقدى بسلة مواد غذائية توزع شهرياً. إلا أن الردع الشديد الذى قد يعود إلى ضخامة هذا الاضراب جعل من هذا النزاع رمزاً، وأوضح حدود المواجهة التى تستطيع

الحكومة تحملها خاصة وأنها كانت تمر بأزمة فى مدفوعاتها الخارجية و تستهل المفاوضات مع صندوق النقد الدولى، و فيما بين عامى ١٩٨٦ و ١٩٩١ أخذ الأجر الحقيقى فى الانخفاض سنوياً حتى أنه بلغ فى عام ١٩٩١ مستوى أدنى مما كان عليه عام ١٩٧٥، واستمر فى الانخفاض فى عام ١٩٩٢ و ١٩٩٣ و ١٩٩٤. وقد توصل مديروا شركات النسيج إلى هذه النتائج، بتشجيع من الهيئة ثم الشركات القابضة التى يتبعونها، بأن جعلوا التعيينات الجديدة بعقود مؤقتة وتجدد سنوياً. علاوة على ذلك، تأنثت القوى العاملة بسبب انخفاض مستوى الأجور من ناحية، وبسبب إحلال الأعمال التى تتطلب «الدقة» مكان تلك التى تتطلب «القوة» من ناحية أخرى فزيادة إنتاج الملابس الجاهزة والإقلال من عمليات النسيج وكذلك تطوير الآلات، سمح باستخدام المزيد من النساء بأجور أقل من أجور الرجال. و حيث أن نصيب الأجور المتغيرة حسب الإنتاج فى الأجر أكبر فى قطاع النسيج عنه فى الصناعات الأخرى، فقد أدى تقليل الإنتاج إلى خفض سريع فى حجم الأجور. وفى سبتمبر ١٩٩٠، أى أقل من عام بعد اعتصام العمال فى مصنع الحديد والصلب بحلوان، اندلع إضراب جديد فى عدة مصانع بالمحلة الكبرى وذلك بعد الغاء المنحة التى كان يحصل عليها العمال بمناسبة بدء العام الدراسى، مما أدى إلى اعتقال نحو عشرة من ممثلى العمال و نقلهم مع إعادة صرف المنحة. و على نقيض ما حدث فى النزاعات السابقة لعام ١٩٨٥ لم ترتفع الأجور الحقيقية إثر هذا الإضراب، لم يحن بعد الآوان لتحديد اثر إضراب سبتمبر ١٩٩٤ على تطور الأجور فى شركة الغزل الرفيع بكفر الدوار، إلا أنه من المرجح أن يكون من شأنه فى أحسن الفروض كبح الانخفاض الذى يبدو حتمياً.

فمن الواضح أن نزاعات العمل التى نشبت فى قطاع النسيج وفى غيره من القطاعات بعد عام ١٩٨٥ كان لها أهداف مختلفة، فلم يعد الهدف منها احتفاظ العاملين بنصيبهم من الدخل القومى المتنامى بل الحد من تخفيض نصيبهم من دخل قومى متناقص.

المغزى من قانون العمل الموحد هو خفض تكلفة العمل

إذا نظرنا إلى قطاع النسيج دون غيره لوجدنا أن الأجور التى كانت تستهلك ربع إيرادات مبيعات شركات القطاع العام حتى عام ١٩٧٥ قد زادت خلال السنوات العشر التالية حتى بلغت ٤٠٪ من هذه الإيرادات، وفى نفس الفترة، زادت نسبة المنتجات الوسيطة إلى الإيرادات من ٥٥٪ إلى ٧٠٪، ونسبة الفوائد المستحقة من ١ ٪ إلى ٩ ٪، وتضاعفت نسبة مخصصات الإهلاك من ٤٪ إلى ٨ ٪ وذلك على حساب نسبة الرسوم والضرائب والإرباح القابلة للتوزيع التى تراجعت من ١٨٪ إلى ٩٪.

وفى حين كان نصيب العجز الجارى إلى قيمة الإيرادات يبلغ ٢٠٪ فى عام ١٩٨٥، فإنه قد انخفض إلى ٥٪ عام ١٩٩١. رغم سياسة الاستثمار الطموحة وزيادة أسعار مستلزمات الانتاج المحلية، و ذلك بفضل الخفض الحاد فى نصيب الأجور الذى بلغ ٢٠٪، بينما احتفظت بنود الحسابات الجارية الأخرى بالوزن النسبى الذى كانت عليه فى منتصف الثمانينات. و بعد تطبيق القانون ٢٠٣ ورفع سعر الفائدة محليًا، تزايد نصيب العجز الجارى بالنسبة إلى اجمالى المبيعات من جديد واستقر حول ٢٠٪ ولن يؤدى أى تخفيض إضافى فى الأجور إلى تحسن ملموس فى الوضع المالى للمنشأة إلا إذا تم هذا التخفيض فى كل من عدد العاملين والأجور الفردية و بنسب كبيرة.

وهذا ما يستهدفه برنامج التكيف الهيكلى من خلال إعادة هيكلة القطاع العام وبفضل قانون العمل الجديد. فهذا القانون من شأنه أن يسمح فى آن واحد بفصل العامل وبخفض الأجور دون قيود قانونية تذكر. إلا أن تطبيق إجراءات التكيف هذه، سواء إن كانت مطابقة للتشريعات الحالية أو المستقبلة، لن يتم دون إشعال نزاعات عمالية كبرى – والشاهد على ذلك إضراب كفر الدوار – ونظرًا للحجم النسبى لتكلفة المواد الأولية قد يتعين البحث فى إمكانية اختيار مواد أولية أقل تكلفة وإدخال نظم الإنتاج فى «الوقت المناسب» (Just in Time) للحد من حجم

المواد (٧٠٪ من إيرادات عام ١٩٩٠ و عام ١٩٩١) ومخلفات الإنتاج (٢ – ٣ ٪ من الإيرادات) والمخزون والبيع بأجل (٥٥٪ و ٢٠٪ من إجمالى المبيعات على التوالى) فضلاً عن نسبة الديون الداخلية والخارجية والفوائد المترتبة عليها (١٣٠٪ و ٧٪ من إجمالى الواردات على التوالى) والتى يتمثل الجزء الأكبر منها فى شراء المواد الأولية فى الأسواق المحلية والخارجية. إلا أن تعديل نظم الانتاج والتسويق تعديلاً جذريًا أصعب فى تنفيذه على يد كوادر اعتادت منذ ثلاثين عامًا على تنفيذ أهداف كمية فى سوق تتمتع بالحماية من تطبيق خفض الأجور وتقليل أعداد العاملين. ذلك و من المحتمل أن تدفع النزاعات العمالية التى قد تؤدى إليها هذه السياسات بالمنشآت، إلى ترشيد نمط التشغيل بها كما حدث فى صناعة السيارات بفرنسا فى الثمانينيات. وبالتالى يمكن لقانون العمل الجدد أن يؤدى إلى تنشيط الحركة العمالية وكذلك أن يوفر الظروف الملائمة لتكييف الجهاز الإنتاجى حتى يتوافق مع المنافسة العالمية على أن ذلك لن يتم إلا بإحداث ثغرات كبيرة فى حماية «الوظيفة والراتب المكتسب».

تحديد النسل أم السيطرة على الأسرة؟ تفسير سياسة مصر الديموغرافية من الاشتراكية إلى الليبرالية (*)

فيليب فارج
CEDEJ
ترجمة سامية رزق

من بين الأسباب التى دفعت الأمم المتحدة إلى اختيار مدينة القاهرة لعقد المؤتمر الدولى للسكان (٥ - ١٣ سبتمبر ١٩٩٤) وتمسكها بهذا الاختيار رغم تهديد الإرهاب الذى كان يحوم آنذاك فى مصر، تأتى بلا شك رغبة فى الإشادة بسياسة مصر الحاسمة من أجل التحكم فى زيادة المواليد والنتائج التى حققتها فى هذا الصدد.

فمصر قد شهدت انخفاضاً ملموساً فى معدل النمو السكانى نتيجة للجهود التى بذلت على مدى عشرات السنين. و هناك شبه إجماع على نجاح المؤتمر؛ نجاح المنظمة الدولية التى استطاعت لأول مرة تبنى قرارات تمس أموراً

(*) قدمت هذه الدراسة إلى الندوة المصرية الفرنسية السادسة للعلوم السياسية. مايو ١٩٩٥.

أخلاقية غاية الخصوصية مثل العلاقات الجنسية والعلاقات بين الأجيال داخل الأسرة، وكذلك نجاح الحكومة المصرية التى أثبتت للعالم أجمع ليس فقط سيطرتها على أمن البلاد فى أوضاع غاية التوتر، بل وقدرتها على تطبيق سياسة ديموغرافية حكيمة يراعى فيها التوازن بين الاعتبارات الدينية والضرورات الاقتصادية والاجتماعية. فالجدل العنيف الذى دار بين صناع الرأى الذين نددوا من خلال وسائل الإعلام القاهرية بعقد مؤتمر يتناول الأخلاقيات الجنسية على أنواعها داخل بلد الأزهر الشريف، والذى امتد إلى أروقة اجتماع المنظمات غير الحكومية، هذا الجدل لم يخترق فى أية لحظة حرم المؤتمر الرسمى الذى تمتع بحصانة المنظمة الدولية (١). و فى المقابل، أدى ذلك إلى تعزيز شرعية الحكومة والموافقة على سياستها السكانية.

ولكن سرعان ما وقع المؤتمر فى طى النسيان بعد أن كان بمثابة تكريس لأداء الدولة المستديم و تأثيرها على السكان سواء لخفض معدل المواليد أو لمشاهدة وفحص السلوك التناسلى. و لم يحدث، قبل انعقاد المؤتمر أو بعده، أن تم تقييم السياسة السكانية. وعليه سوف نعرض لبعض المعالم التى يكشف عنها تحليل النتائج، علماً بأن الجزء الأكبر من هذا التحليل لم يتم إنجازه بعد. سوف أذكر أولاً الدوافع التى تجعل من السياسة الديموغرافية – فى مصر كما فى بقية دول العالم – عنصراً مستقلاً إلى حد ما عن السياسة العامة للدولة، ثم أبين بعد ذلك أن وجود علاقة سببية بين ما قامت به الحكومة المصرية للحد من معدل المواليد و الانخفاض الحقيقى لهذا المعدل – الذى بات مؤكداً الآن – أمر لم يتم إثباته على أسس علمية، وأن هناك مؤشرات عديدة تدل على عدم جواز الربط تلقائياً بين انخفاض معدل المواليد ونشر وسائل تنظيم الأسرة. و سوف أتطرق أخيراً للأسلوب الذى تستطيع به سياسة تحديد النسل أن تفتح أمام الدولة الليبرالية، فى الوقت الذى تتخلص فيه من تخطيط الاقتصاد والإنتاج المادى، مجالاً للسير قدماً فى تنظيم الأسرة و تخطيط الإنتاج السكانى، مما يفسح لها

مجالاً بديلاً للتدخل فى قلب أكثر المؤسسات الاجتماعية خصوصية: الأسرة. خلاصة سوف أوضح من خلال هذه الدراسة كيف أن منطق أداء الدولة فى مجال التأثير على المواليد لا يتوقف على توافق النتائج المسجلة مع الهدف المعلن، بقدر ما يتوقف على تكيف الدولة مع التيار السائد على المستويين الدولى والقومى والذى يسير فى اتجاه معاكس لما كانت الدولة تدعيه لنفسها حتى زمن قريب من سلطان مطلق.

تحديد النسل يتجاوز حدود الأداء السياسى زمانا و مكانا

نظراً للموضوع الذى تنطبق عليه و هو تكاثر السكان، فإن سياسة التحكم فى النسل تتجاوز حدود مجال الأداء السياسى المعتاد، و ذلك من حيث الموقع الذى تستمد منه معناها أولاً وهو العالم بأجمعه، و ثانياً من حيث طول المدة الزمنية التى تفصل بين الأداء نفسه وإعلان النتائج التى تسمح بالحكم عليه، وأخيراً من حيث ارتباطها بجوانب أخرى من السياسة العامة للحكومة و ما يتعرض له المجتمع من تغيرات. فثمة خصائص ثلاث تحد كثيراً من هامش تأثير العامل السياسى على المواليد هى العالمية، و طول المدة الزمنية، و الطابع الكلى.

أ - العالمية

إن النمو السكانى الذى يشهده اليوم العالم ككل إنما هو أيضاً واقع مشترك لعدد كبير من الدول «النامية» بعد أن كان هذا النمو خلال القرن الماضى، من خواص الدول التى تعد الآن «متقدمة». و لذا فإن الدولة التى تسعى لمواجهة التحدى - الفعلى أو المفترض - المتمثل فى سرعة زيادة السكان، تستمد الحلول مما توصى به المؤسسات الدولية و وكالات التنمية الأمريكية والأوروبية. و حيث أن مجموعة الحلول هذه ليست على قدر كبير من النوع، فقد أخذت كافة دول العالم التى تشهد نمواً سكانياً سريعاً، فى تطبيق نفس الإجراءات، ربما بادخال بعض

التعديلات الطفيفة وفقًا للظروف المحلية [٢]. إن المبدأ الذى يستند إليه «نسخ» سياسة نموذجية واحدة هو أن العلاج الذى أثبت فاعليته فى ظروف مختلفة يمكن نقله عالميًا، مع تغيير «الجرعات» إن لزم الأمر. و بذلك أصبحت الحكومات الوطنية إطارًا لتطبيق سياسة عالمية موحدة نسبيًا. والواقع أن عولمة المسألة الديموغرافية أصبحت غاية الوضوح منذ أن تم، تخوفًا من المستقبل، ودون أسس علمية كافية لن أتطرق لها فى هذا المقال [٣]، الربط بين النمو السكانى وتدهور البيئة. و لا شك فى أن زيادة الاهتمام بالبيئة، التى لا تعرف حدودًا عندما يتعلق الأمر بالمحيط الحيوى، قد ساهم فى عولمة إدارة الأمور السكانية. و حيث أن النمو السكانى والبرامج المقترحة للتحكم فيه أمر يمس إلى حد كبير كافة أرجاء المسكونة، فقد تبنت الحكومات المختلفة سياسة لتحديد النسل لم تتدخل فى صياغتها، و هى لا تستطيع بالتالى إرجاع النجاح الذى قد تحققه فى هذا المجال إلى صدق حسها السياسى.

ب - الأمد الطويل

إذا كان يشار إلى الزيادة السكانية على أنها تحدى، فإن مرجع ذلك هو الآثار السيئة التى تنسب إليها فى إطار الحفاظ على بعض التوازنات الكبرى. وعادة ما يُخشى من أن يؤدى التزايد المستمر فى الأجيال المتعاقبة إلى اختلال التوازنات الاقتصادية، خاصة فى أسواق العمل أو السكن. إلا أنه ينظر أيضًا إلى التوازنات السياسية التى تهتز بفعل وسائل التعبير الخاصة بالشباب والتى تتزايد مع زيادة حجم هذه الفئة العمرية. غير أن النمو السكانى لا يحدث بفعل هذه الفئات التى تمثل خطرًا محتملاً (١٥ – ٣٠ سنة) بل يحدث من أسفل الهرم العمرى أى حديثى الولادة. و لذلك فإن سياسة تحديد النسل بطبيعتها، وأيًا كانت هذه السياسة، لا تؤثر ولا تحد من المخاطر إلا بعد نحو ١٥ أو ٣٠ عامًا من تطبيقها. علاوة على ذلك، تطول هذه المدة بسبب ما يحدثه جمود[٤] التكاثر

السكانى من بطء فى رد فعل الزيادة السكانية. فسياسة تحديد النسل تستهدف زمنًا بعيدًا نسبيًا، كما أن الاستخدام السياسى للإسقاطات السكانية ولنتائجها على المدى المتوسط (عام ٢٠٢٥)، لتبرير ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديد النسل، ذلك الاستخدام إنما يبين بوضوح أن مصدر التخوف هو المستقبل و ما ينبئ به من أرقام وليس الحاضر. وهو تخوف ممزوج بالفخر، فتقييم الحكومة للعدد الكلى للسكان إنما هو أمر مزدوج (٥) : فعدد الرعايا يتم النظر إليه بوصفه واحدة من سمات، بل من عوامل قوة الدولة، و بالتالى يصبح تحديد النسل فى دولة ما بمثابة حد من قوتها، غير أن هذه النتيجة لا تتحقق إلا فى المستقبل البعيد جدًا بفضل جمود معدل الزيادة السكانية وبحيث لا تُحاسب الدولة على سياساتها (٦). و على هذا النحو، و نتيجة لطول الأمد الديموغرافى، فإنه لا معنى لتفاخر أى حكومة بالنتائج المباشرة لسياستها، ولكنها تترك لمن يخلفها الآثار الحسنة أو السيئة لهذه السياسة.

ج - الكلية

لا يمثل تحديد النسل سوى جانب واحد من جوانب السياسة السكانية الشاملة التى تعنى أيضًا بعوامل الزواج والوفيات والهجرة و التوزيع المكانى للسكان. و حيث أن الظواهر الديموغرافية تشكل فيما بينها نظامًا مكتملاً (٧) فان كل تغيير يطرأ على إحداها قد يكون ناتجًا عن تغيرات حدثت فى الظواهر الأخرى (٨). و من جهة أخرى، لا يعتبر التطبيق الصريح لسياسة تحديد النسل هو الوسيلة الوحيدة التى تؤثر بها سياسة الدولة على عدد المواليد، فهذه السياسة تؤازرها سياسات أخرى أو تتناقض معها، مثل سياسة التعليم ولا سيما تعليم البنات، وسياسة العمل وعمل المرأة تحديدًا، و سياسة الدعم الذى تقدمه الدولة للأسر فى مجالى الصحة والغذاء الخ....

و هكذا فان التحول فى منحنى المواليد قد ينتج عن تفاعل أسباب عديدة. كما أن سياسة تحديد النسل قد تتأثر، ايجاباً أو سلباً، حسب الحالة، بسياسة أخرى يتم تطبيقها فى نفس الوقت. فاحتواء الهجرة من الريف إلى المدينة فى بلد تكون المناطق الحضرية فيه أقل خصوبة بكثير من المناطق الريفية، قد يؤدى بعد فترة إلى إبطاء انخفاض المواليد. كذلك، فقد يؤدى رفع يد الدولة عن الآليات التى طالما دعمت اقتصاد الأسرة، إلى الحد من الحصول على التعليم والخدمات الصحية اللذين ثبت تأثيرهما على انخفاض مستوى الخصوبة. و يتضح من هذا الطابع الشمولى الذى تتسم به الظواهر و السياسات، أن انخفاض المواليد لا يمكن نسبته إلى الاجراءات التى تتخذها الدولة لخفض معدل المواليد دون دراسة العوامل الأخرى التى قد تؤثر فى هذا الانخفاض.

٢ - تنظيم الأسرة لا يؤدى إلى انخفاض المواليد

عادة ما تكون السياسة أكثر تقلباً من الديموغرافيا؛ يتغير نظام الحكم، أما السكان فباقون. و مما يثير الدهشة أن هذا الأمر بدا معكوساً فى مصر خلال العقود الأخيرة، بمعنى أن اهتمام الدولة بالحد من النمو السكانى ظل ثابتاً بينما تعرضت معدلات هذا النمو للتذبذب. سوف أذكر أولاً مراحل إنشاء جهاز مختص بتحديد النسل، ثم أتناول تلك الظاهرة التى كان من المفترض أن ينظمها هذا الجهاز، و أخلص نهاية إلى أن الجهود التى تبذلها الدولة لنشر تنظيم الأسرة ليست السبب فى التغيرات السلوكية التى دفعت الأسرة المصرية إلى تنظيم النسل.

أ - من الاشتراكية إلى الليبرالية الجديدة

أول من أثار المسألة الديموغرافية و مقولة الخطر السكانى فى مصر هم المثقفون و القائمون باحصاءات الدولة وأساتذة الجامعات والأطباء. وقد شغلهم

هذا الأمر مبكراً، أى فى الربع الأول من القرن العشرين. و لا شك أن الظهور المبكر للمخاوف المالتسية فى مصر، قياساً إلى غيرها من الدول، يرتبط بصعوبات التوسع الأفقى فى الأراضى القابلة للزراعة، فى مجتمع زراعى بالأساس.

فمنذ عام ١٩٢٢ أشار مراقب إدارة الإحصاء و التعداد إلى اكتظاظ مصر بالسكان. فقد ذكر الدكتور ليفى Lévi فى تحليله لنتائج تعداد ١٩١٧: «إن الأمر قد وصل إلى حد التشبع. و قياساً إلى التنظيم الاقتصادى الراهن، بلغت الكثافة السكانية مستوى قد لا يفوقه سوى مستوى الكثافة فى الصين و بعض مناطق الهند (....) و من وجهة نظرنا لا يمكن تجاوز هذا الحد دون أن تحدث نتائج اقتصادية واجتماعية وخيمة، ما لم يتم توسيع الرقعة الزراعية و تكثيف الزراعة و الانتاج الصناعى، بحيث يمكن الاستفادة من فائض السكان و توفير الحد الأدنى من وسائل العيش الكريم» [٩]. و فى عام ١٩٣٧ ساورت نفس هذه المشاغل التى عبر عنها الدكتور ليفى، استاذاً آخر من الجامعة الأمريكية بالمعادى هو ويندل كليلاند Wendell CleLand، الذى ألف كتاباً تعرض «للظروف المعيشية التى نشأت فى السنوات الأخيرة و أصبحت تهدد رخاء السكان مستقبلا» [١٠]. و اتخذ كليلاند من السعة المكانية [١١] عامل شبه ثابت، فخلص إلى أن مصر سوف تبلغ الحد الأقصى للسكان، و هو ١٩.٢ مليون نسمة وفقاً لحسابات المؤلف، فى عام ١٩٥٥. كما جاء فى كتابه أنه «من بين ركائز الزراعة الثلاث، أى الأرض و العمل و التنظيم، تعد الأرض العنصر الفعال الوحيد، حتى أن الاهتمام ينصب دائماً على إنتاج الفدان وليس إنتاج الفرد. فالعمل ليس له شأن كبير فى مصر، بل تستحوذ الأرض على كل الاهتمام، و هو أمر طبيعى فى حالة اكتظاظ السكان». و حيث رأى كليلاند أن «مبدأ مالتس، أى الزيادة الهندسية للسكان فى مقابل الزيادة الحسابية للموارد، هو مبدأ ينطبق على مصر»، فقد أوصى بتبنى الحلول المالتسية: «زيادة موارد البلد و تحديد النسل». وقد أشار المؤلف إلى أن تشجيع عمل المرأة يعد حلاً سليماً من الناحية النظرية لما يؤدى إليه من تأخير

سن الزواج، إلا أنه حل غير واقعى لأن «الرأى العام يعترض على مزاولة المرأة لنشاط مدفوع الأجر». و سرعان ما أدت مخاوف المثقفين إلى ردود فعل فى الجمعيات المهنية. ففى عام ١٩٣٧ عقدت الجمعية الطبية المصرية مؤتمراً لتنبيه السلطات إلى ما تشكله المسألة السكانية من تهديد، مما أدى إلى إصدار أول فتوى تؤيد تحديد النسل و هى التى أصدرها مفتى الديار الشيخ عبد المجيد سليم.

إن الحجج التى تقدم بها المثقفون فى ذلك الوقت – أوضاع الاقتصاد الكلى أو الصحة و العدالة الاجتماعية – قد صمدت أمام الزمن و هى ترد دون تعديل يذكر فى الخطاب الرسمى المعاصر. حيث شدد الرئيس مبارك فى خطاب ألقاه عام ١٩٩٣ على أن كل من الأمية و ارتفاع معدلات الخصوبة والوفيات وانتشار الأمراض، والهجرة إلى المدن ومعدلات الزيادة السكانية المرتفعة، يستنزف جهود التنمية الاجتماعية و الاقتصادية. و هو ما يؤكد ضرورة الاهتمام بالبرامج الصحية و الاجتماعية و الاقتصادية و خاصة برامج تنظيم الأسرة. كما أكد الرئيس على ضرورة الاهتمام بأوضاع المرأة والشباب، خاصة فيما يتعلق بعمل المرأة و تعليمها و ما لذلك من أثر على الحد من الزيادة السكانية.

أما السياسة السكانية فى شكلها المؤسسى(١٢) فلم تظهر إلا فى فترة لاحقة (١٩٥٣) عندما قام الضباط الأحرار بتشكيل اللجنة القومية لشؤون السكان. و تمشياً مع الجدل الدائر آنذاك فى المحافل الدولية بين الساسة والمثقفين من أنصار النظرية التنموية وأنصار الملتسية الحديثة، انقسم الساسة والمثقفون المصريون فى بادئ الأمر إلى مؤيدى الحل الاقتصادى وحده، الذين كانوا يرون أن التحكم فى عدد السكان يتحقق عن طريق رفع مستوى المعيشة وإقرار العدالة الاجتماعية، و بين مؤيدى العمل المباشر فى مجال الديموغرافيا. وإزاء عدم التوصل إلى إجماع واضح فقد تبنت الحكومة سياسة محايدة فيما يتعلق بالنمو السكانى. و الميثاق الوطنى لعام ١٩٦١ هو أول وثيقة رسمية تشير

إلى أن زيادة السكان تعتبر عائقًا فى سبيل رفع مستوى المعيشة: «إن مشكلة التزايد الكبير فى عدد السكان هى أخطر العقبات التى تواجه جهود الشعب المصرى فى انطلاقه نحو رفع مستوى الإنتاج فى بلاده بطريقة فعالة وقادرة». هذا النص الذى يشير صراحة إلى تحديد النسل كهدف قومى جاء متزامنًا مع التحول إلى الاشتراكية. و فى هذا الصدد اختلفت التجربة المصرية مسبقًا عما حدث فى غيرها من الدول العربية التى انتهجت الاشتراكية فيما بعد، حيث لم تتبع دولة واحدة من تلك الدول سياسة تحديد النسل (١٣)، و يشار هنا على سبيل المثال إلى تنديد الرئيس بوميدين العنيف بالمتسية الجديدة لكونها من وجهة نظره مستمدة من الامبريالية(١٤). و لم يكن من الممكن بالفعل لدولة كالجزائر خرجت لتوها من عصر الاستعمار الاستيطانى الذى انتهى برحيل نحو مليون من «الأقدام السود» أن تشارك مصر فى نظرتها وموقفها من الزيادة السكانية.

ومنذ الستينيات لم تكف الدولة عن تعزيز الطابع المؤسسى لمسألة تحديد النسل. ففى عام ١٩٦٥ انشئ المجلس القومى الأعلى لتنظيم الأسرة برئاسة رئيس الوزراء، و كان يضم وزراء الصحة و التعليم العالى و الإعلام و الأوقاف و التخطيط و الحكم المحلى و الزراعة و الشئون الاجتماعية و كذلك رئيس الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء. و فى عام ١٩٨٥ صدر قرار جمهورى بتأسيس المجلس القومى للسكان، و هو بمثابة غرفة عمليات وتم تكليفه بوضع سياسة الدولة فى أربع مجالات هى تنظيم الأسرة و محو الأمية و وضع المرأة و وفيات الطفولة والأمومة. و بعدها، و فى عام ١٩٨٨ تأسست مجالس محلية للسكان لتطبق فى كل موقع و حسب خصائصه، السياسة العامة للمجلس القومى. و أخيرًا تم انشاء وزارة الدولة للسكان و الأسرة فى أكتوبر عام ١٩٩٣ بينما كانت مصر تستعد لاستقبال مؤتمر القاهرة.

وقد واكبت استمرارية التطور فى الجانب المؤسسى، استمرارية فى سياسات الترويج لضبط النسل بين السكان. ففى عام ١٩٥٥ انشئت ثمانى عيادات تجريبية تقدم خدمات فى مجال منع الحمل. و ارتبطت الاستفادة من تلك الخدمات بشرط تقديم الموافقة الكتابية للزوج و ببلوغ الأسرة للحجم الكافى وكذلك ما يثبت أن مولد طفل آخر قد يسبب للأسرة مشاكل صحية أو مالية. و قد انتشرت هذه العيادات وخفت القيود مع بداية الستينيات. و فى السبعينيات تم تدريب ١٥٠٠٠ معلم من المرحلة الاعدادية و ٦٠٠٠ معلم من المرحلة الثانوية على «التوجيه التربوى فى مجال السكان»، و ذلك تطبيقًا للاستراتيجية التى وضعتها منظمة اليونسكو. و تدل المسوح التى أجريت منذ نهاية السبعينيات على تطور ملحوظ لاستخدام وسائل منع الحمل الحديثة. حيث بلغت نسبة النساء اللاتى يستخدمن وسائل منع الحمل ٢٢.٨٪ عام ١٩٨٠، و٢٨.٧٪ عام ١٩٨٤، و ٣٠.٥٪ عام ١٩٨٨، و ٤٤.٣٪ عام ١٩٩٢ (١٥). و بذلك تكون الأعداد المطلقة قد تضاعفت ثلاث مرات خلال أثنى عشر عامًا، حيث بلغ عدد الإناث اللاتى يستخدمن وسائل منع الحمل أربعة ملايين سيدة فى عام ١٩٩٢ مقابل مليون ونصف المليون عام ١٩٨٠.

ب - تطور المواليد ، تاريخ سياسى

فى مقابل ثبات التوجهات السياسية، يتسم منحنى المواليد بكثرة التذبذب (شكل ١) (١٦). فبينما كان المعدل مرتفعًا فى عهد النظام الملكى، حيث تشير بيانات السجل المدنى إلى ٤٥ مولودًا سنويًا لكل ١٠٠٠ نسمة (١٦)، شهد هذا المعدل أول انخفاض له فى عهد عبد الناصر فيما بين عامى ١٩٦١ و ١٩٧٠ بانخفاض ٨.٦ نقطة (من ٤٣.٨ فى الألف إلى ٣٥.٢ فى الألف)، ثم استرد ٦ نقاط فى العقد التالى حيث تزامنت عودة معدل المواليد إلى الارتفاع مع تولى السادات الحكم، و كان هذا الارتفاع ملموسًا خاصة ابتداءًا من عام ١٩٧٣. وإن

كانت معدلات المواليد قد ظلت مرتفعة فى بداية عهد الرئيس مبارك، فهى قد سجلت ابتداء من عام ١٩٨٥، انخفاضاً أكبر مما سجلته فى عهد عبد الناصر، حيث انخفضت إلى ٢٨.٢ فى الألف أى بواقع ١١.٦ نقطة خلال ثمانى سنوات. ففى مقابل استمرار تنظيم الأسرة فى صورته المؤسسية و فى مواصلة نشر الخدمات بين السكان، تطور معدل المواليد بصورة غير منتظمة باتجاهه إلى الانخفاض تارة و الارتفاع تارة أخرى. و هذا هو أول مؤشر يدل على أن السياسة السكانية لم تحقق النتائج التى كانت تستهدفها فى اتجاه احادى.

و يفسر عالم الاجتماع سعد الدين إبراهيم هذا التذبذب بعدم استقرار الحكومات المتوالية من حيث سياساتها السكانية، و بالتمييز بين الأهداف الكمية المعلنة (مثل تخفيض زيادة المواليد بنسبة ١ فى الألف سنوياً) وتوجهات السياسة العامة (كتحديد الاختيارات الهامة و ترتيبها حسب الأولويات). يحدد سعد الدين إبراهيم ثلاث فترات : «أهداف دون سياسة فى عهد عبد الناصر، وسياسة دون أهداف فى عهد السادات، و فى عهد مبارك سياسة واضحة وأهداف واضحة» [١٨]. و بذلك يفترض المؤلف ضمناً أن تطور معدلات المواليد يرتبط ارتباطاً وثيقاً باتساق السياسات المؤثرة فيه. [١٩]. غير أنه يتضح من التحليل أن الخصوبة قد تتوقف على محددات مختلفة تماماً عن تلك السياسات.

و رغم عدم وجود دراسات متعمقة عن تطور الخصوبة فى الحقبة الناصرية فان تحليل بيانات السجل المدنى – وهى البيانات الوحيدة المتوفرة – يوضح أن استقرار متوسط الخصوبة الكلية حتى بداية الستينيات (بعد حذف التغيرات التذبذبية) ناتج فى الواقع عن تداخل حركتين عكسيتين تلغى كل منها مفعول الأخرى عند حساب الخصب الجارى: فالنساء الأكثر نضجاً ينجبن عدد أكبر من الأطفال قياساً إلى الفترة السابقة، فى حين أن النساء الأصغر سناً ينجبن عدداً أقل، مما ينتج عنه ثبات المؤشر المتوسط (شكل ٢) [٢٠]. فبالنسبة للأجيال التى ولدت حوالى عام ١٩١٠ و حتى ١٩٣٠، كانت الخصوبة قد زادت فى

كل الأعمار، ربما تحت تأثير تحسن الحالة الصحية و استقرار الحياة الزوجية تدريجيًا حيث تراجع الطلاق. و على نقيض ذلك أخذت الخصوبة تنخفض بصورة ملحوظة في جميع الأعمار ابتداء من جيل ١٩٣٠، و هو الجيل الذى شهد بداية تعليم البنات (٢١) و تراجع سن الزواج، و هو أيضًا الذى وصل إلى سن البلوغ في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أى قبل عشرين عامًا من مولد البرنامج الرسمى لتنظيم الأسرة. إذًا لم ينتظر هذا الجيل جهود الدولة و نشرها لوسائل تنظيم الأسرة ليحدد من نسله، بل ابتدع بنفسه، كما حدث فى أوروبا من قبل، الوسائل التى تسمح له بذلك.

إن عودة معدلات المواليد إلى الارتفاع فى عهد السادات قد كشفت عن ضعف الأسس التى تحققت بناء عليها بدايات ضبط النسل فى الستينيات، و التى ارتبطت بظروف هيكلية وعرضية معينة، لكنها لم تأت كنتيجة لتغيرات عميقة فى السلوك.

و الطفرة التى سجلها معدل المواليد فيما بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٨٠ لم تنل من الدراسة و التحليل أكثر مما حظى به الانخفاض الذى حدث خلال الفترة السابقة (٢٢). غير أنه يمكن طرح بعض الفرضيات، إذ أن زيادة المواليد هذه قد تزامنت مع ثلاث تحولات هامة تمس السياسة والاقتصاد و المجتمع، و هى انتهاء الحرب مع اسرائيل، و تحرير الاقتصاد، و حدوث هجرة ضخمة لأول مرة فى تاريخ البلاد. فالمعركة ضد اسرائيل، شأنها شأن كل الحروب، قد جندت الرجال فأدت إلى إرجاء بعض الزيجات و تباعد الأزواج. و قد أدى انتهاء الاستنفار بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ مباشرة، إلى تكوين الأسر الجديدة وجمع شمل الأزواج، وبالتالى زيادة المواليد شأن كل مراحل ما بعد الحرب إلا أن هذا التأثير كان محدودًا فى مداه و مدته، و لا يبين منحنى الزواج سوى ارتفاع طفيف يقتصر على عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ فقط (٢٣). و يتضح من ذلك أن انتهاء حالة الحرب لم يزد فى تأثيره على معدل المواليد، عن تأثير مرحلة تجنيد الرجال.

ولا شك فى أن الانفتاح قد أثر بطريقة مختلفة تماماً. لقد شهدت فترة السبعينيات و بداية الثمانينيات ارتفاعاً ملموساً فى مستوى معيشة الأسرة المصرية [٢٤]. و كان مصدر هذا الانفراج الاقتصادى ريعى أو شبه ريعى، بمعنى أن الظروف المعيشية للأسرة قد تحسنت بفضل تدفق المعونة الخارجية ولا سيما الأمريكية وانتعاش السياحة وإعادة فتح قناة السويس و – قبل كل شئ – تحويل مدخرات المصريين العاملين بدول الخليج، التى شجعها تحرير سعر صرف الجنيه المصرى. غير أن هذا التحسن لم يصاحبه تغير ملموس فى دور أفراد الأسرة ووضع المرأة، إذ لم تتغير نظرة المرأة إلى الزواج وظلت تعتبره متعارضاً مع مزاولتها أى نشاط متكسب خارج المنزل. كما أدت زيادة الموارد المادية إلى القضاء على الضغوط التى ساهمت فى خفض معدل المواليد فى عهد عبد الناصر، و بفضل زيادة ثرائها، استطاعت الأسرة إشباع رغبتها التى لم تتغير فى انجاب عدد كبير من الأطفال، و فضلاً عن المال الذى يسمح بتربية عدد أكبر من الأطفال، جلبت الهجرة شيئاً آخر و هو تعزيز نموذج الأسرة الكبيرة، و ذلك لأن هذه الهجرة تميزت بخاصتين تؤديان إلى هذه النتيجة هما اتجاهها إلى دول الخليج و سفر الرجال بمفرهم دون أسرهم. فكل مهاجر يتأثر إلى حد ما بعادات وتقاليد المجتمع الذى يفد إليه مهما كان هذا المجتمع مغلقاً. الواقع أن المصريين بصفة عامة لم يندمجوا فى المجتمعات الخليجية، إلا أنهم احتكوا فى كل من المملكة العربية السعودية والعراق و الإمارات بمجتمعات محافظة إلى حد أبعد من مجتمعهم فيما يتعلق بالأسرة، كما أن الامكانيات المادية الهائلة المتوفرة فى هذه المجتمعات تسمح برعاية عدد كبير جداً من الأطفال، وبالتالى عاد هؤلاء المهاجرون بنمط بعيد كل البعد عن نمط الأسرة الصغيرة [٢٥]. و من جهة أخرى كثيراً ما كان الرجال يتركون زوجاتهم فى رعاية أسرهم فى مصر مما جعل دور المرأة يقتصر على دور الأم و الزوجة بدرجة أكبر مما هو عليه فى حالة عدم هجرة الزوج أو فى ظروف مادية أكثر قسوة قد تدفعهن إلى النزول إلى سوق العمل[٢٦].

و هكذا أدى الانفتاح الليبرالى فى بدايته إلى ارتفاع معدل المواليد مرة أخرى رغم توطيد سياسة تحديد النسل و ذلك بزيادة موارد الأسرة دون إحداث تغير فى دور كل من أفرادها.

أما الانخفاض الثانى فى معدل المواليد فقد بدأ فى عام ١٩٨٥، و ارتبط بتغيرات طرأت على البنية الاجتماعية. فمنذ هذا التاريخ تصل إلى سن البلوغ أجيال من النساء غير أميات و على مستوى أعلى فأعلى من التعليم الإعدادى والثانوى والجامعى. و الواقع أن ارتفاع مستوى تعليم المرأة يعد من الناحية الإحصائية، أهم عناصر تفسير انخفاض معدل الخصوبة (٢٧). فالتحول السريع الذى نشهده فى توزيع النساء فى سن الإنجاب حسب مستوى التعليم، يدل على حدوث تحول جوهرى لن يتوقف عن قريب. و نحن نعلم أن الأجيال التى سوف تبلغ سن الإنجاب خلال الخمسة عشر سنة القادمة سوف تكون على مستوى من التعليم أعلى من مستوى الأجيال التى ستتجاوز هذه السن. و علاوة على أثر البنية الاجتماعية، فثمة أوضاع أخرى قد لعبت دوراً فى هذا التغير. فمنذ منتصف الثمانينيات توقف ارتفاع مستوى المعيشة بل وتدهور بالنسبة لجزء كبير من السكان فى الطبقات الأكثر فقراً (٢٩)، فأحجم بعضهم عن الانجاب بسبب تكلفة رعاية الأطفال، خاصة فى ظل نظام اقتصادى يضفى الطابع النقدى على كافة أنشطة الاقتصاد المنزلى بما فى ذلك فى الريف (٣٠). فى ظل تخلى الدولة تدريجيًا عن قنوات دعم الاستهلاك، خاصة تلك المعينة بالطفولة، مثل الصحة والتعليم، ربما أمكن إرجاع سرعة انخفاض معدل المواليد قياساً لتغير البنية الاجتماعية المذكور سالفًا إلى الأعباء الجديدة التى تتحملها الأسر بسبب الإصلاح الاقتصادى. و هذا ما يدعو إلى عدم التسرع فى التحليل والجزم بأن انخفاض معدل المواليد بصورة واضحة مؤخراً تم بفضل اتباع الحكومة «سياسة واضحة من أجل أهداف واضحة» منذ عدة سنوات فى مجال تحديد النسل، إذ ترجع هذه النتيجة أساساً إلى سياسة تعليم البنات التى طبقتها أنظمة الحكم

المتتالية دون انقطاع، و إلى تزامن هذه السياسة مع التغيرات السريعة التى أحدثتها الليبرالية فى الظروف الاقتصادية للأسرة.

ج - الرغبات والوقائع

إن التحول من الأسرة الكبيرة إلى الأسرة الصغيرة يتوافق مع التخلى عن المعايير العريقة المترسخة فى السلوكيات الخاصة و فى مختلف التصورات الجماعية. فهل من المتصور أن يعاد النظر فى مثل هذه المحددات لمجرد أن الدولة قد دعت لذلك، دون أن يتغير الموقف الذى نشأت عنه تلك المعايير و دون أن يكون الأشخاص واعين بحدوث هذا التغير؟ من المؤكد أن تكرار بث حملات تنظيم الأسرة عبر قنوات التليفزيون والدعوة إلى الإكتفاء بطفلين أو ثلاثة التى تتضمنها هذه الحملات، قد أدى تدريجياً إلى خلق المناخ المناسب، حيث أقرت أكثر من ثلاثة أرباع السيدات المتزوجات، أثناء المسح الذى أجرى فى عام ١٩٩٢، أنهن تابعن هذه الحملات على الأقل مرة واحدة خلال الشهر المنصرم [٢١]. غير أنه لابد وأن تكون هناك تطلعات جديدة قد توافقت مع هذا المناخ حتى يتم اتباع سلوكيات جديدة. و السؤال المطروح الآن هو معرفة أيهما الأسبق: المناخ أم التطلعات، أى العرض من قبل الدولة، أم الطلب من قبل الأفراد على تحديد النسل؟

نشرت مجلة الـ Population Council و هى منظمة أمريكية تهتم بالانتاج العلمى والتاثير على السكان فى أن واحد، مقالاً يشكك فى فاعلية برامج تنظيم الأسرة فى البلاد ذات الخصوبة المرتفعة [٢٢] و ذلك قبل أربعة أشهر من انعقاد مؤتمر القاهرة. و على خلاف النظرة السائدة فى السياسات السكانية – التى تفترض أن ارتفاع الخصوبة ينتج عن عدم إمكانية الحصول على الخدمات الخاصة بمنع الحمل و لابد بالتالى من تلبية الحاجة فى هذا المجال – يتبنى مؤلف المقال بريتشت L.H. Pritchett اقتراب اقتصادى مفاده أن ارتفاع معدل

الخصوبة يعكس قبل كل شئ الرغبة فى الإنجاب [٣٢]. و استناداً إلى المسوح الكبيرة التى تناولت مسألة الخصوبة و التى أجريت منذ السبعينيات فى ٧١ دولة نامية استخدم بريتشت أسلوب الاقتصاد الرياضى فى دراسة بعض البيانات التى جمعت بطريقة منهجية : عدد المواليد، والرغبة فى إنجاب المزيد من الأطفال وعددهم، و عدد الأطفال الذين ولدوا دون الرغبة فى إنجابهم. وقد أتت النتائج حاسمة، إذ يتضح من هذه الدراسة، أن تغير عدد الأطفال المنشودين يفسر بنسبة ٩٠٪ التغير فى الخصب الحقيقى، وأن تغير الخصب الحقيقى يفوق دائماً تغير عدد الأطفال المنشود بنحو طفل واحد فى المتوسط، و لا يرتبط ذلك بعقلانية مفادها أنه من الصعب على المرأة الاعتراف بأن الطفل الذى أنجبته لم يكن منشوداً، ولا باحتمال تأثير مدى توفر وسائل منع الحمل و تكلفتها على عدد الأطفال المنشود. فإن كان استخدام وسائل منع الحمل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى الخصوبة، إلا أن أثره على الإنجاب غير المنشود يكاد لا يذكر، و أثره على الخصوبة الكلية ضئيل للغاية عندما تحددها الخصوبة المنشودة. و بذلك ينعدم تماماً تأثير الجهود القومية لتنظيم الأسرة على الخصب الحقيقى عند مستوى معين من الخصوبة المنشودة، إذ يقل هذا التأثير عن ٢٪ من التغيرات المشاهدة. و بينما يصاحب انخفاض عدد الأطفال المنشود ارتفاع نسبى لاستخدام وسائل منع الحمل، نجد أن زيادة استخدام وسائل منع الحمل، عند مستوى معين من الرغبة فى الإنجاب، لا تؤدى إلى انخفاض مستوى الخصوبة. علاوة على ذلك، لا يؤثر مدى توفر وسائل منع الحمل وتكلفتها على الخصوبة، حيث أن تكلفة منع الحمل لا تذكر بالنسبة لما يكلفه مولود إضافى. و لو أن زيادة خدمات تنظيم الأسرة تؤدى حقاً إلى انخفاض مستوى الخصوبة، لصاحب هذه الزيادة إنخفاض فى عدد المواليد غير المرغوب فيهم، الأمر الذى لم يشاهد. وعليه يخلص كاتب المقال إلى أن خفض مستوى الخصوبة لا يتم عن طريق تغيير الرغبة فى الإنجاب و توفير خدمات أفضل فى مجال تنظيم الأسرة، بل فقط عن طريق

تغيير الرغبة فى الإنجاب. ويبدو أن هذه النتائج تنطبق على البيانات التى تم جمعها فى مصر (٢٤).

هناك ثلاثة مسوح تبين حسب المناطق الجغرافية، متوسط عدد الأطفال المنشود و معدل الخصب الكلى، أى العدد الكلى للأطفال الذى تنجبهم إمرأة واحدة إذا خضعت فى كل الفئات العمرية لمعدلات الخصب المشاهدة أثناء المسح (٢٥).

وبناء على هذه البيانات يمكن مطابقة الرغبات المعرب عنها مع الواقع فى ثلاثة تواريخ متتالية و فى ستة مناطق كبرى (شكل ٣). إن التوزيع المنتظم للنقاط الثمانى عشر و ميل الانحدار الخطى (يساوى ١) يدلان على أن تدرج مستويات الخصب مطابق تماماً لتدرج الرغبات، حيث أن إنجاب طفل إضافى يوازيه فى المتوسط الرغبة فى إنجاب طفل آخر، مما يعنى أن هناك تطابقاً بين أفعال وأقوال المرأة المصرية. و مع ذلك يلاحظ ابتعاد الانحدار الخطى بمقدار ٠.٩ نقطة إلى أعلى الخط الذى كنا سنحصل عليه فى حالة تساوى العدد الكلى للمواليد والعدد الكلى للأطفال المنشودين.

و هذا يعنى أن النساء المصريات ينجبن ٠.٩ طفل أكثر مما يرغبن. غير أن عدم تغير هذا العدد بصورة ملموسة حسب الزمان أو المنطقة يدل على عدم ارتباطه لا بمستوى الخصوبة و لا بخدمات تنظيم الأسرة المتاحة. الواقع أن تقدير الخصوبة غير المنشودة بقياس الفرق بين الواقع والرغبة مع اقرانه بممارسات منع الحمل (شكل ٤) يكشف عن تغيرات غير منتظمة و لكن دون ملاحظة أية اتجاهات محددة. ذلك وهناك تفاوت كبير فى نسبة استخدام وسائل منع الحمل حسب الزمان والمنطقة (من ٦.٥٪ فى عام ١٩٨٠ فى المناطق الريفية من صعيد مصر إلى ٥٩.١٪ فى القاهرة والاسكندرية فى عام ١٩٩٢) و تفاوت كذلك فى الخصب غير المنشود (من ٠.٣ طفل إلى طفلين). و التفاوتات التى تحدث فى المؤشر الأول لا تفسر تلك التى تطرأ على المؤشر الثانى. إن تجاوز عدد

المواليد لعدد الأولاد المنشود، الذى يعتبر تجاوزاً طفيفاً فى مصر، لا علاقة له باللجوء إلى منع الحمل أى فى نهاية الأمر إلى الجهود التى تبذلها الدول فى مجال تنظيم الأسرة.

وبمزيد من الإيجاز يمكن القول بأن الاستخدام المتزايد لوسائل منع الحمل يعد نتيجة لانخفاض عدد الأولاد المنشود، و ليس سبباً لانخفاض المواليد.

٣ - تنظيم الأسرة يجدد التبعية المتبادلة بين الأسرة والدولة

إن سياسة تحديد النسل التى لا يصح إرجاعها إلى تحكم السكان فى عدد المواليد لها فى المقابل نتائج أخرى، فهى تجدد العلاقات التى تربط بين الدولة الليبرالية و المؤسسة الخاصة بكامل معناها، أى الأسرة.

أ - الأسرة كعميل للدولة

إذا كان انتشار الخدمات المتعلقة بمنع الحمل ليس هو السبب فى تحديد النسل، فهو على الأقل أحد وسائله. و يقوم بتوفير هذه الخدمات كل من القطاع العام (وزارة الصحة) والقطاع الخاص (الجمعية المصرية لتنظيم الأسرة والأطباء والصيادلة) فى جو يسوده التشاور و التنسيق بعيداً عن المنافسة. و بعد أن كان القطاع الخاص يضطلع بدور رئيسى فى هذا المجال خلال الثمانينيات، أخذ هذا الدور فى التقلص مؤخراً مفسحاً المجال أمام الدولة فى الوقت الذى اتجهت فيه إلى الخيارات الليبرالية. ففى عام ١٩٨٠ كان القطاع الخاص يتولى ٤٤٪ من خدمات منع الحمل و بلغت هذه النسبة ٦٩٪ عام ١٩٨٤ و ٧٤٪ عام ١٩٨٨ بينما انخفضت إلى ٦٣٪ فى عام ١٩٩٢. و التفسير المباشر لهذا التغير فنى، فالمنشآت الحكومية توفر خاصة الأساليب الإكلينيكية (تركيب اللولب) الأكثر انتشاراً اليوم[٣٦]، بينما يقوم الأطباء والصيدليات الخاصة بتوفير الوسائل غير

الإكلينيكية [٣٧]. أما من زاوية «سوسيولوجية تنظيم الأسرة» فإن له دوره فى عودة الدولة إلى الساحة، إذ يتبين من دراسة الخصائص الاجتماعية لمستخدمات وسائل منع الحمل أن هناك انقساماً واضحاً بين مجموعتين وأن القطاع العام يخدم النساء الأصغر سناً، و الأقل تعليماً، و الأقل مزاولة للأنشطة الاقتصادية والأكثر تواضحاً من حيث الدخل [٣٩]. و بذلك تكون الدولة قد قامت بدور أكثر فاعلية من القطاع الخاص فى تلبية الطلب المتزايد على وسائل منع الحمل وفى نقله إلى الطبقات الفقيرة، كما أنها استطاعت تعزيز قاعدتها الشعبية من خلال تحديد النسل، فى الوقت الذى كانت شعبيتها فيه تتقلص بسبب وقف دعم المنتجات الاستهلاكية. و يبين التوزيع الجغرافى لاستخدام وسائل منع الحمل (شكل ٥) والتوزيع الجغرافى لخدمات تنظيم الأسرة التى توفرها الدولة (شكل ٦) وجود نفس التباينات مع اختلاف طفيف. فكلما زاد الطلب زاد تواجد الدولة (القاهرة – الاسكندرية – وسط وغرب الدلتا). و بذلك يمكن القول بأن تنظيم الأسرة يوفر للدولة مجال عمل جديد يمكنها التأثير على المجتمع من خلاله.

و يتوقف اتساع هذا المجال على المنطقة وما يسود بها من أنماط أسرية محلية ذات خصائص مستقرة نسبياً. و حيث أننا فى مجتمع يجعل من الزواج شرطاً لازماً للإنجاب، فتحديد المواليد يبدأ بتحديد سن الزواج و قد حدده قانون سنة ١٩٢٣ بـ ١٦ عاماً للإناث و ١٨ عاماً للذكور. و بعد ما يزيد على ٦٠ عاماً من صدوره لا يزال هناك تحايل على هذا القانون و ذلك فى نسبة كبيرة من الزيجات. و وفقاً للتقرير الرسمى الذى تقدمت به مصر لمؤتمر القاهرة «تبلغ نسبة النساء اللاتى تزوجن دون السن القانونية للزواج أكثر من ٣٠٪ فى محافظة الفيوم وبعض مناطق صعيد مصر، و ما بين ٢٠ و ٢٥٪ فى مناطق أخرى من الصعيد وفى محافظة دمياط. و فى الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٤ بلغت نسبة حالات الزواج دون ١٦ عاماً ٢١٪ من إجمالى حالات الزواج الأول للمرأة. و رغم ارتفاع

هذا الرقم إلا أنه يمثل تقدمًا ملموسًا بالنسبة للفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٤ حيث كان يبلغ ٤.٣ ٪[٤٠].

ولا يعطى هذه الإحصاء الذى أفصحت عنه وزارة السكان والأسرة أى تفصيلات أخرى. أما إحصاءات إدارات السجل المدنى و التى تبين توزيع الزواج حسب السن، فأول فئات العمر المذكورة فيها هى ١٦ - ١٩ عامًا للإناث و ١٨ - ١٩ عامًا للذكور، إذ أن هذه الإدارات تلتزم بالمعيار القانونى. و من الواضح أن حالات الزواج التى تتم دون السن القانونية تدرج فى هذه الفئة، و بالتالى يمكن تقدير حالات التحايل على القانون من خلال توزيعها جغرافيًا، حيث أن خريطة حالات زواج المرأة المبكر التى نحصل عليها تكاد تكون منافية للخريطتين السابقتين، مما يعكس دون شك تماسك سلوك الأفراد : فحيث توجد الرغبة فى تكوين أسرة كبيرة، يقل استخدام وسائل تحديد النسل و يكون الزواج فى سن مبكرة. و مع ذلك فلا يرتبط ذلك بالضرورة بالزواج دون السن القانونية، حيث أن الفرق بينه وبين السن البيولوجى الأدنى للإنجاب لا يزيد عن عامين أو ثلاثة أعوام، و عليه فإن الزواج المبكر جدًا يبدو بمثابة تأكيد «لقانون الأسرة» فى مواجهة «قوانين الدولة»، كما أن خريطة الزواج المبكر مطابقة لخريطة معارضة الأسرة لهيمنة الدولة [٤١].

ب - الرقابة الإحصائية على الأسرة

بعد انتشار مؤسسات تنظيم الأسرة تم إقرار جهاز للمشاهدة الإحصائية، الهدف منه هو قياس تطور مستويات ومحددات الخصوبة و ذلك لتسهيل عملية توجيه سياسة تحديد النسل. و قد انضمت مصر إلى البرامج الدولية الكبيرة الخاصة باجراء مسوح للأسرة. و شاركت فى كل منها. و كان أول هذه البرامج هو «المسح العالمى للخصوبة» الذى تم تنسيقه فى لندن World Fertility Survey واتخذ اسمًا قوميًا فى كل بلد أجرى فيه : المسح المصرى

للخصوبة Egyptian Fertility Survey (1980). يأتى بعد ذلك المسح الذى أجرى بمساعدة الأمم المتحدة : Egyptian Contraceptive Prevalence Survey (1985)، ثم مسحين آخرين قامت بتنظيمها على المستوى العالمى مؤسسة أمريكية خاصة Westinghouse - DHS Macro International Demographic and Health Survey (1988 , 1992) وفيما بين هاذين التاريخين أجرى تحت رعاية جامعة الدول العربية، فى إطار المشروع العربى للنهوض بالطفولة و بتمويل من مؤسسة سعودية، المسح المصرى لصحة الأمومة والطفولة. إضافة إلى هذه البرامج، قام مجلس تنظيم الأسرة Family Planning Board بعدة مسوح إقليمية ومحلية كما أجرت المكاتب الخاصة دراسات عديدة عادة بتكليف من الدولة. و لكل هذه العمليات هدف علمى واضح: أن يكون المسح بالعينة مع عدم الإدلاء بأسماء المستجوبين، بحيث لا تخضع فيه الأسر لأى نوع من الرقابة الإسمية بل فقط للفحص الإحصائى لسلوكياتهم. ومع ذلك كان كل من هذه المسوح، شأنه شأن الاستطلاعات الانتخابية، صورة مطابقة لسابقه و للنموذج الذى تم إعداده فى لندن أو نيويورك (٤١)، مما لا يفسح مجالاً لتصورات الباحث وإبداعه. و بالتالى يقتصر جانب التجديد فى استخدامات هذه المسوح على ما تتيحه من مقارنات بينها وبين المسوح المشابهة التى تجرى فى كافة أنحاء العالم، ثم يتم تحليلها بأدوات إحصائية موحدة هى الأخرى، تتجاهل تماماً خصائص كل بلد ولا تأخذ فى الاعتبار سوى الجوانب المشتركة بين كافة بلدان العالم. شأنها شأن الاستطلاعات الانتخابية، تعتبر تلك المسوح مقياساً حديثاً للآراء والسلوكيات الخاصة، أى أنها تستخدم كأداة لضبط الآراء والسلوكيات (٤٢).

ج - تنظيم الأسرة فى خدمة الريع

إذا كانت سياسة تنظيم الأسرة تلعب دوراً داخلياً فى تجديد العلاقات التى تربط بين الدولة والأسرة، فهى تؤثر أيضاً على علاقة مصر الخارجية وتربط

بينها وبين المحيط الدولى، أى أنها تتيح لمصر تنويع موارد الريع وتعزيزها، إذ أن الأسرة تحرز بالفعل نجاحًا كبيرًا. تبلغ تكاليف برامج تحديد النسل نحو ٢٠ مليون دولار سنويًا (١٩٩٣). تتكفل الحكومة المصرية بـ ٤٠٪ منها، بينما تدفع الوكالات الدولية ٥٠٪ من المبلغ والـ ١٠٪ المتبقية تكون على نفقة المستفيدين من هذه البرامج. و وفقًا لتقديرات وزارة السكان و الأسرة سوف تبلغ تكلفة هذه البرامج ٢٥ مليون دولارًا فى عام ١٩٩٨ و ٣٠ مليون دولارًا عام ٢٠٠٣ و ٤٧ مليون دولارًا عام ٢٠١٣. ذلك و تعتبر هيئة التنمية الدولية الأمريكية (USAID) أهم الجهات المانحة، إذ بلغت قيمة مساهمتها فى برنامج صحة الأم والطفل و برنامج تنظيم الأسرة عن الفترة ١٩٧٧ – ١٩٩٣، ١٨٥ مليون دولارًا. و يأتى صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية (FNUAP) فى المرتبة الثانية حيث ساهم بمبلغ ٦٥ مليون دولار عن الفترة ١٩٧١ – ١٩٩٧. و تؤكد الوزارة التى تتلقى هذه المعونة على حسن استخدامها: «إن نجاح السياسة السكانية المصرية أمر واضح، إذ انخفض معدل النمو بفضل الجهود التى تبذلها الدولة وبفضل اهتمامها بالشئون السكانية. ولولا نجاح المشروعات التى وضعت بمبادرة من الوزارات المختلفة وبالمساعدات الفنية والمالية التى قدمتها وكالات مثل صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية (FNUAP) و هيئة التنمية الدولية الأمريكية (USAID) لما أمكن تحقيق هذه النتائج الإيجابية. ونأمل الآن فى زيادة المعونة الواردة من الاتحاد الأوروبى واليابان والدول الأوروبية» (٤٤).

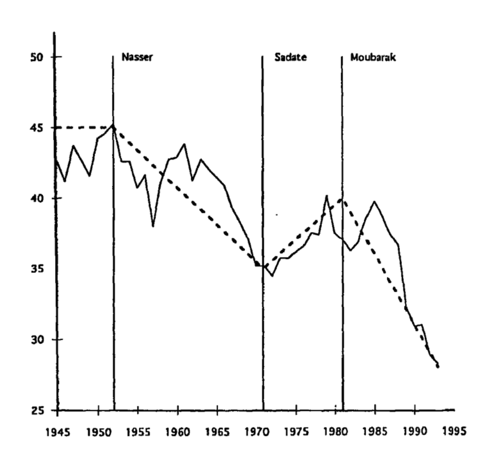
ومن جهة أخرى، تجذب الأعمال الإحصائية لبرنامج تنظيم الأسرة موارد خارجية ولاسيما لإجراء المسوح الخاصة بالأسرة و كلها تتم بتمويل من المؤسسات الأجنبية و الدولية. و مع ذلك لا تساهم سياسة تحديد النسل فى زيادة الموارد الخارجية للدولة إلا بصورة غير مباشرة. فانتصار الدولة على ارتفاع معدل المواليد و اعتزازها بذلك إنما يعطى صورة إيجابية للدولة وسياستها، كما أنه يدل على احترامها لالتزاماتها. وإلى جانب اعتبارات «الملائمة السياسية» التى

السياسة السكانية

تمثل لدى الولايات المتحدة معياراً يتحدد بناءًا عليه منحها المعونة الدولية، فهناك معياراً آخر غير معلن يؤخذ فى الاعتبار، و هو اتباع الدولة لسياسة السيطرة على النمو السكانى بطرق تعد فى حد ذاتها «ملائمة». و عليه قد تكون الدولة مدينة إلى حد ما للأسر المصرية باحتفاظها بالنصيب الأكبر - بعد إسرائيل - من المعونة الأمريكية.

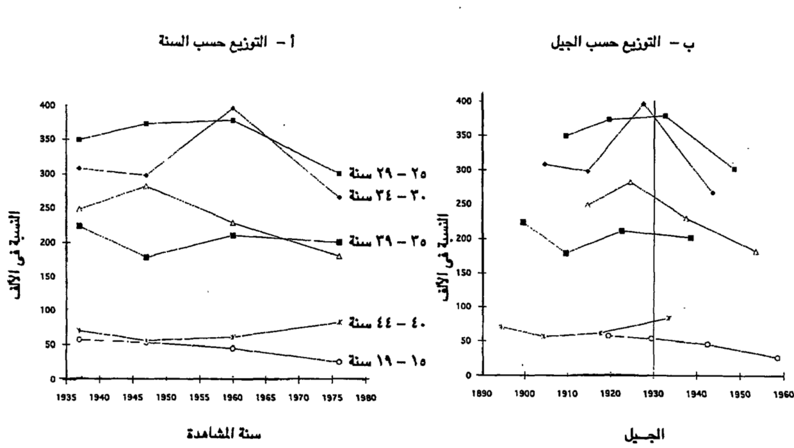
شكل رقم (١)

تطور معدل المواليد الأولى (فى الألف)
بين ١٩٤٥ - ١٩٩٣



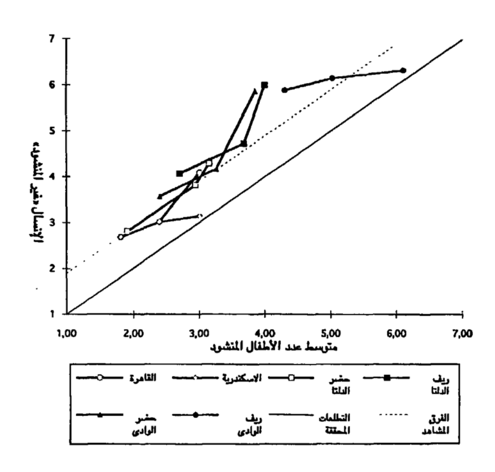
المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء.

شكل رقم (٢) معدل الخصب العام حسب العمر والسنة



شكل رقم (٣)

عدد الأطفال المنشود والخصوبة الحقيقية حسب المنطقة
[١٩٨٠ - ١٩٨٨ - ١٩٩٢]

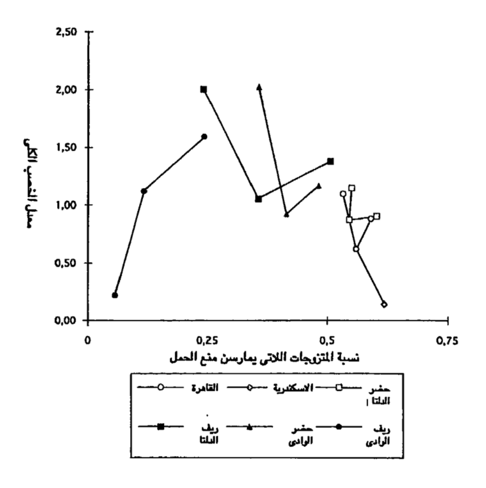


المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة و الإحصاء (مسح ١٩٨٠) و المجلس القومى للسكان (مسح ١٩٨٨ و مسح ١٩٩٢)

شكل رقم (٤)

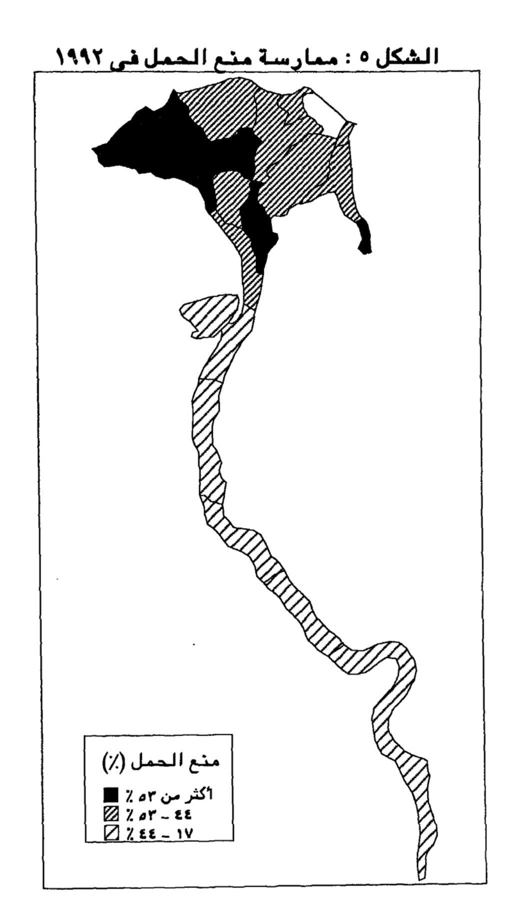
ممارسة منع الحمل و الانسال «غير المنشود»

[١٩٨٠ - ١٩٨٨ - ١٩٩٢]

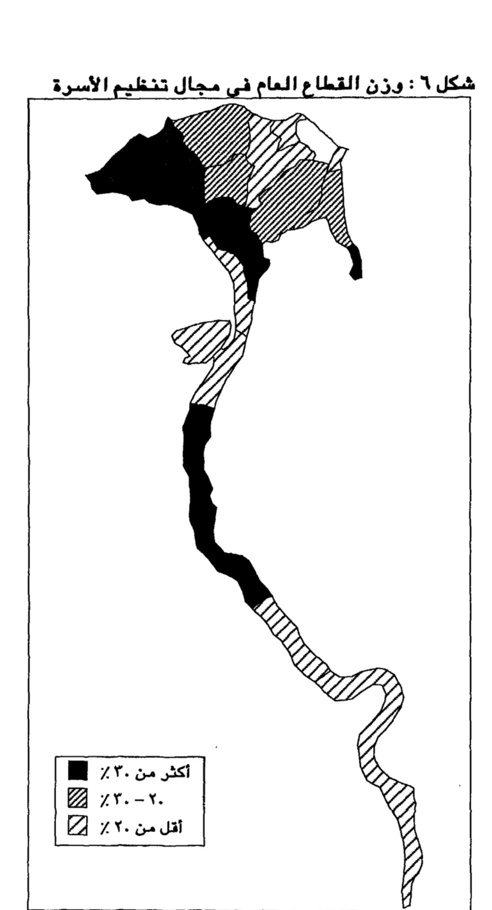


ملحوظة : قدرت الخصوبة «غير المنشودة» على أساس الفرق بين الخصوبة الحقيقية والخصوبة المنشودة.

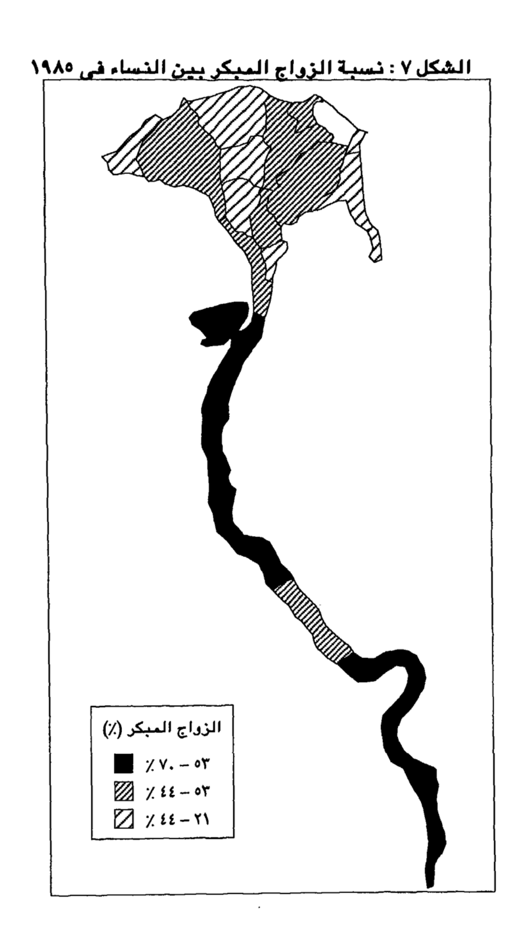
الشكل ٥ : ممارسة منع الحمل في ١٩٩٢



شكل ٦ : وزن القطاع العام في مجال تنظيم الأسرة



الشكل ٧ : نسبة الزواج المبكر بين النساء في ١٩٨٥



الهوامش

١- تعرضت إيمان فرج لهذا الجدل فى

"Identité, natalité ou les avatars d'une conférence internationale, *Egypte Monde Arabe* n°20, Le Caire, 1994, pp. 93-65.

٢- تعد السياسة القهرية التى تتبعها الصين بتحديدها عدد الأطفال بطفل واحد لكل أسرة حالة فريدة من نوعها.

٣- يناقش Hervé Le Bras هذا الموضوع فى

Les limites de la Planète. Mythes de la nature et de la population. Flammanion, Paris, 1993.

(حدود الكوكب) انظر عرض هذا الكتاب فى العدد ٣ من مصر والعالم العربى.

٤- المقصود بهذه الكلمة المستمدة من علم الفيزياء أنه فى لحظة ما من الزمن تحتفظ المولودية بذاكرة الماضى: فهى بالفعل حاصل ضرب معدل الخصب المرتفع فى عدد الذين فى حقبة الإنسال، علمًا بأن عدد هؤلاء يحدده مستوى الخصب فى الماضى.

٥- سبق وأن تطرقت لهذه الإزدواجية فى :

" Démographie et politique dans le monde arabe ", *Population*, INED, Paris, volume 47, n°2, 1992, pp. 305-326.

(الديموغرافيا و السياسة فى العالم العربى)

٦- استند عادل حسين، كاتب افتتاحية جريدة الشعب المعارضة إلى هذه الحجة القديمة (التى طرحتها على سبيل المثال الحركات العمالية الأوروبية فى مطلع هذا القرن)، عندما ندد بالمؤتمر الدولى للسكان و التنمية و اعتبره مؤامرة الغرب ضد الإسلام بهدف التقليل من وزنه الديموغرافى عن طريق تحديد النسل.

٧- تم تجميع مادة علمية ثرية حول موضوع العلاقة بين الخصوبة و وفيات الطفولة والأمومة. و كثيرًا ما تستغل هذه العلاقة سياسيًا عندما يراد حجب أهداف تحديد النسل الحقيقية وراء أهداف صحة الأم والطفل.

٨- من المعروف مثلاً أن تأخير سن الزواج يؤدى إلى انخفاض مستوى الخصوبة. وقد يتغير هذا السن و كذلك الخصوبة الزواجية بسبب الهجرة خاصة من الريف إلى الحضر.... الخ.

٩- Dr. I. Lévi, "Le Recensement de la population de l'Egypte de 1917", *L'Egypte Contemporaine*, Vol. XIII, 1922.

(تعداد سكان مصر لعام ١٩١٧).

١٠- Wendell Cleland, *The Population Problem in Egypt, A Study of Population Trends and Conditions in Modern Egypt*, 1936.

(المشكلة السكانية فى مصر، دراسة اتجاهات السكان فى مصر الحديثة وظروفهم المعيشية).

١١- سوف ينتشر هذا المفهوم بعد ذلك بنحو نصف قرن، على يد منظمة الأغذية والزراعة تحت عنوان «السعة السكانية Carrying Capacity».

١٢- يستند هذا القسم فى جانب كبير منه إلى ما ورد فى:

National Population Council, Cairo, 1993, *Egypt National Report on Population, submitted to the ICPD*, 1994.

١٣- فيما عدا فترة قصيرة فى عهد بن صلاح، لم تؤثر فى موقف تونس المحبذ للملتسية الجديدة.

١٤- «إن الأقراص (إشارة إلى أقراص منع الحمل) التى تناسبنا هى أقراص التنمية» كان هذا شعار الجزائر فى المؤتمر الدولى الأول للسكان الذى انعقد فى بوخارست عام ١٩٧٤.

١٥- National Population Council, Cairo, 1993. *Demographic and Health Survery*, 1992.

تبين هذه المؤشرات و كذلك الشكل رقم (١) نسبة الاستخدام «الجارى» لوسائل منع الحمل أى نسبة الزوجات الممارسات لمنع الحمل وقت المسح. و تقل هذه النسبة عن نسبة النساء اللائى مارسن منع الحمل على الأقل فى فترة ما من حياتهن (٤٠٪ فى عام ١٩٨٠ و ٦٥٪ فى عام ١٩٩٢).

١٦- تم حساب معدل المواليد الأولى المستخدم هنا على أساس بيانات السجل المدنى. وغالبًا ما تكون هذه البيانات غير دقيقة، ولا سيما بالنسبة لبداية الفترة موضع الدراسة. أما عن سبب تفضيلى لهذه البيانات عن بيانات المسوح فهو موضح فى الهامش ٤٣.

١٧- الواقع أن المعدل الحقيقى بلغ غالبًا أكثر من ٥٠ فى الألف، إلا أن بيانات السجل المدنى ناقصة فيما يتعلق بالمواليد.

انظر نادر فرجانى :

A Reconstruction of Some Aspects of Demographic History of Egypt in the Twentieth Century, "*Technical Papers*" R/31, The American University in Cairo, 1975.

١٨- Saad Eddin Ibrahim, "State, Women and Civil Society : an Evaluation of Egypt's Population Policy Family"
نـــــدوة
Gender, and Population Policy: International Debates and Middle Eastern Realities, Cairo, 1994, 48p.

تبين النتائج التى يعرضها سعد الدين إبراهيم أن الدولة لا تتولى المسألة السكانية بالقدر الكافى وأن النجاحات فى هذا المجال لم تتحقق إلا بفضل من هم أقرب إلى الواقع أى شبكة الجمعيات الأهلية. وفيما يلى نسب الذين يذكرون تلقائيًا المسألة السكانية عند سؤالهم عن المشاكل الجديدة بالأولوية ضمن اهتمامات الدولة: ١٨٪ من كبار المسئولين فى الدولة، ٢٥٪ من المسئولين الذين يشغلون مناصب وسطى، ٥٨٪ من القيادات المحلية مقابل ١١٪ من رجال الدين و ٢٥٪ من الأطباء العاملين فى مجال تنظيم الأسرة و ٧٢٪ من العاملين فى المجال الاجتماعى.

١٩- لا يتردد المؤلف فى تقدير نسبة فاعلية هذه السياسة بـ ٢٥٪ و ذلك بمقارنة عدد السكان فى عام ١٩٩٣ (٦٠ مليون نسمة) بما كان يجب أن يكون عليه لو أن الهدف الذى تم تحديده عام ١٩٦٠ قد تحقق (أن يكون معدل النمو السنوى ١.٩٪ أى أن يبلغ عدد السكان فى عام ١٩٩٣ ٤٥ مليون نسمة)، وبعدد السكان فى نفس هذا العام فى غياب سياسة تحديد النسل (٦٥ مليون نسمة)، أى أنه يرجع الانخفاض المسجل بأكمله (٥ مليون) لسياسة الدولة الديموغرافية وحدها!

٢٠- استخدم هنا النتائج التى سبق وعرضتها فى

"Un siècle de transition démographique en Afrique Méditerranéenne, 1885-1985", *Population*, INED, Paris, volume 41, n°2, 1986, pp. 205-232.

(قرن من التحول الديموغرافى فى افريقيا المتوسطية)

٢١- انظر "Note sur la diffusion de l'instruction scolaire d'après les recensements égyptiens", *Egypte Monde Arabe*, n°18-19, CEDEJ, le Caire, 1994, pp. 115-134.

(المؤلف : مذكرة حول نشر التعليم المدرسى)

٢٢- خاصة وأن كبرى المسوح التى أجريت عن الخصوبة، وهى الشيئ الوحيد الذى تناولته تحليلات عديدة، تلغى تمامًا من الحسبان التغيرات قصيرة المدى و ذلك لأسباب فنية لن نتناولها هنا.

٢٣- فيما يلى تغيرات معدل الزواج : ١٩٧٠ : ١٠ فى الألف، ١٩٧١ : ١٠.٥ ؛ ١٩٧٢ : ١٠.٧ ؛ ١٩٧٣ : ٩.٨ ؛ ١٩٧٤ : ١٠.٥ ؛ ١٩٧٥ : ١٠.٧ ؛ ١٩٧٦ : ١٠.٧ ؛ ١٩٧٧ : ٩.٨.

٢٤- هذا ما توضحه المسوح عن ميزانية الاستهلاك فى الأسر المعيشية

Heba Al-Laithy & Hana'a Khèir Al-Din,

"Evaluation de la paurvreté en Egypte en fonction des données sur les ménages", *Egypte/ Monde Arabe* n°12-13, le Caire, 1993, pp. 109-144.

(تقييم الفقر فى مصر وفقًا للبيانات المتوفرة عن الأسر المعيشية).

٢٥- وجد المهاجرون المغاربة نمطًا عكسيًا فى أوروبا و قد يكون ذلك من الأسباب التى ساعدت على سرعة انخفاض معدل الخصوبة فى تونس و المغرب و الجزائر.

٢٦- حول وضع زوجات المهاجرين المصريين انظر على وجه الخصوص :

Homa Hoodafar "The Impact of Egyptian Male Migration on urban families left behind: Feminization of the Egyptian Family or a re-affirmation of traditional gender roles", *Sociological Bulletin* vo. 42, vo. 27, 1993, pp. 115-135.

٢٧- تم جمع كم هائل من البيانات فى البلاد ذات الخصوبة المرتفعة و كلها تشير إلى أن ارتفاع مستوى تعليم المرأة هو العامل الأول على الإطلاق.

٢٨- يبلغ الفارق بين العمر المتوسط للإنسان عند المرأة (٣٠ عامًا) والعمر المدرسى المتوسط (١٥ عامًا) خمسة عشر عامًا.

٢٩- هبه الليثى وهناء خير الدين، المرجع السابق. و نادر فرجانى

"Profils de la pauvreté et du chômage en Egypte au niveau des unités administratives", *Egypte/Monde Arabe* n°. 12-13, le Caire, 1993, pp. 197-212.

(توزيع الفقر والبطالة على مستوى الوحدات الإدارية فى مصر)

٣٠- و هذا ما يظهر بوضوح من آخر مسح أجرى عن استهلاك الأسر (١٩٩٢).

٣١- وصل معدل استقبال هذه الحملات التليفزيونية فى عام ١٩٩٢ إلى ٨٧.٦٪ فى المحافظات الحضرية، و ٨٦.٤٪ و ٧٣.١٪ فى مدن وقرى الوجه البحرى و ٧٧.١٪ و ٥٣.١٪ فى مدن وقرى الوجه القبلى.

Egypt : Demographic and Health Survey, 1992, NPC, le Caire, 1993.

حيث كانت نسبة النساء اللائى لم يسمعن قط عن تنظيم الأسرة لا تزيد عن ٠.٥٪.

٣٢- Lant H. Pritchett, "Desired Family and the Impact of Population Policies", *Population and Development Review*, vol. 20/1, March 1994, pp. 1-55.

وقد أثار هذا المقال حوارًا فى عدد لاحق للمجلة تحت عنوان :

"The Impact of Population Policies: An exchange". *Population and Development Review*, vol. 20/3, September 1994, pp. 611-630.

٣٣- وهى مقاربة مستمدة من Gary Becker الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد فى كتابه

A Treatise on the Family, Harvard University Press, 1991,

والذى يعتبر أن تطور وسائل تحديد النسل وتحسينها هو إحدى النتائج التى أدى إليها الطلب المتناقص على الإنجاب و ليس سببًا لهذا التناقص.

٣٤- البيانات المتاحة هى التى تم نشرها، وهى غير كافية لحساب الإنحدار، فلا يمكننى الإدلاد بنتائج *نهائية* كالتى توصل إليها Pritchett.

٣٥- CAPMAS, *The Egyptian Fertility Survey*, 1980.

vol. II, Fertility and Family Planning, Cairo 1983.

National Population Council (NPC) *Egypt Demographic and Health Survey* (EDHS) 1988, Cairo, 1989,

NPC, *Egypt Demographic and Health Survey*, 1992, Cairo, 1993.

٣٦- «تلعب «المنظمات غير الحكومية» دورًا هامًا فى النشاط التربوى الذى تقوم به «الحكومة» فى مجال تنظيم الأسرة». يجدر ملاحظة المفارقة فى هذه العبارة التى وردت ضمن التقرير الرسمى الذى تقدمت به مصر لمؤتمر القاهرة : مرجع سابق الذكر

Egypt National Report .....

٣٧- بلغت نسبة استخدام اللولب كوسيلة لمنع الحمل ١٦٪ من حالات استخدام موانع الحمل فى عام ١٩٨٨ و ٢٨٪ فى عام ١٩٩٢ وفقًا للمسح المصرى للسكان والصحة (EDHS) ١٩٩٢.

٣٨- Mona Khalifa, "Determinants of the Choice of source for family planning services in Egypt", *23rd Annual Seminar on Population and Development Issues in the Middle East, Africa and Asia*, Cairo Demographic Centre Research Monograph Serie, 1994, pp. 860-894.

٣٩- ليلى نوار و محمود.....

٤٠- Egypt National Report. مرجع سابق الذكر.

٤١- وهذه الخريطة قريبة من خريطة العنف السياسى.

٤٢- و ذلك باستثناء الأبحاث المتعمقة التى قامت بها بعض الهيئات الخاصة مثل Population Council أو المشكاة.

٤٣- دون الخوض فى أسانيد هذا الأسلوب، سوف أكتفى هنا بالإشارة إلى أن هذا المقياس غير دقيق ولا يمكن الاعتماد عليه لقياس مستوى الخصوبة وتطورها. فبالنسبة للفترات السابقة تعطى مقارنة المسوح مستوى خصوبة أعلى من النتائج المحسوبة على أساس بيانات السجل المدنى بينما يكون هذا المستوى أقل ارتفاعًا من نتائج السجل المدنى بالنسبة للحاضر (شكل ٨). وعليه تعطى هذه الوسيلة إيحاء بانخفاض مستوى الخصوبة بقدر أكبر من الواقع (من ٣.٥ طفل لكل امرأة فيما بين ١٩٦٥ و ١٩٩٠ بدلاً من طفلين). إن هذا الوصف المتفائل للنتائج التى حققتها سياسة تحديد النسل، يكتمل بقول أن الدولة هى التى كانت وراء هذا النجاح.

٤٤- وردت البيانات المالية فى ..Egypt National Report مرجع سابق الذكر.

الاستقبال المبكر للداروينية(*)
فى بعض البلاد الإسلامية

أ. د. عبد الحافظ حلمى محمد
كلية العلوم – جامعة عين شمس
اللجنة القومية لتاريخ العلم وفلسفته

فى الدورة الدائبة لانتقال الحضارات بين الأمم، استقبل العالم الإسلامى موجتّى مدٍّ عارمتين. فى الموجة الأولى، كان المسلمون الأوائل فعّالين إيجابيين، ونُقّادًا قادرين على تخيّر ما ينفعهم وما يتفق وقيمهم، مكيِّفين لما يأخذون ومتكيفين مع ما يروقهم منه. ولا عجب فى هذا فقد كانوا سادة زمانهم. ولذلك لما سلّموا التراث العلمىَّ إلى أوروبا، عند انحسار هذه الموجة وارتدادها، كان العلم قد أصبح إنسانيًا عالميا، وتطبيقيًا، ومتكاملاً مع الحياة والإيمان. ولقد عكف العلماء، من الشرق والغرب، على دراسة هذه الموجة بدرجات متفاوتة من

(*) نص المحاضرة التى ألقيت ضمن سلسلة محاضرات الـ CEDEJ فى ١٩٩٤/١١/١٥. والمركز يشكر للمؤلف موافقته على النشر.

الموضوعية والإتقان. أما الموجة الثانية، فقد امتدت من الغرب إلى الشرق بعد نهضة أوروبا وتأصل الثورة العلمية فيها. وهى لم تَحْظَ بَعْدُ بما تستحقه من اهتمام الباحثين.

وأيًا ما كانت نظرتنا للتطور البيولوجى، فلن نجد خلافًا على الأهمية البالغة للتطور وآثاره بعيدة المدى فى شتَّى نواحى حياتنا المعاصرة. ومن المأثورات الشائعة عن دوبشانسكى، فيلسوف البيولوجيا البارز، قولُه : «ليس ثمة من شئ فى علم البيولوجيا سوف يكون له معنىً إلا إذا نظرنا إليه فى ضوء التطور» ويرى بارى (Barry, 1988: 21) أن موضع نظرية التطور فى العلوم البيولوجية يقابل موضع الجدول الدورى فى العلوم الكيميائية. بل إن كاتبًا ساخرًا قال إنه لو لم تكن نظرية التطور قائمة ومقررة، لكان من المحتم علينا اختراعُها اختراعًا (مترام، ١٩٦٦).

ومع ذلك، آثارُ امتداد نظرية التطور إلى المجالات الفلسفية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، الذى قاده هربرت سپنسر، أبلغُ وأوضحُ. وبالمناسبة سپنسر هو الذى صكَّ عبارة : «البقاء للأصلح» التى تبناها داروين فى الطبعة الخامسة من كتابه «أصل الأنواع»، ثم جلبت إلى الداروينية متاعب جمة. بل إن سپنسر هو الذى أشاع كلمة «التطور» (evolution) نفسَها، للتعبير عن نظرية داروين عن «الانحدار مع التحول» descent with modification.

ودرج الناس على اعتبار «الداروينية» مرادفًا «للتطور»، مع أن الداروينية تشير إلى نظرية بعينها أعلنها تشارلس داروين وألفرد راسل ولاس عام ١٨٥٨ تحدد «الانتخاب الطبيعى» آليةً لحدوث التطور، ثم أصبحت تنسب إلى داروين وحده. وظلت تعرف بهذا الاسم حتى تَخَلَّت عنه – فى المباحث العلمية – لتَتَّخذ، فى أواخر الثلاثينات وأوائل الأربعينات من هذا القرن، اسمها الجديد: «النظرية التركيبية الحديثة» أو «الداروينية الحديثة»، بعد أن تصادمت مع المندلية الصاعدة،

ثم صالحتها وتحالفت معها وأدخلت خيوطًا منها فى لُحمتها وسَدَاها، ورتقت بها خرقًا معيبًا كان فى نسيجها الأصلى.

لكنَّ معظم نظريات التطور الأحدث ظهورًا تعتنق - فى الواقع - مبدأ «الانتخاب الطبيعى» محورًا أساسيًا فيها، سواءٌ أكان التطور فيها اتجاهيًا directional، هادفًا finalist، أو انتهازيًا opportunistic ؛ بيئىَّ الدوافع environementalist أو extrincic أو داخلىَّ النوازع intrinsic or internalist " مستقيمًا anagenetic أو متشعبًا cladogenetic ؛ منتظمًا متدرجًا gradualistic أو قافزًا saltational، يتقدم فى دفعات جورج سمسون الكمية quanta، أو على أكتاف فلتات أو مسوخ جولد شمدت الواعدة hopeful monsters، أو وفقًا لنظرية الدرِدْج وجَاوْلــد عن «التوازنــات المُرَقَّمـة punctuated equilibria. (انظر، مثلاً : Minkoff, 1983 ؛ Panchen, 1992 ؛ Stebbins, 1982).

وهكذا تتعرض «الداروينية الحديثة» لنقد بعض التطوريين (انظر، مثلاً : Spilsbury, 1974 ؛ Schoffeniels, 1976، وعدة مقالات فى «موسوعة الجهل» Encyclopedia of Ignorance، تحرير Duncan & Weston - Smith, 1974). بل إن كيمورا ومن نَحَوْا نحوه حاولوا أن يعدلوا عن فكرة «الانتخاب الطبيعى»، فقدم كيمورا نظريته «التعادلية للتطور الجزيئى» (Kimura, 1979).

ولكن الذى يعنينى فى حديثى الليلة - على أية حال - هو «الداروينية» - قديمةً كانت أم حديثة -، أو ما يصفه هتشنسون بأنه «النظرية الأولية للتطور» (Hutchinson, 1980). والواقع أن «داروين» قد أصبح شِعَارًا ورمزًا للتطور، وكلما ذُكر التطور قفزت إلى أذهان السامعين صورة داروين، ربما مع قرد يعلو كتفيه أو يقفز حوله!

وغنى عن القول، ***إن موضوعنا الآن ليس مناقشة الداروينية أو أية نظرية للتطور، وليس هو محاولةً لتأييدها أو تفنيدها، وإنما هو لتتبع بعض ملامح كيفية دخول الداروينية إلى بلادنا،***

وأسلوب استقبالها المبكر لها، دون ادعاءٍ للإحاطة والشمول. ولن نتعرض للحاضر إلا على سبيل الاستطراد الضرورى والطبيعى. وسوف أحاول أن ألتزم بواجبات مؤرخ العلوم المحايد، على قدر ما تستطيعه طبيعتى البشرية.

ولقد كانت الداروينية موضعَ الاهتمام البالغ والجدلِ العنيف منذ نَشْر داروين كتابه عن «أصل الأنواع» عام ١٨٥٩ (وهو العام الذى بدأ فيه شق قناة السويس). ولكن هذا كلّه قد بلغ ذروته بالأخص فى مناسبتين : أولاهما الذكرى المئوية الأولى لظهور أصل الأنواع عام ١٩٥٩، وثانيتُهما الذكرى المئويةُ الأولى لوفاة داروين عام ١٩٨٢. وقد شهدت هذه المناسبةُ الأخيرة نشرَ فيض هائل من الكتب والمقالات لا يكاد يدركه حصر. وقد سمعت فى ذلك العام الطبيب الفرنسىَّ المهتم بالعلاقة بين الدين والعلم، موريس بوكاى، يقول : «إن داروين قد مات فى هذا العام موتتين»، فأثار عاصفة من التصفيق !

وفى مجلد تذكارى ضخم (١١٣٨ صفحة) عن «التراث الداروينى» The Darwinian Heritage، خصّص محرره ديڤيد كون (Kohn, 1985) القسمَ الثالث منه، الذى يشغل أكثر من ١٠٠ صفحة، لما أسماه «الاستقبال المقارَن للداروينية» The Comparative Reception of Darwinism، لم يتعرض فيه إلا لجماعات التطوريين فى أوروبا وأمريكا. أما عن الدول الإسلامية، فإننا لا نعرض فى الأعمال المنشورة سوى لتعميماتٍ فضفاضة غير دقيقة، من قبيل : «... أدخل شبلى شميّل الداروينية إلى العالم العربى عام ١٩١٠، فأصبحت من ذلك الحين موضع الشجب العنيف والجدل الهجومى العاطفى من قبَل التقليديين» التى جاءت فى كتاب هودبوى عام ١٩٩١ (Hoodbhoy, 1991: 47).

ولعل أنسب بداية هى كتابٌ عنوانه : «تنوير الأذهان : فى علم حياة الحيوان والإنسان، وتفاوت الأمم فى المدنية والعمران»، ومؤلفه دكتور بشارة زلزل، ويقع فى ٣٦٨ صفحة. والكتاب منشور عام ١٨٧٩ ؛ طبع فى الإسكندرية، وسجل فى نظارة المعارف الجليلة فى الآستانة العَلِيّة. وقد أهدى المؤلف الكتاب إلى

السلطان عبد الحميد، وحيّاه بستة أبيات، استهلها بالبيت الآتى :

مليكٌ تسامى فى الملوك بمجده

وأشرق فى العلياء كوكبُ سعدهِ

وفى الصفحة التالية صورة أنيقة للورد كرومر، يتخذها مثالاً للجنس الأنجلوسكسونى، وحيّاه أيضًا بالبيتين التاليين :

للإنكليز يدٌ فى الارتقاء بهـــا   نالوا الذى قصُرَتْ عن نيله الأممُ

سادوا بمثل فتىً تبدو النجابة فى   مثالِــه، فكـأن النبـلَ يُرتَسَمُ

ولكن الكتاب فى الواقع عمل ممتاز : فهو متن دراسىّ مُوَثَّق وموضح بالرسوم والصور، و مكتوب بلغة أدبية فصيحة، «فيه اجتهاد مشكور فى صياغة المصطلحات العلمية العربية، و هو يشمل المجالات الآتية : التاريخ الطبيعى، و علم الحيوان، و تصنيف الحيوان ؛ والأنثروبولوجيا، وبيولوجية الإنسان، والدين، و علم الاجتماع، و الحضارة. وتمثل الفصول البيولوجية عرضًا متميزًا لأحدث المعارف المتاحة فى ذلك العصر فى : التشريح المقارَن، و علم الخلية، و علم الأنسجة، و علم الأجنة. ويبدأ القسم الخاص بتصنيف الحيوان بفصول عن اللاماركية، والداروينية، والأدلة على حدوث التطور، و الانتخاب الطبيعى، والتوزيع الجغرافى، ومناقشة الداروينية (ص ١٠٥ – ١٤١). ويذكر الدكتور بشارة زلزل فى مقدمة كتابه أنه كتبه لتلاميذ المدارس، قائلاً : «ولما كانت المدارس عماد الوطن فقد آثرتُها بوضع هذا الكتاب على طريقة تسهِّل تدريسه فيها، مقتصراً على توضيح الأصول فى موضوعات مباحثه المختلفة لتكون عونًا للتلميذ على التوسع فى ما يؤمه منها متى انفسح له مجال الطلب» (ص ٢٢).

وقد بيَّن زلزل – فى حسم ووضوح – فلسفته ووجهةَ نظره فى عرض نظرية التطور فى كتابه المدرسىّ بهذا الوفاء والشمول، فقال فى ختام مقدمة الكتاب :

«ويقى أن أنبه المطالع إلى أنى آليت أن لا أحيد فى ما أحرره عن الخطة التى يقتضيها العلم، وهى تحرِّى الحقائق والتنكبُ عن مغالطات السُّفِسْطائيين وترهات الجدليين، وحيث إن كثيرًا من المسائل التى لابدَّ من إيضاحها فى سياق التآليف كانت، ولم تزل، موضوعًا للجدال والقيل والقال، كمسألة أصل التكوين و التولد الذاتى وتسلسل الإنسان من الحيوانات السافلة، لم أجد بدا من التصريح بادئ ذى بدء بأن الشبهات التى تَرِدُ على العقائد الدينية من قبيل هذه المسائل وما ترمى إليه إنما هى، على ما أرى، أوهام نشأت من تصوير الحقيقة بغير لونها، وحدْسيات لم تمرع فى وادى اليقين. والغلاة من الماديين يضيقون ذرعًا فى التعليل عن أصل المادة و إمكانية وجوب وجودها لذاتها، والمتطرفون من الدهريين تفحمهم حجةُ القائلين بأن كل حىّ إنما يتولد من حىّ مثله. و أنصار درون مازالوا يهيمون فى كل وادٍ طلبًا للحلْقة الموهومة التى تربط بين الإنسان والقردة، و فى اعتقادى أن العلم إذا لم يقترن بالدين لا يُنتفع منه فى إصلاح الشبيبة وتهذيب الأخلاق ومحبة الفضيلة، و كبح جماح الأهواء الطبيعية والمطامع الشخصية. فلا يتوهمَنَّ الذين يشتمُّون رائحةَ الكفر من حرية البحث أن العلم من الدين فى طرفَىْ نقيضٍ. و لكنْ هى النفوس الأمارة تقتاد صاحبها إلى حيث تهوى، وتبقى الحقائق هى هى. و فوق كلِّ ذى علم عليم» (ص ٢٣).

وهذا الكلام البيِّن لا يحتاج منى إلى تعليق. و الواقع أننى لا أعرف إلى أى مدى دُرِّس هذا الكتاب، و لكن علينا أن نتذكر أن عام ١٨٧٩، عامَ نشر الكتاب، جاء بعد عشرين سنةً فقط من نشر «أصل الأنواع» لداروين. و هذا رَقْم قياسى لوصول نظرية علمية جديدة إلى كتاب مدرسىّ... ناهيك بنظرية ثار حولها جدل عنيف، و قامت حولها شُبُهٌ دينية مرهوبة. و علينا أن نذكر أن ذلك العام سبق العام الذى حدَّده هودبوى لدخول الداروينية البلاد العربية، وهو عام ١٩١٠، بأكثر من ثلاثة عقود كاملة. و قد دخلتها عندئذ من باب واسع، لا يخطر على البال. و علينا أن نذكر أيضًا أن عام ١٨٧٩ تقدم ستا وثلاثين سنة تاريخَ ٢٠

يوليو ١٩٢٥، الذى عُقدت فيه «المحاكمة القردية» المشهورة، فى ديتُون بتنيسى لمحاكمة جون توماس سكوبس، و هو مدرس شاب بالمدارس الثانوية، وذلك لاتهامه بتدريس التطور لتلاميذه، وهذه قصة ممتعة، ولكن لا يتسع الوقت لذكرها. (انظر، مثلاً : Numbers, 1992: 72 - 73 ؛ Stansfield, 1977: 3- 5). ولقد حوكم مدرسٌ آخر بتنيسى أيضاً، لتهمة مماثلة فى أبريل ١٩٦٧!

أما الملف التاريخى الموثق، و الذى يكاد يكون كاملاً، لقضيتنا فقد وجدته فى المجلدات المئة والستة عشر لمجلة المقتطف. و قد أنشأ الدكتور يعقوب صروف والدكتور فارس نمر هذه الدورية الشهرية فى بيروت عام ١٨٧٦، ثم انتقلت إلى القاهرة عام ١٨٨٥ حيث دأبت على الظهور المنتظم حتى عام ١٩٥٠. وسوف اقتصر فى حديثى لكم على أبرز ملامح استقبال الداروينية التى دونت فى ذلك السجل الحافل.

وتفرض قضيتنا نفسها من بداية المجلد الأول، ففيه ثلاث مقالات لجناب الفاضل المعلم رزق الله البربارى، عن أصل الإنسان (١:٣٣١، ٣٣٢، ٣٧٩)(*)، يتحدث فيها عن لامارك، و يصف داروين بأنه علاّمة، واسعُ المعرفة دقيقُ الملاحظة، بارعٌ فى الوصف معروف بالإخلاص والاستقامة. و يقول إن مذهبه عظيم الاعتبار، و شديد التأثير فى أهل ذلك العصر. و لكن البربارى يرفض المذهب، لأنه «لا يمكن أن يقام برهان على صحته، ولو استقراءً» (ص ٣٨٠)، و لأنه يعارض كل ما جاء فى الكتب المنزلة من أعمال العناية الإلهية. وهو يقول إن داروين لا ينفى وجود الله، ولكنّ مذهبَه يقضى بذلك.

وفى المجلد الثانى، عام ١٨٧٨، ثلاث مقالات أيضاً عن «الإنسان» (٢ : ٢٠٢، ٢٣٤، ٢٥٤)، للدكتور بشارة أفندى زلزل (مؤلف الكتاب الذى عرضناه).

---

* فى هذا المثال، والمواضع المشابهة التالية، يشير الرقم الأول إلى رقم المجلد من المجلة، و تشير الأرقام التالية إلى أرقام الصفحات.

و لكن هذه المقالات دراسات أنثروبولوجية تقليديـة، بل إن زلزل يعترض علـى ما فعله لينيوس من وضعه الإنسان مع القرود فى رتبة واحدة، و يذكر ردَّ بوفون وغيره على هذا الرأى.

ويظهر اسم الدكتور شبلى شميل، و هو شخصية مهمة فى موضوعنا، لأول مرة فى هذا المجلد، ولكنه لا يثير إلا تساؤلاً عن مسألة التولّد الذاتى، التى كان من الواضح أنها تشغل بال المثقفين فى ذلك الوقت، كقضية فرعيةٍ من قضايا التطور. و قد أحاله محررا المقتطف إلى تجارب پاستير القاطعة الدلالة فى هذا المجال (٢ : ١٧٦، ٢٩٧)، ولكن الحوار امتد إلى المجلد الثالث. وتحفل المقتطف فى المجلد الخامس، عام ١٨٨٠، بنجاح بُخْنَر فى استنباط نوع غير سام من الفطر من نوع سام، و ذلك بالتوليد المتتابع مدة ستة أشهر، وقد وُصف هذا – خطأ – بأنه «استحالة للأنواع».

ومن الأمور ذات الدلالة أن المقتطف سارعت فى المجلد السادس إلى نشر نعى لتشارلس داروين، و قالت إن العلم قد خسر بوفاته خسارة لا تقدر، وسيتحسر عليه العلماءُ ما دام يذكر (٦ : ٧٥٦)، ولكن المجلد السابع تصدره مقال ضافٍ عن داروين (٧ : ٣ – ٦)، قال فيه التحرير «... و لا عتاب ولا ملامة إنْ أطنب العلماء فى الثناء عليه، فإنه أهل لأطيب الثناء. نقول هذا و نحن على يقين أن قولنا هذا لا يرضى بعض القراء....»، واستشهدوا بقول القس بارى، واعظ كنيسة وستمنستر : «إن مبدأ الانتخاب ليس غريبًا مخالفًا للديانة المسيحية على الإطلاق»، و كذلك بكلام واعظ كنيسة القديس بولس، ثم استشهدوا بقول McCosh، الفيلسوف اللاهوتى الأمريكى :

" All this proves that evolution is a law of God quite as much as gravitation on chemical affinity or vital assimilation".

ولكنهم لا يذكرون مصدر هذه الأسطر.

ولكن ظهر فى أواخر المجلد السابع نفسه نصُّ محاضرة لفارس نمر عنوانها «فسادُ فلسفة الماديين»، لا يتعرض فيها للتطور (٧ : ٦٠٦). وبعد ثلاث

سنوات، أى فى عام ١٨٨٥، كتب أمين شميّل عن «مذهب دارون عند الأقدمين» (١٠ : ١٤٥ – ١٤٦)، فتحدث عن فكرة التطور عند ابن خلدون، ثم قال : «.... و على ذلك فما المعلمُ دارون و حزبُه إلا مجدِّدو آثارٍ دَرَسَتْ، وقائلون بصحة قصص عَبَرَت، و العالم يسير بقدرة مبدعة، تارةً يُنظر إلى تلك الأقوال كحقائق راهنة وأخرى كأراجيفَ وتخريف. و له وحدَه سبحانه علمُ الحق و ما كانوا عليه يختلفون. على أن ذلك كلَّه لا يضر بالدين و ما هم عليه الأنبياء والمرسلون....

ما كان قبلاً كائنٌ حالاً، وما يأتى له فى الماضيات مثيلُ (ص ١٤٦).

وبعد نحو عشْر سنين، نشرت المقتطف عام ١٨٩٦ ترجمة عربية لمحاضرة ألقاها باللغة الإنجليزية الدكتور أسعد الحداد عن «المذهب الدارويني»، فى جمعية سانت آندرو العلمية بالاسكندرية. وهنا نقرأ كلاماً مصوَّراً عن التشريح المقارن والأركيوبتركس وغيره من الأحافير (٢٠ : ٢٤٩ – ٢٥٨). ثم بعد نحو عشْر سنين أخرى، أى عام ١٩٠٥، تنشر المقتطف خبراً بعنوان «الإنسان والقرود» لبرنارد أوِن Owen يؤكد فيه أنه لا داروين ولا أحد من أتباعه قال بأن الإنسان منحدر من القرد، و أنهم إنما قالوا إن الإنسان والقرد متسلسلان من أصل واحد فى سلسلتين مختلفتين (٣٠ : ٤٩٨). و فى المجلد نفسه ترجمة لأجزاء من محاضرة لجورج داروين ألقاها فى اجتماع للاتحاد البريطانى لتقدم العلوم فى جنوب أفريقيا، يدافع فيه عن مبدأ الانتخاب الطبيعى حتى فى الكيمياء (٣٠ : ٨٥٧ – ٨٦٣).

و قد سجلت المقتطف عامَى ١٩٠٩ و ١٩١٠ بعض الأحداث الهامة. فقد كتب الدكتور شبلى شميل عام ١٩٠٩ مقالاً عن «الفلسفة المادية ومذهب النشوء» إرهاصاً، فيما يبدو، بنشر كتابه فى العام التالى، و لكنه هنا يُشيد بالمقتطف لسبقها إلى الاهتمام بالموضوع، بعد خلافه السابق معها عام ١٨٧٨. ويقول شميّل فى مقاله إنه سمع عام ١٨٧١، عندما كان يدرس الطب فى المدرسة الكلية الأمريكية، أن رجلاً قام يَدَّعى أن أصل الإنسان من القرد. ويرد محرر المقتطف

فى هامش قائلاً : «أما نحن فنذكر أنه هو أول من ذكر لنا مذهب دارون، وذلك سنة ١٨٧٠، حينما كنا ندرس فى المدرسة الكلية الأميريكية سوية.. ثم أصبح موضع اهتمامه بعد أن نَسيَه فترة» (٣٥ : ٦٤٧).

وفى المجلد السادس والثلاثين، الصادر عام ١٩١٠، نشر شبلى شمّيل مقالين مرسلَيْن من مصر. تاريخُ المقال الأول ٣٠ نوفمبر ١٩٠٩، وتقدم له المقتطف بأن «الدكتور شبلى شميل أعرف من أن يعرف، وقرأ له الناس فى القطرين المصرى والسورى، و فى كل الأقطار التى وصل إليها السوريون.....». و يقول شميل إن مذهب النشوء و الارتقاء القائلَ بتحول الأحياء قد تحولّ من مدار النظر، للامارك وجفرُوىْ سانت إيلير إلى مدار التحقيق العلمى لدارون»، وأصبح أقربَ إلى العلم منه إلى الفلسفة (٣٦ : ٣٧)، ثم ينوه شميل بكتابه المرتقب. و أما المقال الثانى، المؤرخ ١٠ أبريل ١٩١٠، فهو فى الواقع «ديباجةُ» – أى مقدمةُ – كتاب شميل الذى كان قد صدر منذ عهد قريب (٣٦ : ٤٧٩ – ٤٨٣).

و فى العدد نفسه كتبت المقتطف، فى باب التقريظ والانتقاد، تمتدح شبلى شميّل وكتابَه، ولكنها تتساءل : «.... هل كان من الحكمة نشرُ مذهب دارون بالعربية فى الوقت الذى نُشر فيه، وبمثل الإسهاب الذى تراه فى شرح بخنر، و هل كان من الحكمة نشرُ المذهب المادى بمثل الصراحة التى نشر فيها... والعقولُ كالمِعَد، بل إدخال الآراء الجديدة إليها أصعب، لأنها محشوة بآراءٍ قديمة يجب استئصالها منها أولا. والأمران عسيران على حد سوَى...» (٣٦ : ٥٠٠). وعجب محررًا المقتطف أنه لم يترتب على ما نشره شميل ما كانا يخشيانه، ورجَوًا أن يَرَيًا فى عدد النسخ المباعةِ من كتابه دليلاً على تهيؤ العقول للمباحث العلمية الحرة.

وبين هذين المقالين لشميّل، ظهر فارسٌ آخر من فرسان هذه الحلْبة، فقد أرسل سلامة موسى من لندن، مقالاً بعنوان «نظريات النشوء الحاضرة» (٣٦ : ٤٣٥ – ٤٣٩)، واستعرض فيه أعمال داروين، وسپنسر، ولامارك، وصمويل بتلر،

و ڤيسمان، ودِه فريس. و كلامه عن الأخيريْن يشير إلى إدراكه البعدَ الوراثى الجديد للداروينية. وهو يختم مقاله بقوله إنه يبدو «أن الصفات المكتسبة لا تورث مطلقًا – أو على الأقل أن الدلائل الحاضرة ترجح النفى. و هذا يُسقط كل أهمية أعطيت للمدنية، من تربية و نظام مدنى وغيرهما، ويجعلنا ننظر إلى الصفات الأصلية الوراثية كمعتَمدِنا الوحيد فى ترقية الإنسان، و ذلك بأن نسهِّل حفظ نسل من نرغب فى بقاء صفاته ونصعِّب حفظ نسل من لا نرغب فى بقاء صفاته». و هذه دعوة يوجينية صريحة كانت، و ماتزال، موضع خلاف عميق. والطريف أننا نجد فى العام التالى (١٩١١) نصَّ خُطبة ألقاها حضرة نصيف أفندى جندى المنقبادى المحامى، فى نادى المدارس العليا، يتحدث فيه عن تطبيق «مذهب النشوء والتسلسل» فى تحسين الزراعة. و هذا يدل على فهمه العجيب لموضوع التطور كله.

فإذا ما عدنا إلى شميّل وكتابه، و جدنا مقالاً فى المجلد السابع والثلاثين، الصادر فى سنة ١٩١٠ نفسها، للدكتور نقولا الفياض، يبدى فيه عجبه و أسفه لأن الكتاب «ظهر منذ شهرين تقريبًا، فاستقبلته الصَّحافة العربية استقبالا لا يخرج عن المألوف، ولم يتصدَّ لانتقاده إلا القليل منها، مع أن الكتاب من المباحث الخطيرة التى تشغل اليومَ علماءَ الغرب، ولصاحبه شهرة طائرة فى عالم الأدب والطب.....» (٣٧ : ٦٧٦). و فى ختام المقال يُسِرُّ الكاتب للقارئ الكريم قائلاً «مذهب التحول علم قد تأيدت دعائمه، و الإنسانُ لم يمنعه أصله الحيوانى أن يكون كما هو.....» (ص ٦٨١).

وفى المجلد الثالث والأربعين فى عام ١٩١٣، مقال للدكتور أمين أبو خاطر عن «القديس أوغستينوس وناموس النشوء والتحول» (٤٣ : ٦٢ – ١٦٩). ويقول الكاتب إن ذلك الحبرَ ذهب إلى أن الله خلق المادة أولاً، ووضع فيها قوة النمو وجعل لها نظامًا للارتقاء، فظهرت بعد مرور القرون على صورها الحاضرة، فاتفق بذلك مع دارون (ص ١٦٣). و الواقع أن هذا هو جوهر إحدى نظريات التطور

المتعددة. و قد عاش هذا الحبر فى أواخر القرن الرابع و أوائل القرن الخامس الميلاديين، «وكان أسقفًا على هيبون من أعمال الجزائر، وآراؤه الفلسفية دُفنت فى خزائن رجال الدين، ورجالُ الدين أنفسهُم يجهلونها ....» (ص ١٦٢).

وتتوالى المقالات، ففى عام ١٩١٢ مقال أنثروپولوجى فى جزئين عن «نشوء الإنسان»، مترجمٌ عن خطبة للدكتور إليوت سميث من مجمع تقدم العلوم البريطانى (٤١ : ٤١٧ - ٤٢٤، ٥٣٨ - ٥٤٤)، وآخرُ فى عام ١٩١٣ عن «نشوء ذوات الفَقَار» (٤٣ : ١٨ - ٢٧)، ثم خبر عام ١٩٢١ عما كتبه هنرى أوسبورن، من متحف التاريخ الطبيعى فى أمريكا و عن «نشوء الإنسان» (٥٨ : ٢٠٢)، ثم مقال فى جزئين، مترجمٌ عن «هكسلى» بعنوان «النشوء والوراثة» (٦٢ : ٢٤٥ - ٢٥٠، ٣٦٦ - ٣٦٨)، ثم صورة ملونة لشجرة النشوء، وبيانٌ بأسماء ما عليها من مجموعات النبات والحيوان (٧٠ : ٢٥٦)، ثم مقال فلسفى فى جزئين عام ١٩٣٠، عنوانه «هل فى النشوء ارتقاء الأحياء»، للأستاذ إدوار فارس (٧٦ : ٢٤١ - ٢٤٧، ٧٧ : ١٤٧ - ١٥٢)، ثم مقال عام ١٩٣١ عن «عمر الأرض و من عليها»، للدكتور عبد الرحمن شهبندر (٧٨ : ٢٨ - ٣٢)، ثم مقال عام ١٩٣٣، مترجم عن سير آرثر طومسون عنوانه «كيف نفهم التطور»، نشرته المقتطف بمناسبة وفاة سير طومسون (المجلد ٨٢)، ثم فى عام ١٩٣٥ قصيدة عن «النشوء والارتقاء» للشاعر عبد الرحمن شكرى. وفى المجلد الأخير، عام ١٩٥٠، مقال مترجم عنوانه «مصنعُ التطور، وأداةُ الوراثة الطبيعية»، فيه كلام عن الجينات (التى يسميها المترجم «جراثيم») يجوز أن تتغير فجأة فى الطبيعة، أى تحدث فيها طفرات.

و قبل أن أترك مجموعة المقتطف، ألتقط سؤالاً وجوابًا مُهمَّين، من «باب المسائل» فى المجلد الواحد والسبعين، فى عام ١٩٢٧، ويستفسر السائل عن كتب عربية فى النشوء والارتقاء. فكان جوابُ المحرر كما يلى :

١- كتاب دكتور شميِّل الذى ترجم فيه شرح بخنر على مذهب دارون.

٢- كتاب اسماعيل مظهر بك، و ما نشره من ترجمة لكتاب «أصل الأنواع».

٣- كتاب حسن أفندى حسين : «فصل المقال فى مذهب النشوء والارتقاء».

٤- كتاب سلامة أفندى موسى : «نظرية التطور» (و سوف نعرض له بعد قليل).

٥- «مئات» المقالات التى نشرت فى مجلدات المقتطف السابقة.

وهذه القصة الموثّقة، التى أعتذر عن إطالتى فى عرض أبرز أحداثها، تُظهر لنا أن كتاب شميِّل «كتاب فلسفة النشوء والارتقاء» لم يكن الأسبق، عام ١٩١٠، فى تقديم الداروينية إلى العالم الإسلامى، كما أن استقباله لم يكن دائمًا الشجْب العنيف، كما ذكر هودبوى. و هذا الكتاب – على أية حال – لم يكن الأمثل أو الأصلح للقيام بهذه المهمة. فقد جاء الكتاب فى مجلدين يحويان مجموعْة من المقالات التى سبق لشميِّل نشرُها. و قد حوى المجلد الأول ترجمةً لشرح بخنر على مذهب دارون وتعليقاتٍ عليه، فى خمسة فصول. ولودفيج بخــنر (١٨٢٤ – ١٨٩٩) فيلسوف ألمانى، يصنِّفه الكُتَّاب بين أتباع المذهب المادى (Brooke, 1991: 300, Weindling, 1985 : 690)، وهو قد قدّم الداروينية من خلال فهمه الشخصى لها و من خلال فلسفته الخاصة. ويرى عالِمنا الراحل، دكتور جورج قنواتى، أن شميلاً كان ماديًا راديكاليًا (ص ٦٣٩)، وأن عرضه للداروينية اتسم بالتحدى والاستفزاز، و خصوصًا فى مقدمته (Anawati, 1939).

فلا عجب إذن أن انبرى الأب جرجس فرج صفَير المارونى، مدرس الفلسفة فى المدرسة اللبنانية فى قُرنة شهوان، إلى الرد عليه فى كتابٍ له عنوان طويل : «كتاب فى أصل الإنسان و الكائنات : دحضًا لمذهب التحول، و ردًا على الدكتور شبلى شميِّل الذى عرّب شرح بخنر على مذهب داروين» (جرجس

المارونى، ١٨٩٠). و لقد أفرد المؤلف نحو ٤٠ فى المئة من صفحات كتابه المئتين والأربعين لمعارضة مقدمة المترجم. و جرى معظم الكتـاب فى هيئـة حـوار بـين «الآدمى» و «القردى».

وقد نُشر هذا الكتاب فى بيروت عام ١٨٩٠، أى قبل نشر شميّل لكتابه فى القاهرة عام ١٩١٠ بعشرين سنة كاملة. و لكن قنواتى (Anawti, 1989) يذكر أن شميلاً كان قد نشر عام ١٨٨٤ طبعة سابقة لترجمته و شرحه لكتاب بخنر، ولكنْ بينط صغير. ولكنّ المدهش حقًا أن الأب جرجس المارونى لم يقدم أى بيانات عن ذلك الكتاب الذى كان ينقده بمرارة شديدة و عنف بالغ، و يقول إنه لما أجال النظر فيه مرارًا وجده «لجة أوهام غايتها دكُّ دعائم الإنسانية و الهيئة الاجتماعية...» (ص : ٣).

أما كتاب سلامة موسى «نظريةُ التطور و أصلُ الإنسان» (عام ؟)، فهو كتاب رصين وأقلُّ تحديًا وإثارة من كتاب شبلى شميّل، و أحدثُ و أشمل. و قال المؤلف إن كتابه يسدّ نقصًا يكاد يكون كاملاً فى المكتبة العربية، و لكنه يستدرك فيقول : «و ليس ينكر أحد فضل المقتطف والهلال وشبلى شميل فى شرح هذه النظرية، و إيراد الأمثلة المتوالية على حقيقتها، و لكن مع ذلك ليس فى العربية كتاب وافٍ سهل عنها للآن» (ص : ١٠). و كتاب سلامة موسى غير مؤرخ و لكن لابد أنه نشر بين عامى ١٩١٧، تاريخ أحدث مرجع فيه، و عام ١٩٢٧، تاريخ الإجابة فى المقتطف عن الكتب المنشورة عن التطور بالعربية.

و أما الخلاف بين الداروينية أو التطور و علماء الدين، فهو خلاف مزمن و متأصل. وقد تناول ذلك كثير من المؤلفين. فجون هِدلى بروك، مثلاً، يفرد فصلاً طويلاً من كتابه «العلم و الدين» (Brooke, 1991) عن نظرية التطور والعقيدة الدينية.

وقد سُجلت بداية ذلك الخلاف تاريخيًا بمشهد مسرحى فى العام التالى مباشرة لنشر «أصل الأنواع». و قد تقاسم بطولة المسرحية اثنان : أولهما هو

توماس هنرى هكسلى (١٨٢٥ – ١٨٩٥)، الطبيبُ و عالم التشريح، الذى اقتنع بآراء داروين عند قراءته الأولى لكتابه، حتى ليروى أنه قال : «يا لغبائى، كيف لم أفطن أنا لهذه الفكرة من قبل!»، ثم كتب لداروين مؤيداً، و معلناً أنه يحدُّ مخاليه ومنقاره استعداداً للنزال. و الواقع أن داروين كان منزوياً مسالماً لا يحسن الجدال، فكان فى شدة الحاجة إلى ذكاء هكسلى ولباقته وسرعة بديهته وقوة حجته، فضلاً عن علمه بالتشريح، حتى أن هكسلى قد عُرف بلقب «الكلب الحارس لداروين» (Darwin's bulldog)(*). أما البطل الثانى، فكان صمويل ويلبر- فورس (١٨٠٥ – ١٨٧٣)، أسقف أكسفورد، الذى عرف بلقب «سام الزَّلِق أو الصابونى» (soapy Sam)، كناية عن أنه كان ينسلُّ ببراعته من كل مأزق نظيفاً طاهر الذيل، على حدِّ قوله. و كان قد أغراه بالداروينية وألبه على داروين سير رتشارد أوِن (١٨٠٤ – ١٨٩٢) أقوى معارضى داروين.

و كان اليومُ المشهود فى الاجتماع السنوى لعام ١٨٦٠، للمجمع البريطانى لتقدم العلوم فى أكسفورد، إذ هاجم الأسقف ويلبر فورس الداروينية وداروين نفسه مهاجمة شرسة، أمام جمع غفير، و فى ختام خُطبته قدَّم المتحدثَ التالى له، هكسلى، متسائلاً عما إذا كان يدَّعى الانتماء إلى القردة من خلال جده أم جدته ؟ و هنا همس هكسلى لجاره : «لقد أوقعه الله بين يدىَّ!»، ثم نهض معلناً أنه لم يجد فيما قاله الأسقف حقيقة أو حجة واحدة جديدة، أما عن التساؤل الذى وجهه إلىَّ عن أصلى، فإننى أقول له إننى لو خُيرت أن يكون جدى قرداً بائساً أو رجلاً يستغل موهبته ونفوذه و سلطانه فى مجرد إقحام السخافات والصغائر فى مناقشة علمية جادة، فإننى سوف أفضل القرد دون أدنى تردد!

(*) أقيم فى لندن مؤخراً (٢٠–٢١ أبريل ١٩٩٥) مؤتمر عالمى عن توماس هكسلى، نظمه: الجمعية الملكية بلندن، والجمعية البريطانية لتاريخ العلوم، و الكلية الامبراطورية للعلوم والتكنولوجيا و الطب.

فانطلقت عاصفة لا تكبح من الضحك، ثم أصغى الحاضرون إلى حججه فى انتباه بالغ. و من المناسب أن نقول هنا إن أحد أحفاد توماس هكسلى، هو البيولوجى المشهور سير جوليان هكسلى (١٨٨٧ - ١٩٧٥) الذى أسهم إسهامًا بارزًا فى الصياغة النهائية للداروينية الحديثة.

و مشكلة علماء الدين وغيرهم من فلاسفة و اجتماعيين و عامة المثقفين الذين يكتبون عن التطور أنهم لا يفهمونه حق الفهم، بل إنهم غالبًا ما لا يُلمُّون حتى ببعض أسسه، و كلُّهم ينسوْن أنه قضية بيولوجية فى المحل الأول، ثم شُدَّتْ من تلابيبها إلى مختلف الميادين. و قليل منهم من يدرى حجم الدراسات التطورية وأبعادها، والجوانب العلمية الدقيقة المستحدثة التى تتناولها بحوثها. و لنأخذ، مثلاً، جانبًا صغيرًا من الدراسات التاريخية التى تتناول أعمال داروين وحده. هناك كتاب فى أكثر من سبعمئة صفحة يؤرخ لمراسلات داروين بين عامَىْ ١٨٢١ و ١٨٨٢. وتفرّغ مجموعة من العلماء لدراسة تلك المراسلات، و لم يبلغوا حتى الآن إلا عام ١٨٦٠ (العام التالى لنشر «أصل الأنواع»)، ونشروا ذلك فى ثمانية مجلدات، ظهر آخرها العام الماضى (١٩٩٣) (*)، ويتراوح عدد صفحات كل مجلد منها بين ستمئة وأكثر من ثمانمئة صفحة! و هناك دراسات أخرى لمذكرات داروين اليومية، و مفكراته بألوانها المختلفة. و هنا قليل من كثير!

لقد كان الإمام جمال الدين الأفغانىّ (١٨٣٩ - ١٨٩٧)، المصلحُ الإسلامى العظيم، محبذًا للعلوم الحديثة بصفة عامة، و لكنه ألف كتابًا باللغة الفارسية، عندما كان فى الهند حول عام ١٨٩٠، و ترجمه إلى العربية تلميذه الإمام محمد عبده و نشره فى القاهرة عام ١٩٢٥ بعنوان «الردُّ على الدهريين». وفى هذا الكتاب يقول الأفغانى : «و على زعم داروين هذا يمكن أن يصير

---

* ظهر الجزء التاسع من هذا الكتاب (عن عام ١٨٦١) فى أواخر عام ١٩٩٤. والكتاب تصدره مطبعة جامعة كيمبردج.

البرغوث فيلاً بمرور القرون وكرّ الدهور، و أن ينقلب الفيل برغوثًا كذلك» (ص ٢٨). و بالطبع، لم يَقُل داروين ولا أى من أتباعه مثل هذه الترهات. و يرى منكوف، فى كتابه عن التطور (Minkoff, 1983)، أن الأفغانىّ قاد حملة الهجوم الداروينية (و هذا غير صحيح تمامًا)، و علق قائلاً : «لقد شجب الأفغانى الاستعمار البريطانى والفلسفةَ المادية و انحدارَ الإنسان من القردة.. شجبها جميعًا فى نَفَس واحد» (ص : ٩٣).

و الذى نلاحظه أن معظم الكتب و المقالات المعارضة للتطور إنما تجتر الاعتراضات القديمة المعهودة و ترددها فى شتى الأساليب و النبرات. و ينتقد ضياء الدين ساردار فى كتابه «استكشافات فى العلم الإسلامى» Explorations in Islamic Science (Sardar, 1939) كتاب عثمان بكر، الصادر عام ١٩٨٧ بعنوان «نقد النظرية التطورية» Critique of Evolutionary Theory، قائلاً إن المقالات التى جمعت فى هذا الكتاب «لا تقدم أية حجج أو أدلة مناهضة للتطور، و إنما هى لا تَقدم إلا تقريرات ميتافيزيقية» (ص : ١٣٢). [و هنا يَعنُّ لى أن أقول إن كارل پوپر، أعظمَ فلاسفة العلم المعاصرين، الذى توفى فى ١٦ سپتمبر ١٩٩٤، يعتبر نظرية التطور نظرية ميتافيزيقية! (ولو أنه هو شديدُ التأييد لها. و هذه نقطة دقيقة لا يتنبه لها من يفرحون بتسقط مثل هذه العبارات)].

ولكنْ، من ناحية أخرى، هناك – على الأقل – كتاب بعينه جدير بالذكر، و هو «قصة الإيمان : بين الفلسفة والعلم و القرآن»، لمؤلفه الشيخ نديم الجسر، مفتى طرابلس بلبنان المنشور عام ١٩٦١. و يجرى الكتاب كله على هيئة حوار بين الشيخ وتلميذه «حيرانَ بن الأضعف». و يقول الشيخ نديم فى فصل عنوانه «بين دارون والجسر» (ص : ١٨١ – ٢٢٢)، إنه يفتخر بأستاذه هو، والده حسين الجسر، لأنه فى خلال الحملة الشعواء على مذهب داروين «وُجد فى العالَم كله عالِم دينى واحد، تجاسر أن يؤلف كتابًا يقول فيه : (إن مذهب دارون، عند ثبوته، لا يتناقض مع فكرة وجود الله الخالق الحق لكل شئ)» (ص ٢٠٨). و يقول الشيخ

نديم إنه لو كان فى أوروبا من علماء الدين «من تجاسر على محاولة التقريب بين مذهب دارون والكتب المقدسة، فاعلم أنه، عند المقارنة التاريخية الصحيحة، يظهر لك أنه الجسر [يقصد أباه]، الذى وضع كتابه ونشره سنة ١٨٨٨، وكان السابق لهم جميعًا فى هذا الباب» (ص: ٢٠٨).

و الواقع إن هناك الآن كثيرًا من المؤمنين المعتدلين الذين يقولون، لماذا لا يكون التطور هو أسلوبَ الله فى الخلق؟ فها هو پيكوك، مثلاً، يقول : «إن المسيحيين يتقبلون الآن تقبلاً تامًا فكرة أن الله يخلق من خلال عملية تطور، بيد أن هذه الحقيقة لم تُدْرَك إدراكًا تامًا، و لم تَلْقَ حظها من العناية بعدُ (Peacoke, 1971: 123). وفى تجربتى الشخصية، مرَّ بى كثير من الطلاب الذين يتقبلون فكرة التطور البيولوجى ما دامت لا تتعرض لقصة خلق آدم، عليه السلام، كما جاءت فى الكتب المنزلة. و ثمة نقطة أخرى لها حساسية خاصة، وهى مناقشةُ بداية الحياة على الأرض، و هو موضوعٌ تخمينى بطبيعته و ليس أساسيًا فى مناقشة مبدأ التطور و الانتخاب الطبيعى. أما عنصر الداروينية الثالث، الذى يُهاجم عادة بضراوة، فهو مسألة العشوائية والمصادفة (فى بعض النظريات)، أو حكاية «صانع الساعات الضرير The blind watchmaker – علي حد تعبير رتشارد دوكنز. فمثلاً، عندما نشر جاك مونو، الحائز على جائزة نوبل، كتابه عن «المصادفة والضرورة» Chance and Necessity عام ١٩٧١ (Monod, 1971)، أثار للرد عليه كتبًا من قبيل «ضد المصادفة» Anti-Chance، الذى نشره شوفينيلز عام ١٩٧٦ (Schoffeneils, 1976) و كتاب «القصد فى عالم المصادفات» Purpose in a World of Chance، الذى نشره ثورپ عام ١٩٧٨ (Thorpe, 1978).

وأكتفى هنا بالإشارة إلى ثلاثة كتب باللغة العربية مما وقع بين يدىَّ، وتقدم عرضًا معقولاً لنظرية داروين، ولو أنها تكرر أوجه النقد المعهودة؛ والكتب هى : «الإسلام ونظرية التطور» لمحمد أحمد باشاميل، من مكة (١٩٦٨)، و «الإنسان بين الخلق والتطور» لمحمد حسن آل ياسين، من بغداد (١٩٧٧)،

و«داروين ونظرية التطور»، المترجم عن التركية، لشمس الدين آق بلوت (الطبعة الثانية، ١٩٨٦). و لقد أنصف باشميل بذكر من دافعوا عن إيمان داروين و من هاجموه فى عقيدته (ص : ١٠٧ – ١١٥). أما آل ياسين فكان من رأيه أن داروين لم يقصد أبدًا إنكار الخالق الأول للحياة و الأحياء (ص : ٩). وأما آق بلوت فمع أنه يعرج على شئ من البيولوجيا الجزيئية الحديثة، يفرغ فصلاً كاملاً للكلام عن أحفورة پلتدون الزائفة المشهورة (ص : ٨٨ – ٩٩)، و يصف الداروينية بأنها حرب خبيثة على الدين، و ليست نظرية (ص ١٠٠ – ١٠٢)، ويدعو إلى تدريس الخَلْقِيَّة creationism فى المدارس (ص : ١١٣).

وعلى ذكر «الخلقية»، نُشر حديثًا كتاب شامل عن الموضوع، من تأليف رونالد نَمْبَرْز، أستاذ تاريخ العلم والطب فى جامعة ويسكونسن بماديسون (Numbers, 1992). و لقد ذكر نمبرز أن الستينات قد شهدت تصاعد طراز جديد من «الخلقية يسمَّى «الخلقية العلمية» (Scientific Creationism) أو «علمَ الخلق» (Creation Science)، والخلقيون يتكلمون عن «جيولوجيا جديدة» أو «جيولوجية الطوفان». و يقول نمبرز :

«لم تجد أغلبية ساحقة من الأمريكيين مبررًا للاعتراض على تدريس الخلقية فى المدارس العامة. و قد أظهر استفتاء لمعهد جالوپ عام ١٩٩١ أن ٤٧٪، ربعهم من خريجى الجامعات، مازالوا يعتقدون أن الله خلق الإنسان أقربَ ما يكون إلى صورته الحالية فى حدود الآلاف العشرة الماضية من السنين». ويقول أيضًا «إن ولايتى آركانساس ولويزيانا أصدرتا قوانين تقضى بتدريس «علم الخلقية» و «علم التطور» على قدم المساواة. ولو أن المحاكم المختصة حكمت فيما بعد بعدم دستورية هذه القوانين» (ص : X - iX).

و يلاحظ نمبرز أيضًا أن «الخلقية تشرئب من وقت إلى آخر فى أبعد الأماكن احتمالاً لظهورها. فقد أعلن «معهد البحوث الخلقية» Institute for Creation Research (ICR) أن وزارة التعليم التركية ومؤسسة إسلامية خاصة دأبتا بضع

سنين على ترجمة كتب المؤسسة إلى اللغة التركية، بعد استبعاد الشواهد التوراتية، وأن كل مدرس للعلوم كان يتسلم نسخة من مجلة «الخلقية العلمية» ليتخذها من وسائله التعليمية الأساسية (ص : ٣٣٥).

و من ناحية أخرى، نوّه كل من هودبوى (Hoodbhoy, 1991) و نمبرز (Numbers, 1992) بأن عالمًا بيولوجيًا بارزًا فى جامعة الخرطوم قد سجن وعذب عام ١٩٩٠ لتدريسه التطور لطلابه. و كلاهما قد استقصى الخبر من مجلة نيوساينتست العالمية الذائعة (Cogan, 1990). بل إن هودبوى يستطرد قائلاً : إن اعتناق آراء تؤيد البيولوجيا التطورية يُعد، حتى فى أيامنا هذه، أمرًا خطيرًا فى كثير من البلاد الإسلامية، و إن هناك قوانين خاصة تحظر تدريسها (Hoodbhoy, 1991 : 47). وأعتقد أن فى هذه العبارة كثيرًا من المبالغة، وتعميمًا غير مقبول. فمن المؤكد أن التطور مبحث معتاد فى مناهج البيولوجيا فى المدارس الثانوية فى كثير من البلاد الإسلامية. بل إن الكتاب المدرسى النموذجى الذى أعدته الألكسو ALECSO عن «استمرارية الحياة» للتدريس فى الصف الثالث الثانوى (أو الثانى عشر) فى البلاد العربية يضم فصلاً من ٤٦ (ست وأربعين) صفحة عن التطور (عدنان بدران، ١٩٧٩).

وأخيرًا ما دمنا بصدد «الاستقبال المقارَن للداروينية»، فإنه يجوز لى أن أضيف أننى قد سبق لى فى مناسبتين : مرةً فى المؤتمر الدولى السادس عشر لتاريخ العلوم، الذى عقد فى بوخارست عام ١٩٨١ (Mohammad, 1981)، ومرة أمام الجمعية المصرية لتاريخ العلوم فى القاهرة عام ١٩٩١ (عبد الحافظ حلمى محمد، ١٩٩١)... سبق لى أن قدمت فى هاتين المناسبتين أدلة مقنعة على أن علماء المسلمين فى القرون الوسطى كان عندهم فكرٌ تطورى بيولوجى عام، و أن إيمانهم وتقواهم لم يحجرا على فكرهم الحر والتعرض لمثل هذه المباحث التى يجدها بعض الناس شائكة. و لقد لقيت الأدلةُ التى سقتها القبول بل العجَب والإعجاب فى المناسبتين. و لقد اقتبست عندئذ قول جورج سارتون، مؤرخ تاريخ

العلم العظيم : «إن رجال اللاهوت المسيحيين فى ذلك الوقت – أى حتى فى أوائل عصر النهضة – كانوا أقلَّ ترحيباً بالآراء التطورية من علماء المسلمين الأوائل الذين سبقوهم». و أعتقد أن أحد الأسباب فى هذه الظاهرة أن عظماء علماء المسلمين الأوائل كانوا رحاب الأفق موسوعيى المعرفة، فقد كانوا فقهاء دين وفلاسفة، فضلاً عن إتقانهم لعلوم عصرهم. أما علماءُ الدين المسلمون فى القرن العشرين فكثير منهم ليسوا كذلك.

المراجع

١ - بشارة زلزل، ١٨٧٩. «*كتاب تنوير الأذهان : فى علم حياة الحيوان والإنسان، وتفاوت الأمم فى المدنية والعمران*». مسجل فى نظارة المعارف الجليلة فى الأستانة العليَّة، مطبعة مجلة الجامعة بالأسكندرية (٣٦٨ ص).

٢- جرجس فرج صفير المارونى (الأب)، ١٨٩٠. «*كتاب فى أصل الإنسان والكائنات : دحضًا لمذهب التحول، وردًا على الدكتور شبلى شميِّل الذى عرَّب شرح بخنر على مذهب* دروين». مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت (٢٣٩ ص).

٣- جمال الدين الأفغانى، ١٩٢٥. «*الرد على الدهريين*». (ترجمه عن الفرنسية : الشيخ محمد عبده). المطبعة الرحمانية، القاهرة (٩٠ ص).

٤- سلامة موسى، ؟. «*نظرية التطور وأصل الإنسان*». المطبعة العصرية، القاهرة، (٢٢٤ ص).

٥- شمس الدين آق بلوت، ١٩٨٦. «*دارون ونظرية التطور*». دار الصحوة، القاهرة، (ص ١٢٠) (ترجمه عن التركية : أورخان محمد على).

٦- عبد الحافظ حلمى محمد، ١٩٩١. «*المعارف البيولوجية فى رسائل إخوان الصفا*» (محاضرة ألقيت أمام الجمعية المصرية لتاريخ العلوم).

(١) مجلة العلوم الحديثة، القاهرة، ٣٥ (مايو) : ٤٨ - ٦٣.

(٢) مجلة العلوم الحديثة، القاهرة، ٣٥ (سبتمبر) : ٦٢ - ٧٥.

٧- عدنان بدران (محرر)، ١٩٧٧، «*علم الأحياء للمرحلة الثانوية - استمرارية الحياة، للصف الثالث (الثانى عشر)*». المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. طبع فى عمَّان (٢٩٨ ص + ملاحق).

٨- محمد أحمد باشميل، ١٩٦٨. «*الإسلام ونظرية التطور*». الطبعة الثانية، دار الفتح، بيروت (١٧٢ ص).

٩- محمد حسن آل ياسين، ١٩٧٧. «*الإنسان بين الخلق والتطور*» - الطبعة الثانية، المكتب العالمى، بيروت (١٢٣ ص).

١٠- المقتطف (دورية شهرية)، ١٨٧٦ - ١٩٥٠. عدة مقالات أشير إلى مواضعها فى متن المقال. بيروت ثم القاهرة.

١١- نديم الجسر، ١٩٦١، «قصة الإيمان : بين الفلسفة والعلم والقرآن»، دار الأحد، بيروت، (٤٥٢ ص).

١٢- Anawati, Georges C.,1989 Shibli Shumayyil: medical philosopher and scientist. Article 40 (p. 637-650) in : Bosworth, C.E., C. Issawi, R. Savory, and A. Udovitch. (eds.), *The Islamic World : From Classical to Modern Times.* The Darwin Press, Princeton.

١٣- Barry, R. I. 1988. *God and Evolution.* Hodder & Stoughton, London.190 pp.

١٤- Brooke, J. H. 1991. *Science and Religion: Some Historical Perspectives.* Cambridge Univ. Press, Cambridge. 422 pp.

١٥- Coglan, A. 1990. Sudan jails biologist for teaching Darwinism. *New Scientist,* March, 17: 21.

١٦- Duncan, R. and Weston-Smith, M. (eds.) 1978. *The Encyclopedia of Ignorance* (Articles pp.: 209, 219, 227 & 235).

١٧- Hoodbhoy, Pervez. 1991. *Islam and Science : Religious Orthodoxy and the Battle for Rationality.* 157 pp.Zed Books Ltd., London.

١٨- Hutchinson, C. 1980. The scientific status of the theory of evolution. *Biologist,* 27: 252-256.

١٩- Kimura, M. 1979. The neutral theory of molecular evolution. *Scientific American,* 241: 94-104.

٢٠- Kohn, David (ed.) 1885. *The Darwinian Heritage.* Princeton Univ. Press, New Jersey, 1140 pp.

٢١- Minkoff, E.C. 1983. *Evolutionary Biology.* Addison-Wosley, Massachusetts. 627 pp.

٢٢- Mohammad, A. H. Helmy. 1981. Evolutionary speculations of Muslim medieval scholars - a subject of unjustified controversy or neglect. *Proceedings of the 16th International Congress of the History of Science, Bucharest,* vol. A (Scientific Sections) : p.217.

٢٣- Monod, J. 1971. *Chance and Necessity* (Translated from French). Collin, London.

٢٤- Numbers, R. L. 1992. *The Creationist : The Evolution of Scientific Creationism.* Knopf, New York. 460 pp.

٢٥- Panchen, A. L. 1992. *Classifican, Evolution, and the Nature of Biology.* Cambridge Univ. Press, Cambridge. (USA).

٢٦- Peacocke, A. R. 1971. *Science and the Christian Experiment.* Oxford Univ. Press, London.

٢٧- Sardar, Ziauddin. 1989 *Exploration in Islamic Science.* Mansell, London. 197 pp.

٢٨- Schoffeniels, E. 1976. *Anti-Chance.* Pergamon Press, Oxford.

٢٩- Spilsbury, R. 1974. *Providence Lost: A Critique of Darwinism.* Oxford Univ. Press, London. 133 pp.

٣٠- Stebbins,G. L. 1982. *Darwin to DNA, Molecules to Humanity.* Freeman, San Francisco. 491 pp.

٣١- Thorpe, W. H. 1978. *Purpose in a World of Chance : A Biologist's View.* Oxford Univ. Press, London.

٣٢- Weindling, P. J. 1985. Darwinism in Germany. Pages 685-729 in Kohn, David (ed.) *The Darwinian Heritage.* Princeton Univ. Press, New Jersey.

مجلة الجمعية الجغرافية المصرية
١٨٧٥ - ١٩٩٥

أوليفييه سان مارتان
جاك سيجان
URBAMA - CEDEJ
ترجمة سامية صابر

فى الثانى والعشرين من يونيو عام ١٨٧٥ تم افتتاح «الجمعية الجغرافية الخديوية». وبتشجيع منها تم تنظيم رحلات إلى الأراضى التى كانت مصر تزعم ملكيتها، و كانت فى الحقيقة تعبيراً عن طموحات الخديوى التوسعية، فى عصر كان الأوروبيون فيه يشنون حروبهم من أجل السيطرة على الأراضى والثروات الأفريقية.

وفى هذا السياق «كان لابد وأن تمتلك مصر مؤسسة علمية تترجم هذه الطموحات» (١).

إن بناء مؤسسة علمية تهتم بالجغرافيا فى القاهرة، كان استمراراً للإنجاز التحديثى الذى قام به محمد على. وفى نفس الاتجاه كان تأسيس المعهد المصرى، و الجمعية الخديوية للاقتصاد السياسى كمؤسسات رائدة تقوم

بالتأسيس لمعرفة «واعية» عن مصر والمجتمع المصرى [٢]. وتندرج الجمعية الجغرافية ضمن حركة المؤسسات الثقافية والعلمية التى بدأها إسماعيل منذ عام ١٨٦٣، [المتحف – المدارس – المكتبة العامة «دار الكتب» – المجمع العلمى]. وباستئناف حركة الامتداد فى اتجاه السودان والنيل الأعلى، التى بدأها محمد على منذ ١٨٢٠، أرادت مصر إبراز تراثها التاريخى وموقعها الجغرافى كمحور ضارب للحضارة فى قلب أفريقيا، وهمزة وصل بين أوروبا والقارة السوداء.

وقد وصف چورچ شوينفرث أول رئيس وراعى علمى أوروبى للجمعية الجغرافية الفتية، فى حفل الافتتاح، وصف مصر على التوالى بأنها «المهد القديم للحضارة» و «ابنة أوروبا الصغرى» وهى صور تشير إلى غموض الخطاب الذى وضع الجمعية الخديوية «بين عالمين».

لقد تم تعريف الأهداف الأولى للجمعية كالتالى : «دراسة الجغرافيا بكل فروعها» و «إلقاء الضوء على البقاع الأفريقية المجهولة أو غير المعروفة جيداً»، ولهذا عقدت المؤتمرات وصدرت «المجلة» و هى الإنجاز الأساسى للمؤسسة خلال المائة وعشرين عامًا من وجودها. ولقد قادت نهاية حركة الاستكشاف فى المنطقة والتغيرات السياسية، الجمعية إلى تعديل أنظمتها وإسمها والتركيز على الدراسات المتعلقة بمصر.

وفى عام ١٩١٧ أصبح إسمها الجمعية الجغرافية السلطانية، وتبنت «دراسة وتشجيع العلوم المتعلقة بالجغرافيا وخاصة جغرافية أفريقيا، و مصر والأراضى المتاخمة» ثم فى عام ١٩٢٢ تغير إسمها ليصبح الجمعية الجغرافية المصرية الملكية. و فى عام ١٩٥٢ تغير إلى الجمعية الجغرافية المصرية. فقد اختلف السياق ويعكس التغير فى لائحة الجمعية عام ١٩٥٦ اهتمامات جديدة، إذ عنيت منذ ذلك الحين «بتشجيع وإحياء الدراسات الجغرافية والعلوم المرتبطة بها، مع اهتمام خاص بالجغرافية الأفريقية وجغرافية مصر والعالم العربى».

تطور محتوى المجلة

وقد بدا لنا بعد مرور ١٢٠ عاماً وهو عمر جديد بالتقدير لأى إصدار علمى، أنه يمكننا تجميع فهرس مبرمج يحتوى على مجمل الإسهامات التى شكلت هذه النشرة، بداية من روايات المستكشفين أبطال نهاية القرن التاسع عشر، وانتهاء بمقالات المتخصصين، مروراً بقصص أصحاب المؤلفات المتعددة الموضوعات وتنقيباتهم الكثيرة التى شغلت مكانا هاماً طيلة الربع الأول من هذا القرن.

كما يجب الاشارة أيضاً، إلى أنه اعتباراً من عام ١٩٦٨ أصبح للجمعية منبراً ثانياً، هو المجلة الجغرافية العربية والتى تنشر باللغة العربية مقالات لها نفس التوجهات المنهجية والموضوعية للمجلة، وقد أصدرت عددها السادس والعشرين فى الوقت الحالى.

إن تحليلاً لمحتوى المجلة، يسمح بالقاء نظرة غير مباشرة على حقبة تعود لأكثر من قرن من الإنتاج العلمى. و يشير تطور التخصصات، و ظهورها واختفائها، فى نفس الوقت، إلى اهتمامات ناشرى المجلة و إلى حركة تطوير المعارف العلمية، والموضوعات التى عنيت بها أجيال من الباحثين المصريين. هذا وقد سبق إجراء تحليل للأعداد الصادرة ما بين عامى ١٨٧٥ - ١٩٦٥ [٢]. ولكن بعد ثلاثين عاماً من الانتاج الإضافى، فإن نظرة جديدة تفرض نفسها، ولو أن الاتجاهات الأساسية قد تأكدت منذ الخمسينات.

ومن بين ١١٨ مقال نشر ما بين عامى ١٩٦٥ - ١٩٩٤، فإن ١٠٣ من هذه المقالات قد كرست لمختلف فروع الجغرافيا والعلوم المرتبطة بها. وهناك عدم توازن لحساب الجغرافيا الطبيعية (٦٠ مرجعاً) أما الجغرافيا المسماة «بشرية» فـ (٤٣). وتحتكر الجيومورفولوجى (علم شكل الأرض وتطورها) والچيولوچى (٢٦ مرجعاً). ويمكننا أن نضيف إلى هذه المجموعة الدراسات المتضمنة لموضوعات الهيدروجرافيا (علم وصف المياه) و الهيدرولوچيا (علم المياه، معرفة بمعرفة

خصائص المياه وظواهرها وتوزعاتها] (١٤ مرجعًا)، الموضوعات المناخية (١٤) الجغرافيا الحيوية (٦). و ضمن مجموعة أخرى تظهر الجغرافيا الريفية (٨) والجغرافيا الحضرية (٧) والجغرافيا الاقتصادية (٦). و يمكن أن نضيف الديموغرافيا (٧).

إن الصورة التى تعكسها النشرة توضح أن الجغرافيا الطبيعية، والتى ترتبط اليوم فى أوروبا بعلوم الأرض أكثر من ارتباطها بالجغرافيا البشرية، مازالت ذات بعد راسخ فى الجغرافيا المصرية. كما أن بعض الفروع الجغرافية التى كانت حاضرة بشدة قبل الحرب العالمية الثانية، قد اختفت تقريبًا، كما فى الحالة الخاصة بالموضوعات التى نصنفها تحت عنوان «الجغرافيا التاريخية» حيث أن آخر مؤلف فيها يعود إلى عام ١٩٧٦. والتاريخ يسيطر على مجموعة العلوم غير الجغرافية بتسعة دراسات. أما نسبة الدراسات المتعلقة بمصر، خلال تلك الحقبة، فإنها تقارب مجموع اصدارات النشرة أى نصف المواد تقريبًا.

واستنادًا إلى نفس التحليل فإن من بين ٧٠٨ موضوعًا نشرت منذ ١٨٧٥، هناك ١٢٥ منها تتعلق بالجيومورفولوچى والتى تحتل المرتبة الأولى. وتضم الجغرافيا البشرية عددًا أكبر قليلاً من المداخل (١٤١) تتوزع كالتالى : ٣٤ منها للجغرافيا التاريخية، ٢٤ للجغرافيا الاقتصادية، ٢٣ للجغرافيا الريفية، ١٤ للجغرافيا الحضرية، و ٤ خاصة بالجغرافيا الطبية، ٤٢ للجغرافيا العامة التى تضم لمحات وصفية للمناطق أو البلاد. ثم يليها فى التصنيف، المبهم أحيانًا «الرحلات / الاستكشافات» والتى تضم فيها تضم، مجموع البعثات الاستكشافية التى تمت فيما بين ١٨٧٥ وبداية الحرب العالمية الأولى فى مختلف المناطق الأفريقية الاستوائية والشرقية. وهذه المجموعة تضم ١١٢ مرجعًا مقابل (٨٠)، للتاريخ و الأثنولوچيا والانثروبولوچيا (٥١)، الهيدروجرافيا / الهيدرولوچيا (٥٠) وهى من العلوم التى تحافظ على أهميتها وتسبق المواضيع المناخية (٣٠) وعلم المصريات (٢٢) و الديموغرافيا (١٦).

وكما يشير ى. تونى فإن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تسجل العبور إلى مرحلة تفوق علم الجيومورفولوجى وظهور أجيال جديدة من الجغرافيين المصريين، فى مقدمتهم حسان عوض الذى تولى نشر المجلة حتى عام ١٩٥٩.

وإذا كانت الفترة ما بين عامى ١٨٨٢ – ١٩١٧ لا تضم سوى ١٤ دراسة من هذا النوع و ٢٠ ما بين عامى ١٩١٨ – ١٩٤٦ فإنها قد تجاوزت الـ ٧٥ دراسة فيما بين سنوات ١٩٤٧ – ١٩٧٠ ثم هبطت إلى ١٦ دراسة ما بين عامى ١٩٧١ – ١٩٩٢.

وفيما يخص تغطية المناطق الجغرافية فإن النشرة تعطى مكانًا هامًا لمصر (٥٠٪) والسودان (١١٪) ولباقى افريقيا (١٩٪) وتمثل شبه الجزيرة العربية ٣٪ من الدراسات وللشرقين الأقصى والأوسط ٥٪ (باستثناء مصر والسودان وشبه الجزيرة العربية) أما آسيا فتكاد تكون مهملة تمامًا (٠.٥١٪) وفيما يخص حوض المتوسط كمجموعة إقليمية، وأوروبا أو القارة الأمريكية فإن كلاً منها تشغل ١٪ من الدراسات.

أسلوب البحث فى قاعدة البيانات

يظهر فهرس مجلة الجمعية الجغرافية فى صورة قاعدة بيانات، تضم المعلومات التالية عن كل مربع أو مقال :

(سنة الإصدار، رقم المجلد، إسم المؤلف أو المؤلفين، عنوان المادة بلغتها الأصلية، عدد الصفحات) ولغايات التصنيف والبحث فإننا قد أعطينا لكل بطاقة تحديد أساسى يميز مصر والسودان أو المجموعات الجغرافية الكبرى، وتحديد ثانوى أكثر دقة، حيث تظهر على سبيل المثال المناطق أو المدن المصرية وأسماء البلاد. أما مدخل النوع أو العلم فيصنف محتوى المادة فى مجموعة علمية مثل : الجيومورفولوجى، المناخ، الأنثربولوجيا.. أو فى نوع مثل : الأسفار والاستكشافات إلى آخره. و هناك مدخل منهجى يحتوى على سلسلة من الكلمات / «المفتاح»

يمكن أن تكون مقتطف من العنوان يحدد نوع المادة. وأخيراً هناك مدخل يعطى (هوية) تميز الدراسات عن قوائم المراجع والمرثيات والتقارير... الخ.

وهذا التصنيف يأخذ بعين الاعتبار الطريقة التى يتم فيها البحث البيبليوغرافى انطلاقًا من قاعدة البيانات، أى استنادًا لمبدأ تعاقب الأحرف وليس انطلاقًا من بطاقة المعلومات. من ثم فإن كل ما يتعلق بالرى يمكن استدعاءه بكتابة مقطع من الكلمة، مثال : Irrig من irrigation. إن البطاقات المتحصل عليها ستقودنا إلى كلمة رى فى عنوان أو مدخل الكلمات المفتاح.

إن نشر مجموعة مراجع المواد الصادرة منذ ١٩٥٨ وفقًا لتصنيف علمى، يأخذ فى الاعتبار بوجود فهرسين نشرتهما الجمعية فى المرحلة ما بين ١٨٧٦ - ١٩٢٨ والمرحلة من ١٩٢٩ - ١٩٥٧؛ ومرفق مثال للبحث، هو مجموع الدراسات المتعلقة بسيناء استنادًا إلى التسلسل الزمنى، فضلاً عن تقديم بطاقة نموذج. وسيكون المجموع متاحًا خلال أشهر فى مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية (CEDEJ) فى شكل قاعدة بيانات تم تنفيذها على برنامج Works 3 ماكنتوش ويمكن نقلها إلى برامج EXCEL أو البعد الرابع 4ème Dimension، أو تحويلها إلى (Dos/Windos) PC.

الهوامش

١ – FOGEL, (1985), *Une société savante entre deux mondes: Le Société khédiviale de Géographie, Le Caire (1975 - 1917)*, mémoire de Maîtrise en Ethonologie, Université de Paris X, 204 p.

(جمعية علمية بين عالمين: الجمعية الجغرافية الخديوية، القاهرة (١٨٧٥–١٩١٧)

٢ – ROUSSILLON A (1991), "Projet Colonial et traditions scientifiques: aux origines de la sociologie égyptenne," *D'un Orient l'autre*, vol. II, Identification, CEDEJ / CNRS, pp. 347 - 386.

(المشروع الاستعمارى والتقاليد العلمية، بدايات علم الاجتماع المصرى).

٣ – مصدر سابق FOGEL.

٤ – TONY Y. (1966) , "The Bulletin de la Société de Géographie d'Egypte," a review of its volumes 1875 -1965", *BSGE*, Tome 39, pp. 83 - 114.

السنة	1946 - 1943
الجزء / المجلد	21
الكتاب	عمار عباس مصطفى
العنوان	المدخل الشرقى لمصر وأهمية شبه جزيرة سيناء كطريق للمواصلات ومعبر للهجرات البشرية.
التحديـد 1	مصـــــر
التحديـد 2	سـيناء
النوع / العلم	الجغرافيا التاريخية
الموضوع	بدو / اقتصاد / طرق / نقل
النموذج	مقال / مداخلة
الصفحات	140 - 228 , 371 - 492

سـيناء (*)

1902, 5, BODDY A.A., Les sources de Moïse, 618-625.
عيون موسى

1902, 5, FOURTAU R., La côte ouest du Sinaï. Etude de géographie physique (1 carte), 5-35.
الساحل الغربى لسيناء. دراسة فى الجغرافيا الطبيعية. (١- خارطة)

1908, 6, PAOLETTI H., La route d'El-Kantara à El-Arish et Rafaa. Note. (1 carte),103-109.
الطريق من القنطرة إلى العريش ورفح. (١- خارطة)

1917, 8, HUME William Fraser, Etude sur l'ouvrage de John BALL, The geography and geology of west-central Sinai, 324-328.
دراسة حول مؤلف جون بال جغرافية و جيولوجية شمال سيناء

1927, 15, LOZACH J., El-Ariche, 199-200.
العريش

1928-1929, 16, CLIFTON Courtenay, Une excursion au Sinaï, 243-280.
رحلة إلى سيناء

1929-1931, 17, HUME William Fraser, The surface dislocations in Egypt and Sinai. Their nature and significance, 1-11.
تصدعات السطح فى مصر و سيناء ، طبيعتها و مغزاها

(*) السنة، المجلد، المؤلف، العنوان، الصفحات.

1929-1931, 17, AZADIAN A., Note sur la fontaine de Moïse, 13-17.

مذكرة حول عيون موسى

1932-1934, 18, MURRAY G.W., Notes et renseignements géographiques: Richesse minière de l'Egypte sur les côtes de la mer Rouge et dans le Sinaï, 345-347.

مذكرات و لمحات جغرافية ، الثروة التعدينية المصرية على سواحل البحر الأحمر و سيناء

1935-1937, 19, RABINO H.L., Le monastère de Sainte Catherine (Mont Sinaï). Souvenirs épigraphiques des anciens pélerins, 21-126.

دير سانت كاترين (جبل سيناء) زكريات منقوشة لقدامى الحجاج

1943-1946, 21, AMMAR Abbas Mustapha, Al-madkhal al-sharqî li-misr aw ahmiyat shibhi jazîrat sînâ ka-tarîq li-l-muwâsalât wa ma'bar li-l-hijarât al-basharîyya, 140-228 et 371-492

المدخل الشرقى لمصر و أهمية شبه جزيرة سيناء كطريق للمواصلات و معبر للهجرات البشرية

1943-1946, 21, SHAFEI Aly, "Historical notes on the, pelusiac branche, the Red sea canal and the route of the Exodus" 231-287.

ملاحظات تاريخية حول الفرع البالبوزوى - قنال البحر الأحمر و طريق الخروج

1947-1948, 22, DE MARTONNE Emmanuel, Reconnaissance gógraphique au Sinaï, 105-136.

استكشاف جغرافى فى سيناء

1953, 25, AWAD Hassan, Signification morphologique des dépôts lacustres de la montagne du Sinaï central, 23-28.

المغزى المورفولوجى للرسوبات البحرية فى جبل سيناء الأوسط

1959, 32, MIGAHID A.M., EL-SHAFEI Ali, ABD EL-RAHMAN A.A., HAMMOUDA M.A., Ecological observations in western and southern Sinai (1 croquis, 5 planches photos), 165-206.

ملاحظات بيئية عن غرب و جنوب سيناء (١ ـ كروكى ، ٥ لوحات تصويرية)

1959, 32, SHATA A., Ground water and geomorphology of the northern sector of wadi al-'arish basin (9 croquis, 2 tableaux), 217-246.

المياه الجوفية و جيومورفولوجية القطاع الشمالى لحوض وادى العريش (٩ كروكى ، ٢ جدول)

1960, 33, SHATA A., The geology and geomorphology of El-Qusaima area (5 croquis, 2 cartes et 6 planches), 95-146.

جيولوجية و جيومورفولوجية منطقة القصيمة (٥ كروكى ، ٢ خارطة ، ٦ لوحات تصويرية)

1961, 34, ABDEL SALAM M.Atef, Soil classification and land utilization of the ara of wadi El Arish (1 croquis, 1 tableau et 8 plances photos), 5-52.,

تصنيف التربة و استخدام الأراضى فى منطقة وادى العريـــش (١ كروكى ، ١ جدول ، ٨ لوحات تصويرية)

1966, 39, ABDU EL-EINEIN Hassan, Cuesta features definition, çlassification, and their development in Maghara district northern Sinaï (3 planches photo), 177-192.

التعريف بملامح النجد ، تصنيفه و تطوره فى منطقة مغارة ، شمال سيناء (٣ لوحات تصويرية)

1967, 40, EL-HADIDI Nabil, Observations on the Flora of the Sinai Mountain Region, 123-156.

ملاحظات عن النبات فى منطقة شمال سيناء

1970-1971, 43-44, ABOU EL-EINEIN Hassan, Characteristic and evolution of the drainage pattern in the Maghara district northern Sinai (4 planches photos).

خصائص و تطور نموذج صرف المياه فى منطقة المغارة ، شمال سيناء (٤ لوحات تصويرية)

1978-1979, 51-52, DIAB M. Sh., Remarks on the regional hydrogeological of the gulf of Aqaba, Sinai, Egypt, 51-60.

ملاحظات عن المنطقة الهيدرولوجية لخليج العقبة ، سيناء

1986-1987, 59-60, ABULHAGGAG Y., The eastern boundary of Egypt in Sinai: some geographical considerations, 01-34.

الحدود الشرقية لمصر فى سيناء ، بعض الاعتبارات الجغرافية

1988-1989, 61-62, GLADFELTER Bruce G., Late pleistoncene lakes within the mountains of Southern Sinai observations at the Tarat oasis, 29-52.

البحيرات البلاستوسينية المتأخرة فى جبال جنوب سيناء ، ملاحظات عن واحة الطارات

1991, 64, HUZAYYIN S.A., Pleistocene climate of Sinai peninsula, 5-10.

المناخ البلاستوسينى فى شبه جزيرة سيناء

1991, 64, HASHEM Seham. M. et El - RAKAIBY Maged L., Geomorphology of Sinai peninsula from landsat satellite images and its potential for landuse, 145-167.

جيومورفولوجية شبه جزيرة سيناء من صور القمر الصناعى لاند سات و دورها فى استخدام الأراضى

مجلة الجمعية الجغرافية المصرية ١٩٥٨-١٩٩٤ (*)

أنثروبولوجيا

1962, 35, CHARLES Robert-P.,Considérations sur la structure céphalique des populations du district occidental d'Egypte.

ملاحظات حول البناء الرأسى لسكان المنطقة العربية فى مصر.

1963, 36, CHARLES Robert-P., Recherches sur l'unité de structure et d'origine du peuplement de l'Afrique méditerranéenne.

أبحاث حول وحدة البناء و أصل الإعمار فى افرقيا المتوسطية

1965, 38, CHARLES Robert-P., Recherches sur l'origine du peuplement de la Cyrénaïque d'après l'étude de la structure céphalique.

أبحاث عن مصدر الإعمار فى شمال شرق ليبيا وفقا لدراسة البناء الرأسى

1967, 40, CHARLES Robert-P., II - La structure céphalique des populations du Fayoum et de l'oasis de Beheira.

البناء الرأسى لسكان الفيوم و واحة البحيرة

(*) السنة، المجلد، المؤلف، العنوان.

1959, 32, EL-HADIDI N., ABD EL-RAHMAN A.A., Some observations on the effect of wind on the desert vegetation along the Suez road (4 croquis).

ملاحظات حول تأثير الرياح على النباتات الصحراوية على امتداد طريق السويس (٤ كروكى)

1959, 32, MIGAHID A.M., EL-SHAFEI ALI, ABD EL-RAHMAN A.A., HAMMOUDA M.A., Ecological observations in western and southern Sinai (1 croquis, 5 planches photos).

ملاحظات بيئية حول غرب و جنوب سيناء

1960, 33, KASSAS M., Certain aspects of landform effects plant water resources (4 planches photos).

بعض أوجه تأثير تكوين الأرض على موارد المياه (٤ لوحات تصويرية)

1960, 33, MIGAHID A.M., EL-SHAFEI Ali, ABD EL-RAHMAN A.A., HAMMOUDA M.A., An ecological study of Kharga and Dakhla oases (2 croquis, 6 planches photos).

دراسة بيئية لواحات الداخلة و الخارجة (٢ كروكى ، ٦ لوحات تصويرية)

1962, 35, KASSAS M. et ZAHRAN M.A., Studies on the ecology of the Red Sea coastal land. I-The district of gebel Ataqa and El-Galala El-Bahriya (6 croquis et 11 planches photos).

دراسات بيئية حول ساحل البحر الأحمر. ١ـ منطقة جبل عتاقة و الجلالة البحرية (٦ كروكى ، ١١ لوحة تصويرية)

1965, 38, KASSAS M. et ZAHRAN M.A., Studies on the ecoology of the Red Sea coastal land. II-The district from El-Galala El-Qibliya to Hurghada (7 plances photos).

دراسات بيئية حول ساحل البحر الأحمر. ٢ ـ المنطقة من الجلالة القبلية إلى الغردقة (٧ لوحات تصويرية)

1967, 40, EL-HADIDI Nabil, Observations on the Flora of the Sinai Mountain Region.

ملاحظات عن نبتات منطقة جبل سيناء

1968-1969, 41-42, KASSAS M., et GIRGIS W.A., Studies on the ecology of the eastern desert of Egypt. I-The region between latitude 27°30' and 25°30'N (3 planches photos).

دراسات حول بيئة الصحراء الشرقية فى مصر ، ١ـ المنطقة بين خطى ٢٧°٣٠' و ٢٥°٣٠' (٣ لوحات تصويرية)

1980-1981, 53-54, BAUMER Michel C., Catalogue de plantes utiles du Kordofan (Soudan) particulièrement du point de vue pastoral.

قائمة بالنباتات النافعة فى كردفان خاصة من ناحية الرعى

1982-1983, 55-56, BAUMER Michel C., Catalogue de plantes utiles du Kordofan (Soudan) particulièrement du point de vue pastoral (1).

قائمة بالنباتات النافعة فى كردفان خاصة من ناحية الرعى

1988-1989, 61-62, HAMMOUDA M.A., Plant growth in the desert fringe of the Nile delta.

نمو النبات فى الأطراف الصحراوية لدلتا النيل

1993, 66, McMinn S., A hindsight evaluation of the environmental impact of the Aswan dam.

تقييم التأثيرات البيئية للسد العالى

علم الخرائط

1960, 33, ZAKI Abdel-Rahman, Misr wa fann al-kharâ-it fî al-qarn at-têsi' ashara (4 planches). L'Egypte et la cartographie au XIXème siècle.

مصر و فن الخرائط فى القرن التاسع عشر (٤ لوحات)

المناخ

1964, 37, BRYANT Thomas L., Temperature in relation of aircraft operational environments: an eastern mediterranean example (1 croquis).

الحرارة و علاقتها بعوامل المحيط المؤثرة فى الطيران . مثال من غرب البحر المتوسط (١ كروكى)

1966, 39, ABDEL RAHMAN A.A., et BATANOUNY K.H., Microclimatic conditions in Wadi Hoff (1 planche photos).

ظروف المناخ المحلى فى وادى حوف (١ لوحة تصويرية)

1966, 39, CHRISTOPHE Louis-A., Pluies nubiennes avant la construction du Haut-barrage.

الأمطار النوبية قبل بناء السد العالى

1966, 39, FAYED Youssef A.M., The climate of the Sudan according to three climatic classifications.

مناخ السودان وفقا للتصنيفات المناخية الثلاث

1971-1971, 43 - 44, EL-TOM Mahdi Amin, Some remarks on the seasonality of rainfall over the Sudan.

ملاحظات عن موسمية سقوط الأمطار فى السودان

1982-1983, 55 - 56, E L-SHARKAWY Fathy, Late quaternary climatic fluctuations in the tropical and saharan regions of Africa.

التقلبات المناخية فى الحقب الرباعى الحديث فى مناطق افريقيا الاستوائية و الصحراوية

1984-1985, 57 - 58, HUZAYYIN S.A., Changes in climate vegetation and human adjustment in the Saharo - Arabian belt.

تغيرات المناخ و التكيف البشرى و النباتى حزام الصحراء العربية

1990, 63, ABDEL AZIZ Abdel Kader, The variability and the reliability of rainfall over Saudi Arabia.

تغير و انتظام معدلات سقوط الأمطار فى العربية السعودية

1990, 63, HUZAYYIN S.A., Notes on climatic conditions in South west Arabia.

ملاحظات حول التغيرات المناخية فى جنوب غرب العربية السعودية

1991, 64, BUKECHIEM A.A., Temporal and spatial rainfall variability and probability in the jebel El-Akhdar.

معدلات سقوط الأمطار فى الجبل الأخضر ، تنوعها و احتمالات سقوطها زمانا و مكانا

1991, 64, EL-RAMLY Ismaïl Mahmoud, The relationship between earth movements and cyclic climatic variations in Africa and Europe and its impact on the environment.

العلاقة بين التحركات الأرضية و تغيرات المناخ الدورية فى افريقيا و اوروبا و تأثيرها على المحيط

1991, 64, HUZAYYIN S.A., Pleistocene climate of Sinai peninsula.

المناخ البلاستوسينى فى شبه جزيرة سيناء

1992, 65, EL-RAMLY Ismaïl, The retreat of ice sheets along mounts Kilimanjaro (Kenya) and Ruwenzori (Ugand/Zaire) and its relationship with drought and famine in Africa during the 20th century.

انحسار الثلوج عن جبال كلمنجارو(كينيا) و رونزورى (اوغندا/زائير) و علاقته بالجفاف و المجاعة خلال القرن العشرين

1993, 66, ALI A.A., El Nino events, and rainfall variations in the Sahel region of Africa.

التيار البحرى النينو و تغير معدلات سقوط الأمطار فى مناطق
الساحل الافريقية

1994, 67, ALI Abdel-Kader, Khamsin Conditions in Egypt.
ظروف الخماسين فى مصر

ديموغرافيـــا

1959, 32, ABOU EL-EZZ, Some aspects of migration in Cairo
(6 croquis).
بعض جوانب الهجرة فى القاهرة (٦ كروكى)

1970-971, 43 - 44, SEOUDY M.A.E., Some aspects of labour
migration in West Africa.
بعض جوانب هجرة العمل فى غرب افريقيا

1972-1973, 45-46, ABOU AIANAH F.M., Internal migration in
Egypt 1927-1966.
الهجرة الداخلية فى مصر (١٩٢٧- ١٩٦٦)

1978-1979, 51-52, AL-KHOLI -Hassan, Internal migration in
Sharqiya governorate 1947-1966.
الهجرة الداخلية فى محافظة الشرقية ١٩٤٧ - ١٩٦٦

1978-1979, 51-52, AL-SAYYAD Nezar, The redistribution of
population in Egypt, "an analysis of government current policies".
إعادة توزيع السكان فى مصر ، تحليل السياسات الحكومية الحالية

1984-1985, 57-58, ABDEL HAMEED Wassim, World population:
trends and prospects.
سكان العالم ، اتجاهات و توقعات

1988-1989, 61-62, HUZAYYIN S.A., The peopling of early Africa: reflections on the paleodemography of the continent.

الإعمار المبكر فى افريقيا ، حول الديموغرافية الإحاثية للقارة

1992, 65, TONI Y.T., A non-malthusian perspective on the population and development of the Arab World.

السكان و التنمية فى الوطن العربى . منظور غير ملتسى

المصريات

1958, 31, WIERCINSKI Andrzej, Interoductory remarks concerning the anthropology of ancient Egypt.

ملاحظات تمهيدية حول انثروبولوجية مصر القديمة

1959, 32, BUTZER Karl W., Environment and human ecology in Egypt during predynastic and early dynastic times (5 croquis 2 planches photos).

المحيط و البيئة البشرية فى مصر خلال عصر ما قبل الأسرات
و الأسرات المبكرة (٥ كروكى ، ٢ لوحة تصويرية)

1960, 33, SHAFEI Aly, Lake Moeris and Lahûn Mi-Wer and Rô-Hûn (5 croquis et 4 planches photos).

بحيرة ماوريس و لاهون مى - ور و رو- هون(٥ كروكى ، ٤ لوحات تصويرية)

1961, 34, CHARLES Robert-P., Contribution à l'anthropologie de l'Egypte ancienne - Etude des crânes proto-dynastiques d'Hélouan conservés au musée d'Ezbet-El-Walda.

مساهمة فى انثروبولوجية مصر القديمة ، دراسة لجماجم عصر ما قبل الأسرات بحلوان و المحفوظة بمتحف الوالدة

1993, 66, RIZKANA I.A., Maadi culture.

حضارة المعادى

1994, 67, RIZKANA I.A., The Exclusively Indigeneous Development of Ancient Egypt.

التطور الداخلى البحت فى مصر القديمة

ابستمولوجيا

1980-1981, 53-54, EL-TAYEB Galal el-Din, Towards a more human and social geography.

نحو جغرافيا أكثر اهتماما بالأبعاد البشرية و الانسانية

1982-1983, 55-56, HUZAYYIN S.A., Some contributions of the Arabs to geography.

بعض اسهامات العرب فى الجغرافيا

اثنولوجيا / اثنوغرافيا

1960, 33, RIAD Mohammed, Native plough in Egypt (4 croquis et 8 planches).

المحراث البلدى فى مصر (٤ كروكى ، ٨ لوحات)

1982-1983, 55-56, SCHIENERL Peter W., Recent aquisition for the ethnographic museum of the Geographical Society in Cairo.

المقتنيات الحديثة للمتحف الاثنوغرافى للجمعية الجغرافية بالقاهرة

جغرافيا

1958, 31, AWAD Mohammed, L'eau et la géographie humaine dans la zone aride.

المياه و الجغرافيا البشرية فى المنطقة الجافة

1961, 34, CHRISTOPHE Louis-A., La Nubie et le tropique du Cancer.

النوبة و مدار السرطان

1965, 38, KAMEL A.A., The face of the moslem world (1 carte).

وجه العالم الإسلامى (١ خارطة).

1967, 40, KAMIL Abdul Aziz, Sudan profile. A comparative cultural study.

السودان ، دراسة ثقافية مقارنة

1968-1969, 41-42, ABDO Asaad, The evolution of modern roads in Saudi Arabia.

تطور الطرق الحديثة فى العربية السعودية

1972-1973, 45-46, MITCHELL Raoul C., Demographic and environmental controls on water.

السيطرة السكانية و البيئية على المياه

1986-1987, 59-60, SALEH A.S., Assimilation structural molecular system: a conceptual model.

نظام الاستيعاب الهيكلى الجزيئى . نموذج نظرى

1990, 63, ABDULJAWAD M., The role of proces-forme reasoning in geographical explanation and spatial analysis.

البحث فى عمليات التشكل و دوره فى التفسير الجغرافى و التحليل المكانى

جغرافيا اقتصادية

1962, 35, CHRISTOPHE Louis-A., Remarques sur l'économie de la Basse-Nubie égyptienne (1 carte).

ملاحظات حول اقتصاد النوبة السفلية المصرية (١ خارطة)

1980-1981, 53-54, BESHARA Aida, The geography of tourism and the planning of tourist centres in El Miniya, province of Upper Egypt.

جغرافية السياحة و تخطيط المراكز السياحية فى محافظة المنيا

1986-1987, 59-60, BABIKER Abdel-Bagi A., Industry in the Sudan. History of development and distribution.

الصناعة فى السودان ، تاريخ النمو و الانتشار

1990, 63, EL-GHAMMAZ M.A., Types de régions touristiques en Egypte.

أنماط المناطق السياحية فى مصر

1993, 66, HASSAN H.S., Omani sea ports and foregin trade (a study in geography of transport trade).

موانى عمان و التجارة الداخلية ، دراسة فى جغرافية التجارة و النقل

1994, 67, Al-KANDARI Abdulla, The Effect of Industrial Activity on the Environment.

أثر النشاط الصناعى على البيئة

1994, 67, CLOTHIER Alan C., The Role of Railways in Egypt.

دور السكك الحديدية فى مصر

جغرافيا تاريخية

1960, 33, GHALLAB Mohammed, Development of settlement in the syro-lebanese coast, a study of historical geography (4 croquis et 1 planche photo).

تطور الاستيطان على الساحل السورى اللبنانى ، دراسة فى الجغرافيا التاريخية (٤ كروكى ١ لوحة تصويرية)

1965, 38, MEINARDUS Otto, Damrûâ (Gharbiyah): past and present (1 planche photo).

دمروه (الغربية) . الماضى و الحاضر (١ لوحة تصويرية)

1966, 39, MEINARDUS Otto, Notes on Terenuthis - Tarrâna

(4 planches photos)

مذكرات حول ترنوسيس طرانه (٤ لوحات تصويرية)

1967, 40, EEHEBA Abdel Fatah, Rice culture in Egypt. A study in historical geography.

زراعة الأرز فى مصر . دراسة فى الجغرافيا التاريخية

1976-1977, 49-50, ABDUL-AZIZ AHMED Hassan, Factors affecting the operation routes in the Sudan during the 19th century.

العوامل المؤثرة فى شق الطرق فى السودان فى القرن التاسع عشر

جغرافيا طبية

1976-1977, 49-50, SAUNIER SEITE Alice, Pathologie géographique intertropicale.

جغرافية الأمراض البيمدارية

جغرافيا ريفية

1959, 32, AWAD Mohammed, Settlement of nomadic and semi-nomadic tribal groups in the middle east (2 croquis).

استقرار المجموعات البدوية و شبه البدوية فى الشرق الأوسط (٢ كروكى)

1959, 32, EL-SHAFEI Ali, Problems of irrigation in arid zones (1 tableau et 4 planches photos).

مشكلات الرى فى المناطق الجافة (اجدول ، ٤ لوحات تصويرية)

1960, 33, ABDEL-RASOUL Kawthar, Subsidiary incomes and secondary economies in Mishla complex (2 croquis).

الدخول الإضافية و الأنشطة الثانوية فى مركب مشلاه (٢ كروكى)

1964, 37, ABDEL SAMIE Ahmed, Water requirements for irrigated areas in the Fayyoum province.

احتياجات المياه فى مناطق الرى بمحافظة الفيوم

1964, 37, AWAD Mohammed, Sedentarisation of nomads in the Butana region of northern Sudan.

توطن البدو فى منطقة بوتانا ، شمال السودان

1967, 40, NASR Nasr el-Sayed, Markaz Qalioub and El-Qanâtir El-Khairya. A contribution to the study of Land-use in the Nile Delta (1 carte et 2 planches photos).

مركز قليوب و القناطر الخيرية ، مساهمة فى فى دراسة استخدام الأراضى فى الدلتا (١ خارطة ، ٢ لوحة تصويرية)

1974-1975, 47-48, BAUMER Michel C., Pastoralisme au Kordofan (République du Soudan) I - Les hommes et les pâturages.

الرعى فى كردفان. السودان ١- البشر و المراعى

1974-1875, 47-48, EL-ARIFI Salih A., Some recent changes in pastoral nomadism in the Sudan.

بعض التغيرات الحديثة فى الرعى البدوى فى السودان

1976-1977, 49-50, BAUMER Michel C., Développement rural dans les zones sahélienne et sahélo-soudanienne.

التطور الريفى فى المناطق الساحلية الافريقية و حدودها مع السودان

1980-1981, 53-54, BABIKER Abdel-Bagi A., Modelling wood fuel use in the rural arid areas of the islamic world: the case of the Nuba mountains region (Soudan)

أنماط استخدام وقود الخشب فى المناطق الريفية الجافة فى العالم الأسلامى – حالة منطقة حبال النوبة فى السودان

1984-1985, 57-58, BAUMER Michel C., Pastoralisme au Kordofan (2) - Les animaux.

الرعى فى كردفان ٢- الحيوان

1991, 64, ABDEL-AZIZ Abdel Kader, Relationship between climatic variables and maize yields in Egypt.

العلاقة بين التغيرات المناخية و محصول الذرة فى مصر

1992, 65, EL-HADDAD A.Y., The feasibility of agricultural settlements schemes in the jebel Al-Akhdar region of eastern Libya: the example of Wadi Al-Kharrubah settlement project.

دراسة جدوى برامج المستوطنات الزراعية فى منطقة الجبل الأخضر شرق ليبيا ، مثال مشروع وادى الخروبة

جغرافيا حضرية

1959, 32, HAMDAN Gamal, Some aspects of the urban geography of the Khartoum complex (3 croquis, 2 planches photos).

بعض أوجه الجغرافيا الحضرية لمركب الخرطوم (٣ كروكى، ٢ لوحة تصويرية)

1961, 34, SADEK Dawlat, Medium sized towns in the urban pattern of modern Egypt (1 croquis et 1 carte).

المدن المتوسطة الحجم فى النمط الحضرى لمصر الحديثة (١ كروكى ١٠ خارطة)

1963, 36, HAMDAN Gamal, Sizes of african capitals.

حجم العواصم الافريقية

1965, 38, ABUL-ELA M.T., Some geographical aspects of Al Riyadh (Saudi Arabia).

بعض الجوانب الجغرافية لمدينة الرياض

1966, 39, EL-GOWHARY Yousry, Geography and town planning.

الجغرافيا و تخطيط المدن

1968-1969m 41-42, HARRIS Chauncy D., Cities of the Soviet Union, studies in their functions, size, density, and growth.
مدن الاتحاد السوفييتى . دراسة فى وظائفها و و حجمها و كثافتها و نموها

1974-1975, 47-48, ABDEL-AZIZ AHMED Hassan, Market towns.of northern Sudan during the Nineteenth century.
مدن السوق فى شمال السودان خلال القرن التاسع عشر

1974-1975, 47-48, EL-Sayed EL BUSHRA, Urbanization in the Sudan.
التحضر فى السودان

1974-1975, 47-48 KHATER S.A., The population of greater Khartoum.
السكان فى الخرطوم الكبرى

1980-1981, 53-54, EL-SAHN Soad, New towns for greater Cairo.
المدن الجديدة فى القاهرة الكبرى

1984-1985, 57-58, RAGAB Omar El-Farouk, Urban growth and water resources in Al-Riyadh (a case study).
النمو الحضرى و موارد المياه فى الرياض – دراسة حالة

1993, 66m GHALLAB Mohammed, Greater Cairo.
القاهرة الكبرى

جيولوجيا / جيومورفولوجى

1958, 31, MITCHELL Raoul C., Instability of the measopotamian plains (1 carte).
عدم استقرار سهول مابين النهرين (١ خارطة)

1958, 31, SAID Rushdi, Remarks on the geomorphology of the deltaic coastal plain between Rosetta and Port-Sa'id (1 croquis).

ملاحظات عن جيومورفولوجية سهول سواحل الدلتا بين رشيد و بورسعيد (١ كروكى)

1958, 31, DE VAUMAS Etienne, L'âge exact de la grande nape volcanique de la Syrie du Nord (1 croquis).

العمر الحقيقى للطبقة البركانية الكبرى فى شمال سوريا (١ كروكى)

1958, 31, DE VAUMAS Etienne, La structure et le modelé de la Bekaa. Seconde étude complémentaire (5 croquis, planches hors-texte et 3 planches photos).

بنية و تضاريس البقاع ، دراسة إضافية ثانية (٥ كروكى ، ٤ لوحات ، ٣ لوحات تصويرية)

1958, 31, DE YAUMAS Etienne, Le massif du djebel Akra (Cassius), étude morphologique (4 croquis, 3 planches hors-texte 5 planches photos).

كتلة جبل أكرا ، دراسة مورفولوجية (٤ كروكى ، ٣ لوحات ، ٥ لوحات تصويرية)

1959, 32, ABULHAGGAG Y., On the morphology of the eastern margin of the central north ethiopian plateau (3 croquis, 3 planches photos).

مورفولوجية الحافة الشرقية لهضبة شمال وسط اثيوبيا (٣ كروكى، ٣ لوحات تصويرية)

1959, 32, MITCHELL Raoul C., Stratigraphic and lithologic reconnaissance studies in northern Irag (1 croquis, 1 planche).

استغرافية و خواص الصخور فى شمال العراق(١ كروكى ، ١ لوحة تصويرية)

1959, 32, SHATA A., Geological problems related of the ground water supply of the desert areas of Egypt (7 croquis).

المشكلات الجيولوجية المرتبطة بامدادات المياه الجوفية فى المناطق الصحراوية بمصر (٧ كروكى)

1959, 32, DE VAUMAS Etienne, Les grandes régions morphologiques de Chypre (1 carte).

المناطق المورفولوجية الكبرى فى قبرص (١ خارطة)

1960, 33, ABDEL SAMIE Ahmed, Soil survey, classification and management of the Mariut agricultural project (2 croquis et 1 carte).

مسح و تصنيف التربة و تنظيم مشروع مريوط الزراعى (٢ كروكى ، ١ خارطة)

1960, 33, ABULHAGGAG Y., North-East Irag: a physiographical study (5 croquis et 4 planches photos).

شمال شرق العراق ، دراسة فيزيوغرافية (٥ كروكى ، ٤ لوحات تصويرية)

1960, 33, MITCHELL Raoul C., Structural studies in northern Iraq and their bearing on Zagros tectonics (3 croquis et 1 carte).

دراسة هيكلية لشمال شرق العراق و صلته ببنية الأديم (زاجروس) (٣ كروكى ،١ خارطة)

1960, 33, SAID Rushdi, New light on the origin of the Qattara depression (1 carte).

أضواء جديدة على أصل منخفض القطارة (١ خارطة)

1960, 33, SHATA A., The geology and geomorphology of El Qusaima area (5 croquis, 2 cartes et 6 planches photos).

جيولوجية و جيومورفولوجية منطقة القصيمة (٥ كروكى ، ٢ خارطة ، ٦ لوحات تصويرية)

1961, 34, ABDEL SALAM M. Atef, Soil classification and land utilization of the area of wadi El Arish (1 croquis, 1 tableau et 8 planches photos).

تصنيف التربة و استخدام الأراضى فى منطقة وادى العريش
(١ كروكى، ١ جدول، ٨ لوحات تصويرية)

1961, 34, ABDEL SAMIE Ahmed, Report on the survey and classification of the Kharga oases soils (7 croquis et 2 cartes).

حول مسح و تصنيف التربة فى واحة الخارجة (٧ كروكى، ٢ خارطة)

1961, 34, SAID Rushdi et BEHEIRI Salah, Quantitative geomorphology of the area to the east of Cairo (10 croquis).

الجيومورفولوجيا الكمية لمنطقة شرق القاهرة (١٠ كروكى)

1961, 34, SHATA A., Remarks on the regional geologic structure of the ground water reservoirs at El Kharga and El Dakhla oases (11 croquis, 1 carte, 2 planches photos).

ملاحظات حول البناء الجيولوجى الإقليمى لمخزون المياه الجوفية فى واحات الداخلة و الخارجة (١١ كروكى، ١ خارطة، ٢ لوحة تصويرية)

1962, 35, AZER N. Some geological aspects about Ein-El-Sira spring area, at the Mokattam front (1 carte et 1 planche photos).

بعض الجوانب الجيولوجية حول منطقة عين الصيرة بالمقطم (١ خارطة ، ١ لوحة تصويرية)

1962, 35, SHATA A., Remarks on the geomorpholgy, pedology and ground water potentialities of the southern Enterence of the new valey. I-The lower Nuba area, Egypt (5 cartes, 2 planches et 2 planches photos).

ملاحظات فى الجيومورفولوجى و علم التربة و المياه الجوفية فى المدخل الجنوبى للوادى الجديد ١- منطقة النوبة السفلية ، مصر
(٥ خارطة، ٢ لوحات، ٢ لوحات تصويرية)

1963, 36, ABDEL SALAM M. Atef, Soils of the lower Nuba area (2 cartes et 6 planches photos).

التربة فى منطقة النوبة السفلية (٢ خارطة ، ٦ لوحات تصويرية)

1963, 36, AkAAD KAMAL M. et NAGGAR M.H., The deposit of egyptian alabaster at wadi el Assiyuti (2 planches photos)

راسب الألبستر المصرى فى وادى الأسيوطى (٢ لوحة تصويرية)

1963, 36, DE VAUMAS Etienne, La morphologie du ruissellement aréolaire (3 croquis et 2 planches)

مورفولوجية التسيح (٣ كروكى ، ٢ لوحة)

1964, 37, LOTFI M. et KABESH M.L., On a new classification of the basement rocks of the Red sea hills, Sudan

تصنيف جديد للصخور التحتية فى جبال البحر الأحمر بالسودان

1965, 38, ABOU EL-EZZ M.S., The evolution of landscape in lower Nubia.

تطور المنظر الطبيعى فى النوبة السفلية

1965, 38, ABULHAGGAG Y., Geographical observations in western Arabia (2 cartes et 7 planches photos).

ملاحظات جغرافية عن غرب الجزيرة العربية (٢ خارطة ، ٧ لوحات تصويرية)

1965, 38, ABULHAGGAG Y., A recent karstic phenomenon in the limestone country of North Central Nejd, Saudi Arabia (2 planches photos)

ظاهرة كرستية حديثة فى منطقة الأحجار الجيرية فى وسط شمال نجد ، العربية السعودية (٢ لوحة تصويرية)

1965, 38, NAZMI AZER Ibrahim, Structural features of Gebel-el-Mokattam area, Cairo (1 carte et 3 planches photos).

الملامح الهيكلية لمنطقة جبل المقطم ، القاهرة (١ خارطة، ٣ لوحات تصويرية)

1966, 39, ABDEL SALAM M. A., et SABET S.A., Soils of the Gaza strip (2 cartes et 5 planches photos)

التربة فى قطاع غزة (٢ خارطة ، ٥ لوحات تصويرية)

1966, 39, ABOU EL-EINEIN Hassan, Cuesta features definition, classification, and their development in the Maghara district northern Sinai (3 planches photos).

تعريف بملامح النجد و تصنيفه و تطوره فى منطقة المغارة شمال سيناء(٣ لوحات تصويرية)

1967, 40, BEHEIRY Salah A., Geomorphology of the wester desert margin between Sohag and Nag Hamadi (1 carte et 3 planches photos).

جيومورفولوجية حافة الصحراء الغربية بين سوهاج و نجع حمادى (١ خارطة ، ٣ لوحات تصويرية)

1967, 40, KABESH M.L., Petrographic notes on some charnockitic rocks from the Sudan.

مذكرات فى علم الصخور ، حول بعض الصخور فى السودان

1968-1969, 41-42, BEHEIRY Salah A., Geomorphology of central east Jordan (4 planches photos).

جيومورفولوجية وسط شرق الأردن (٤ لوحات تصويرية)

1968-1969, 41-42, EMBABI Nabil el-Sayed. The semi-playa deposits of Kharga depression, the western desert, Egypt (4 planches photos).

ترسبات شبه البلايا فى منخفض الخارجة ، الصحراء الغربية (٤ لوحات تصويرية)

1968-1969, 41-42, DE VAUMAS Etienne, Essai sur les formes de relief dues au ruissellement. Description et relations avec les

composantes verticale et latérale de l'écoulement (4 planches)
أشكال التضاريس الناجمة عن التسيح ، وصفها و علاقتها بالتشكلات
العمودية و الجانبية للسيلان (٤ لوحات)

1970-1971, 43-44, BARAKAT M. G. et ABOU-KHADRAH A.M., Contributions to the geomorphological pattern and structural features of Wadi el-Natrun area, Western desert, Egypt (2 planches photos).
مساهمات فى النموذج الجيومورفولوجى و الملامح الهيكلية لمنطقة
وادى النطرون، الصحراء الغربية (٢ لوحة تصويرية)

1970-1971, 43-44, EMBABI Nabil el-Sayed, Structures of Barchan dunes at the Kharga oases depression (the Western desert, Egypt) and a comparison with structures of aeolian microforms from Saudi Arabia (7 planches photos).
تكونات كثبان برخان فى منخفض واحة الخارجة (الصحراء الغربية)
و مقارنتها بتكونات التشكلات الريحية فى السعودية (٧ لوحات
تصويرية)

1970-1971, 43-44, SHAHIN Aly A.W., The morphology of the lower section of Wadi Hilal. A tributary dry valley of the Nile, South of Esna, Upper Egypt (10 planches photos)
مورفولوجية القطاع الأدنى لوادى هلال . رافد جاف بوادى النيل
جنوب اسنا (١٠ لوحات تصويرية)

1972-1973, 45-46, GINDY Amin R., Basement geography of the environs of Zlingie town, Darfur province.
الإسس الجغرافية لضواحى مدينة زالنجى ، إقليم دارفور

1972-1973, 45-46, OMARA S., PHILOBBOS E.R. et HANNA S., Contribution to the geomorphology and geology of the area east of Minia
مساهمة حول جيومورفولوجية و جيولوجية منطقة شرق المنيا

1976-1977, 49-50, EMBABI Nabil el-Sayed, Slope form of Barchan dunes at the Kharga and Dakhla depressions
شكل المنحدر فى كثبان برخان فى منخفضات الداخلة و الخارجة

1980-1981, 53-54, ABDEL-RAHMAN M.A., EMBABI H. A., EL-ETR H.A.,MOSTAFA A.R., Some geomorphological aspects of Siwa depression, the Western desert
بعض الجوانب الجيومورفولوجية لمنخفض سيوة ، الصحراء الغربية

1982-1983, 55-56, ABULHAGGAG Y., On recent karstic phenomena in the arabian-peninsula
ظاهرة التضاريس الصلصالية الحديثة فى شبه الجزيرة العربية

1984-1985, 57-58, HUZAYYIN S.A., La dépression du Fayyoum: un exemple d'érosion éolienne.
منخفض الفيوم ، نموذج للنحت الريحى

1986-1987, 59-60, EMBABI Nabil el-Sayed, Dunne movement in the Kharga and Dakhla oases depressions, the western desert, Egypt.
حركة الكثبان فى منخفض واحات الداخلة و الخارجة ، الصحراء الغربية

1988-1989, 61-62, GLADFELTER Bruce G., Late: pleistocene lakes within the mountains of Southern Sinai : observations at the Tarat oasis
البحيرات البلاستوسينية المتأخرة فى جبال شمال سيناء . ملاحظات عن واحة الطارات

1990, 63, CANCELA DÀ FONSECA J.P., Quantitative analysis of landscape systems
التحليل الكمى لأنظمة المناظر الطبيعية

1990, 63, EMBABI N.S. et EL-SHARKAWY F.M., Landform systems of the United Arab Emirates from space images

أنظمة الأراضى فى الإمارات العربية المتحدة بناء على الصور الجوية

1990, 63, SALEH Mohammed, Geomorphological effects of a torrential flood in wadi El-Atfeehy, the eastern desert of Egypte

التاثيرات الجيومورفولوجية لفيضان وادى الأطفيحى ، الصحراء الشرقية

1991, 64, ABOU EL-EINEIN Salah Mohammed, Dune encroachment on the cultivated land in Egypt.

زحف الكثبان على الأراضى الزراعية فى مصر

1991, 64, HASHEM Seham. M. et EL-RAKAIBY Maged L., Geomorphology of Sinai penisula from landsat satellite images and its potential for landuse.

جيومورفولوجية شبه جزيرة سيناء من صور القمر الصناعى لاند سات وإمكانيات استخدامها

1991, 64, HUZAYYIN S.A., Physiographic stages in the lower Nile valley during the Pleistocene

المراحل الفيزيوغرافية لوادى النيل السفلى خلال الحقب البلاستوسينى

1991, 64, SAGGA Abdulhafez M.S., Grain-size characteristics of some eolian deposits in the western province of Saudi Arabia.

خصائص و أحجام الحبات فى الرسابات الهوائية فى المنطقة الغربية للعربية السعودية

1992, 65, GAD T.M., Variables influencing the development of the western desert depressions in Egypt, with special reference to Dakhla and Kharga.

المتغيرات المؤثرة فى تطور منخفضات الصحراء الغربية فى مصر ، مع إشارة خاصة إلى الداخلة و الخارجة

جغرافيا سياسية

1986-1987, 59-60, ABULHAGGAG Y., The eastern boundary of Egypt in Sinai: some geographical considerations.
الحدود الشرقية لمصر فى سيناء ، بعض الاعتبارات الجغرافية

1986-1987, 59-60, WOLDE-MARIAM Mesfin, The horn of Africa, ethnoconflict versus development.
القرن الافريقى بين النزاعات العرقية و التنمية

1988-1989, 61-62, OTAYEK René, Djibouti: construction nationale et contraintes stratégiques.
جيبوتى ، البناء الوطنى و القيود الاستراتيجية

1992, 65, ABUL-ELA M.T., The disputed boundaries between Iraq and Iran.
صراع الحدود بين العراق و ايران

تـــاريـــخ

1958, 31, ABDEL HAMID MOHAMMED Bothaina, Social life in Syria and Egypt in the early 19th century as described by an english lady tourist.
الحياة الاجتماعية فى مصر و سوريا فى بداية القرن التاسع عشر كما وصفتها سا ئحة انجليزية

1958, 31, GHALLAB Mohammed, Some new lights on the origin of the phoenician civilisation (2 croquis).
أضواء جديدة على أصل الحضارة الفينيقية (٢ كروكى)

1960, 33, BUTZER Karl W., Remarks on the geography of settlement in the Nile valley during hellenistic times (3 croquis).

ملاحظات حول جغرافية الاستيطان فى وادى النيل خلال العصور الهلينية .(٣ كروكى)

1960, 33, WEHEBA Abdel Fatah, An outline of the economic geography of Egypt during the middle ages (640-1517 A.D.) (4 croquis).

خطوط عامة حول الجغرافيا الاقتصادية لمصر خلال العصور الوسطى (٤ كروكى) .

1961, 34, MEINARDUS Otto, The monastery of St. Paul in the eastern desert (4 planches photos).

دير القديس بولس فى الصحراء الشرقية (٤ لوحات تصويرية)

1962, 35, MEINARDUS Otto, The coptic monuments in the Nile valley between Sohag and Aswân (1 tableau et 4 planches photos).

الآثار القبطية فى وادى النيل بين سوهاج و أسوان (١ جدول . ٤ لوحات تصويرية)

1964, 37, CHRISTOPHE Louis-A., L'alun égyptien. Introduction historique.

حجر الشب المصرى ، مقدمة تاريخية

1966, 39, KAMIL Abul Aziz, Al-Maqrizi and the Nile flood, an analytic and comparative study.

المقريزى و فيضان النيل ، دراسة تحليلية مقارنة

1966, 39, TONI Y., The Bulletin de la Société de Géographie d'Egypte, a review of its volumes, 1875-1965.

مجلة الجمعية الجغرافية ، عرض لمجلداتها ١٨٧٥ – ١٩٦٥

1967, 40, MEINARDUS Otto, The Laura of Naqlûn (4 planches photos).

دير ناقلون (٤ لوحات تصويرية)

1978-1979, 51-52, HUZAYYIN S.A., Spread of the Arabs and of Islam: its relation to climatic changes and other factors.

انتشار العرب و الإسلام علاقته بالتغيرات المناخية و عوامل أخرى

1980-1981, 53-54, HUZAYYIN S.A., Egypt and the Nile.

مصر و النيل

1986-1987, 59-60, SCHIENERI Peter W., The belief in the amuletic properties of iron weapons - a survey of major trends in amuletic history.

الاعتقاد فى الخواص السحرية للأسلحة الحديدية ، نظرة على الاتجاهات الرئيسية فى تاريخ التعاويذ السحرية

1986-1987, 59-60, SOLIMAN Azza Abdel-Aziz, Ibn Khaldun's concept of urbanisation.

مفهوم العمران عند ابن خلدون

1992, 65, GHALLAB Mohammed, The arabs and islam in Africa.

العرب و الإسلام فى افريقيا

1994, 67, SEOUDY Abdel-Ghany, La Langue et son Rôle pour Consolider l'Union Africaine.

اللغة و دورها فى دعم الوحدة الافريقية

هيدرولوجيا / هيدروغرافيا

1959, 32, SHATA A., Ground water and geomorphology of the northern sector of wadi al-'arish basin (9 croquis 2 tableaux).

المياة الجوفية و جيومورفولوجية القطاع الشمالى لحوض وادى العريش (٩ كروكى . ٢ جدول)

1960, 33, HIGAZY R.A. et SHATA A., Remarks on the age and origin of ground water in the western desert with special reference to Al Kharga oasis (3 croquis et 3 photos).

ملاحظات حول عمر و مصدر المياه الجوفية فى الصحراء الغربية مع إشارة خاصة إلى واحة الخارجة (٣ كروكى . ٣ صور)

1963, 36, SABRY Youssef M. et El-Saady M.N., Relation between ground water composition and geology of Dakhla oasis (3 croquis).

العلاقة بين تكوين المياه الجوفية و جيولوجية واحة الداخلة . (٣ كروكى)

1964, 37, ABULHAGGAG Y., On the artesian water of Nejd, Saudi Arabia.

حول المياه الإرتوازية بنجد ، العربية السعودية

1964, 37, RIZKANA I. et ABOU EL-EZZ M.S., The high dam lake in Aswan, a new environment in the making (1 carte).

بحيرة السد العالى فى أسوان .محيط جديد فى طور التكوين (١ خارطة)

1970-1971, 43-44, ABOU EL-EINEIN Hassan, Characteristic and evolution of the drainage pattern in the Maghara district - Northern Sinai (4 planches photos).

خصائص و تطور نموذج تصريف المياه فى قطاع المغارة ، شمال سيناء (٤ لوحات تصويرية)

1970-1971, 43-44, ZAHRAN M.A., Wadi el-Raiyan: a natural water reservoir (Western desert, Egypt).

وادى الريان ، خزان مياه طبيعى ، الصحراء الغربية ، مصر

1972-1973, 45-46, HIMID I.H., BISHAY N.A., ABDEL'ALEM A.A., Some hydrogeological and hydrochimical studies of the ground water in and around Cairo.

دراسات هيدرولوجية و هيدروكيمائية حول المياه الجوفية فى القاهرة و ضواحيها

1974-1974, 47-48, El-SAYED, EL-HUSSEINI Ibrahim, Channel patterns of the Nile in lower Egypt.

أنماط القنوات النيلية فى مصر السفلى

1976-1977, 49-50, EL-ETR Hassan et YOUSIF M., Systematic analysis of drainage patterns of the Qift Qusseir Region.

تحليل منهجى لأنماط الصرف فى منطقة قفط / قصير

1978-1979, 51-52, ABDEL-AZIZ Abdel Kader. The Aswan high dam: its implications for development and the river flow.

السد العالى ، أثره على التنمية و فيضان النهر

1978-1979, 51-52, DIAB M. Sh., Remarks on the regional hydrogeological of the gulf of Aqaba, Sinai, Egypt.

ملاحظات حول الهيدرولوجية الإقليمية لخليج العقبة ، سيناء ، مصر

1978-1979, 51-52, EL-SHAZLY M.M. et TAMER M.A., Preliminary hydrogeological study in Tushka Basin area, Egypt.

دراسة هيدرولوجية أولية عن منطقة حوض توشكا

1980-1981, 53-54, RADI M.D., The downstream channel form change and river environment variations.

التغيرات فى شكل مهبط النهر و تغيرات البيئة النهرية

1982-1983, 55-56, EL-SHAZLY M.M. et TAMER M.A., The hydrogeological properties of the aeration zone and its effect on the groundwater lenses in Sidi Kreir area.

الخصائص الهيدرولوجية لمنطقة التهوية و أثرها على طحالب المياه الجوفية فى منطقة سيدى كرير

1991, 64, EL-SHAZLY E.M.,M ABDEL HADY M.A., EL-RAKAIBY M.L., Drainage megabasins in Egypt.

أحواض الصرف الكبرى فى مصر

1993, 66, ASHOUR M.M., Recent changes in the river Nile channel.

التغيرات الحديثة فى مجرى نهر النيل

1994, 67, EL-RAMLY Ismail M., Environmental Management of Water Ressources Development in the Zambezi River Basin.

الإدارة البيئية لتنمية مصادر المياه فى حوض نهر الزمبيزى

ما قبل التاريخ

1984-1985, 57-58, GHALLAB Mohammed, The pre-history of the Nile valley (with special reference to Egypt).

وادى النيل فيما قبل التاريخ ، مع إشارة خاصة إلى مصر

علم اجتماع

1962, 35, MISRA S.D., Social groups in Hamachal Pradesh.

الجماعات الاجتماعية فى هاماشال براديش

1963, 36, TONI Y., Social mobility and relative stability among the bedouins of Cyrenaica.

الحراك الاجتماعى و الاستقرار النسبى بين بدو شمال شرق ليبيا

1984-1985, 57-58, CLARKE John I., Mobility, location & society.

الحراك و الموقع و المجتمع

I.S.B.N. 977-5122-02-3
Dépôt légal 4642/1990

Maison Galaxy pour l'Edition et l'Impression
41, rue Abdel Sattar - Pyramides - Guizeh
Tél. 5858587 - Télécopie : 5820932

